جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٠)

دراسة تحليلية عن تطور الإستثمار فى جمهورية مصر العربية
مع الاشارة للطاقة الاستعابيه للإقتصاد القومى

ديسمبر

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٠)

INP Library
007753

دراسة تحليلية عن تطور الإستثمار فى جمهورية مصر العربية
مع الاشارة للطاقة الاستعابيه للإقتصاد القومى

معهد التخطيط القومى مركز التوثيق والنشر
الكتب العربية مسلسل
رقم التصنيف

ديسمبر
١٩٨٥

دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج ٠م٠غ
مع اشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي

اعداد

دكتور / السيد عبد العزيز دحيه

دكتور / سعد حافظ محمود

فهـرس المحتويـات

	صفحـه
مقدمه عامة	
الفصل الاول : تطور الاستثمار فى ج ٠م٠ع خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ـ٨٣/ ٨٤	
اولا : تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى ٠	٤
ثانيا : التوزيع القطاعى للاستثمار ٠	١٥
ثالثا : تطور توزيع الاستثمار على المكونات العينية ٠	٢٣
رابعا : تمويل الاستثمار ٠	٢٨
خامسا : بعض العقبات الاساسية التى واجهت الاستثمار فى مصر خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ـ ٨٣/ ٨٤ ٠	٣١
الفصل الثانى : الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى واهم محدداتها (الاطار النظرى والواقع التطبيقى)	٣٦
مقدمـه :	٣٦
اولا : مفهوم الطاقة أو القدرة الاستيعابية	٣٧
ثانيا : المحددات الرئيسية للطاقة الاستيعابية ـ خلفية عامة	٤١
أ ـ المحددات الهيكلية ٠	٤١
ب ـ المحددات الادارية والتنظيمية ٠	٤٣
حـ ـ المحددات المالية ٠	٤٥
ثالثا : البنية الاساسية القائمة ومشكلاتها	٤٥
أ ـ شبكه الطرق ٠	٤٧
ب ـ طاقة النقل ٠	٥٠
حـ ـ النقل البحرى ٠	٥٧

صفحه

د — الموانى البحرية ٥٩
هـ — طاقة التخزين ٦٢

رابعا : التوسع الزراعى الافقى وقيود الموارد المائية والقدرة على استيعاب استثمارات جديدة ٦٣

خامسا : قوة العمل والطاقة الاستيعابية ٧٠

الفصل الثالث : قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة " مقترحات خاصة بالمنهجية والادوات ٧٨

اولا : قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة فى مرحلة الانشاء
أ — قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية فى الاطار الاستاتيكى ٧٩
ب — قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية فى الاطار الديناميكى ٨٦

ثانيا : المقترحات المنهجية المتعلقة بدراسة آثار التوسعات الاستثماريه على الاقتصاد القومى فى مرحلة التشغيل ٨٩

خاتمة : ١٠٥

ملاحق :
ملحق رقم (١) جداول احصائية ١١٦
" " (٢) معيار المفاضلة بين أوجه الاستثمار

مقدمة عامة :

تستهدف الدراسة تحليل تطور الاستثمار القومى فى ج٠م٠ع خلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٤، وذلك من اجل التعرف على التطورات الرئيسية فى حجمه الكلى ،توزيعه القطاعى وتوزيعه بين الانشطة الاستثمارية الاساسية ،وذلك بهدف القاء الضوء على اهم الانجازات التى تحققت من تلك الاستثمارات وأهم العقبات التى واجهت ذلك وامكانيات التغلب عليها ٠

وبجانب أهمية التحليل فى الجزء السابق كأساس ضرورى لرسم سياسة استثمارية قادمة ، الا انه يمثل أحد المداخل الرئيسية للتعرف على القدرة او الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى فى تنفيذ الاستثمارات ٠ ذلك ان التعرف على التطور فى حجم الاستثمار والمشاكل التى اكتنفت تنفيذه وامكانيات علاجها تعطى مؤشرات اساسية عن مدى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات وتنفيذها بحيث يتحقق من ورائها المعدلات المقبولة من العائد الاقتصادى والاجتماعى ٠

ولتوضيح ذلك يمكن القول ان قدرة الاقتصاد القومى على الاستيعاب ترتبط بكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر قيدا على مايمكن لأى اقتصاد قومى ان ينفذه من استثمارات* ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يستلزم الوضع فى الدول النامية بسبب محدودية مواردها الاقتصادية خاصة المالية منها ،أن تعمل تلك الدول على رفع كفاءة الاستثمار والعمل على تحقيق اكبر عائد اقتصادى واجتماعى ممكن من هذا الاستثمار ، الأمر الذى يستلزم بدوره ان يتمشى حجم الاستثمار المقترح مع الطاقة او القدرة الحقيقية للاقتصاد القومى على الاستيعاب ٠

---

* سيتم توضيح تلك المتغيرات فى الاجزاء التالية من الدراسة ٠

وبطبيعة الحال لايمكن دراسة وتفهم الطاقة المستقبلية للاستيعاب بمعزل عن تطور تلك الطاقة فى الماضى ، سواء من ناحية حجمها او المشاكل التى حالت دون التوسع فيها ، ومدى فعالية الاجراءات والسياسات التى اتخذت لعلاج تلك المشاكل •

ويكتسب موضوع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى أهمية خاصة لماله من علاقة مباشرة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامه وتخطيط الاستثمار بصفة خاصة •

ويجد هذا الاهتمام مبرراته فى أن نجاح خطط التنمية فى تحقيق اهدافها يتطلب ـ ضمن مايتطلب ـ الدراسة الواقعية لقدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات بحيث يتحقق من ورائها افضل عائد اقتصادى واجتماعى ممكن • وتزداد اهمية ذلك اذا أخذنا فى الاعتبار الاعداد للخطة الخمسية الثانية • ذلك انه وان كانت الخطة الخمسية الاولى قد وجهت الجزء الاكبر من استثماراتها نحو استكمال المشروعات القائمة ولانشطة الاحلال والتجديد والتوسعات ، فان الخطه الخمسية الثانية ستوجه بالضرورة جزء اكبر من استثماراتها للمشروعات الجديدة الامر الذى يستلزم التعرف على قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات من خلال التعرف على المحددات المختلفة لتلك الطاقة وامكانيات التوسع فيها •

أضف الى ذلك انه قد تكون زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى أحد اهداف خطط التنمية ذاتها من اجل رفع معدلات الاستثمار والنمو • وأخيرا وليس آخرا يزداد ذلك أهمية عند يعانى الاقتصاد القومى من قصور فى موارده المالية المحلية منها والاجنبية لما قد ينطوى عليه المغالاه فى تحديد حجم الاستثمار ـ من ضرورة الالتجاء الى العالم الخارجى لسد الفجوة فى التمويل المحلى الامر الذى يترتب عليه زيادة الاعتماد على العالم الخارجى وتفاقم مشاكل المديونية الخارجيه •

مقابل الاهمية السابق الاشارة اليها لموضوع الطاقة الاستيعابية • الا انه يلاحظ ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع محدودة للغاية فضلا عن تناولتها لهذا الموضوع بشكل عام دون التعمق في مناقشة محددا تها المختلفة والعقبات التي تحول دون التوسع فيها وامكانيات تذليلها • وفضلا عن ذلك فانه لم يتم تناول الموضوع بشكل متكامل بحيث يجمع بين المنطلقات النظرية والحقائق العملية من خلال دراسة منجزات وعقبات الاستثمار الهيكلية منها والتنظيمية والبشرية وغيرها • وتشكل العوامل التنموية هذه المجموعة الثانية من الحجج التي تكسب الدراسة محل الاعتبار الاهمية الواضحة •

وبناء على ماسبق فسوف تتضمن الدراسة الاجزاء الرئيسية التالية :

- تطور حجم الاستثمار وتوزيعه بين الانشطة والمكونات الرئيسية خلال الفترة ٥٩/ ٦٠ ١٩٨٣ / ١٩٨٤ •
- العلاقة بين تطور الاستثمار وتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالانتاج والناتج والعمالة ••• وغيرها •
- العقبات الرئيسية التي واجهت تنفيذ الاستثمارات خلال الفترة محل الدراسة •
- عرض موجز لمفهوم الطاقة الاستيعابية وأهم محدداتها •
- بعض المقترحات الخاصة بمنهجية وأدوات قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة على الاقتصاد القومي كأداه للحكم على مدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة •

الفصـــل الاول
تطور الاستثمار فى ج ٠م٠ع خلال الفترة
٥٩/٦٠ ـ ٨٣/٨٤

مقدمـــه :

أشرنا فيما سبق الى اهمية دراسة وتحليل تطور الاستثمار فى مصر للتعرف على اهم اتجاهاته وانجازاته وعقباته ٠ وفيما يلى سنستعرض تطور الحجم الكلى للاستثمار وتوزيعـــه القطاعى والمينى ٠

وتجدر الاشارة الى انه سيتم استبعاد ارقام التغير فى المخزون من ارقام الاستثمار لعدم توافر بيانات دقيقة ومنتظمة عنها ٠ كذلك سيتم استبعاد قيمة الارض حيث أن احتسابها يضخم من قيمة الأصول الثابته ويرفع من مؤشر راس المال الناتج ٠

اولا : تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى :

يتضح من الجدول التالى رقم (١) تزايد قيم الاستثمار الاجمالى بصورة شبـــه منتظمة خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عامى ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ وذلك بسبب حـرب عام ١٩٦٧ حيث انخفض فيها الاستثمار بشكل مطلق من نحو ٣٧٧ مليون جنيه عـــام ٦٥/٦٦ الى نحو ٣٥٩ مليون جنيه عام ٦٦/٦٧ (أى بنسبة انخفاض قدرها ٥ر١ ٪) ثم الى نحو ٢٩٢ مليون جنيه عام ٦٧/٦٨ بنسبة انخفاض قدرها ١٨ر٦٪ عن العـــام السابق مباشرة ٠ كذلك يمكن ملاحظة انخفاض حجم الاستثمار خلال معظم سنوات الفتـرة الثانية (٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣) عن ذلك الذى بلغه عام ٦٣/٦٤ والبالغ نحو ٣٧٢ مليون جنيه ٠

وبتقسيم الفترة محل الدراسة الى مجموعة من الفترات بحيث تشمل كل منها مجموعـة من السنوات ذات الاتجاه المشترك فانه يمكن ابراز الفترات التالية :ـ

جدول رقم (١)

تطور قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٤/٨٣

مليون جنيه بالاسعار الجارية

السنـــــه	قيمه الاستثمار الثابت الاجمالى	معدل النمو السنوى (٪)
٦٠/٥٩	١٧١ر٤	—
٦١/٦٠	٢٢٥ر٦	٣١ر٦
٦٢/٦١	٢٥١ر١	١١ر٣
٦٣/٦٢	٢٩٩ر٦	١٩ر٣
٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٤ر٣
٦٥/٦٤	٣٥٨ر٤	- ٣ر٨
متوسط الخطه الخمسية الاولى	٣٠١ر٤	١٦ر٥
٦٦/٦٥	٣٧٧ر٤	—
٦٧/٦٦	٣٥٨ر٨	- ٥ر١
٦٨/٦٧	٢٩٢ر٢	- ١٨ر٦
٦٩/٦٨	٣٣٣ر٢	١٤ر٠
٧٠/٦٩	٣٥٠ر٨	٥ر٣
٧١/٧٠	٣٥٥ر٥	١ر٣
٧٢/٧١	٣٦٥ر٠	٣ر٩
١٩٧٣	٤٦٣ر٥	٢٥ر٤
متوسط ٦٦/٦٥ الى ١٩٧٣	٣٦٢ر١	٣ر٧

السنـــه	قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى	معدل النمو السنوى (٪)
١٩٧٤	٦٨٠ر١	—
١٩٧٥	١٢٦٥ر٣	٨٦ر٠
١٩٧٦	١٤٥٠ر١	١٤ر٦
١٩٧٧	١٨٣٨ر٣	٢٦ر٨
١٩٧٨	٢٦٣٧ر٨	٤٣ر٥
١٩٧٩	٣٧٠٧ر٠	٤٠ر٥
٨١/٨٠	٥٣٣٤ر٤	٤٣ر٨ *
متوسط ١٩٧٤ - ٨١/٨٠	٢٤١٦ر١	٣٩ر٣
٨٢/٨١	٦٢٨٦ر٥	١٧ر٩
٨٣/٨٢ (**)	٧٣٠١ر١	١٦ر١
٨٤/٨٣ متوسط الفترة	٧٧٨٤ر٤	٦ر٦
		١٣ر٥

المصدر : مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٣/٨٢ ، يونيو ١٩٨٥ ، صفحة ١٣ ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

(*) تمثل الزيادة لعام ونصف .

(**) مبدئى .

- فترة الخطه الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ .
- فترة ٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣ حيث حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وحيث انحسر التخطيط الخمسى الى تخطيط ثلاثى ثم الى خطط او برامج سنوية .
- فترة ١٩٧٤ ـ ٨١/١٩٨٠ حيث الانفتاح الاقتصادى ومحاولة اعداد خطة خمسية تغطى الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) .
- الفترة الاخيرة وتغطى السنوات المتاح عنها بيانات من الخطه الخمسية الحالية ١٩٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦/٨٧ .

وبدراسة تطور الاستثمار خلال الفترات المذكورة يلاحظ ان متوسط حجم الاستثمار السنوى قد ارتفع من نحو ٣٠١ مليون جنيه خلال الخطه الخمسية الاولى الى نحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٣) ، أى بمعدل زيادة قدره ٢٠/٠ . وبطبيعة الحال اذا ما اخذنا تطورات الاسعار فى الحسبان فيمكن القول ان زيادة الاستثمار بالاسعار الثابته كانت محدودة للغاية بين هاتين الفترتين .

وخلال الفترة الثالثة (٧٤ ـ ٨١/٨٠) ارتفع متوسط الاستثمار الاجمالى السنوى بصورة كبيرة ليصل الى نحو ٢٤١٦ مليون جنيه ، أى لنحو سبعة أمثال متوسط قيمته خلال الخطه الخمسية الأولى والسنوات التالية لها حتى عام ١٩٧٣ . ذلك أن حجم الاستثمار الثابت الاجمالى تضاعف تقريبا بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ حيث بلغ نحو ١٢٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، واستمر فى اتجاهه الصعودى ليصل الى ٣٧٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم الى ٤٠٥٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ .

اذا انتقلنا الى الخطة الخمسية الحالية ، فانه يمكن القول أن تلك الخطة قد استهدفت استثمارا اجماليا ثابتا (بدون الارض) يقدر بنحو ٣٣ر٩ مليار جنيه شاملا كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وبعبارة اخرى فان متوسط الاستثمار الثابت السنوى خلال تلك الخطة قد يبلغ نحو ٦٧٨٥ مليون جنيه .

هذا وقد بلغ حجم الاستثمار الثابت الاجمالى ٦٢٨٧ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ . شاملا حصة الشريك الاجنبى فى استثمارات قطاع البترول (*) . هذا وتشير بيانات المتابعة بوزارة التخطيط حجم الاستثمار قد بلغ نحو ٧٣٠١ مليون جنيه عام ٨٢/ ٨٣ (السنة الاولى من الخطة) أى بنسبة زيادة قدرها نحو ١٦ر٠٪ .

واذا انتقلنا الى متوسط معدلات النمو السنوية فى قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى والموضحة فى الجدول السابق ، فاننا نلاحظ أن هذا المعدل قد انخفض من ١٦ر٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الاولى الى ٣ر٧٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥/ ٦٦ — ١٩٧٣ . الا أنه ارتفع ارتفاعا كبيرا فى السنوات التالية ليصل الى نحو ٣٩ر٠٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ — ٨٠/ ٨١ . وبعبارة اخرى فقد كانت الفترة ٦٥/ ٦٦ — ٧٣ فترة انكماش واضحة وذلك بسبب اعباء المجهود الحربى لحربى ٦٧ ، ٧٣ ، واعادة بناء القوات المسلحة فيما بين هاتين الحربين . أما بعد عام ١٩٧٤ ، وخاصة ابتداء من عام ١٩٧٥ فقد ارتفعت الاستثمارات بشكل كبير لتشمل كل من القطاع العام والخاص (الوطنى والاجنبى) ولتغطى العديد من الانشطة مثل

---

* قدر فى اطار الخطة الخمسية الحالية ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ٨٧ بمبلغ ٥١٥٠ مليون جنيه

راجع: وزارة التخطيط : الاطار العام التفضيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ٨٧ الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، ديسمبر ١٩٨٢ .

تلك المتصلة باعادة فتح قناة السويس واعادة بناء وتحمير مدن القناة وزيادة نشاط التنقيب عن البترول وتطوير العديد من مشروعات البنية الاساسية مثل انشاء الانفاق اسفل القناة وازدواج الطرق وغيرها من المشروعات الزراعيه والصناعية ذات التكلفة الرأسمالية المرتفعة وقد ساعد على ذلك اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ١٣٢ لسنه ١٩٧٧ .

وايا كان الامر فيما يتعلق باسباب التوسعات فى الاستثمارات فما يهمنا هو دلالتها . فارتفاع معدل الاستثمار ومعدل تغيره من سنه لاخرى بعد عام ١٩٧٤ وحتى بداية الخطه الخمسية الحالية يعكس قدرة المجتمع على استيعاب استثمارات ضخمة فى مجالات عديدة حتى وان اخذنا حالة التضخم التى سادت تلك الفترة فى الحسبان .

هذا ويمكن توضيح التطورات السابقة فى حجم الاستثمار الثابت الاجمالى وذلك بنسبته الى الناتج المحلى الاجمالى كما يتضح من الجدول التالى

جدول (٢)

تطور معدلات الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى

الفترة	متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى
٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/ ٦٥	١٩٫٧
٦٥/ ٦٦ ـ ١٩٧٣	١٢٫١
١٩٧٤ ـ ٨٠/ ٨١	٢٦٫١٪

يتضح من ذلك انخفاض معدل الاستثمار/الناتج المحلى الاجمالى من ١٩٫٧ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطه الخمسية الاولى الى ١٢٫١ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥ / ٦٦ ـ ٧٣ ليرتفع الى ٢٦٫١ ٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ٨٠/ ٨١

واذا انتقلنا الى مقارنة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات نمو الاستثمار فاننا نلاحظ وجود قدر غير قليل من عدم الاتساق كما يتضح من الجدول التالى رقم (٣)

ويتضح من هذا الجدول انه يصعب تفسير التغير فى الناتج المحلى الاجمالى من سنه لاخرى بالتغير فى حجم الاستثمار الاجمالى فحسب . فعلى سبيل المثال اذا نظرنا الى ارقام الخطه الخمسية الاولى ٦٠/٦١ـ٦٤/٦٥ وجدنا اتساقا بين تغير كل من الاستثمار والناتج المحلى (وان اختلف معدل تغير كل منهما) خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٣/٦٤ . بالنسبة لعام ٦٤/٦٥ فعلى الرغم من انخفاض حجم الاستثمار الا ان معدل النمو بلغ ١٢ر٨٪ فى الناتج المحلى الاجمالى . ويتضح ذلك ايضا فى الفترة الثانية ٦٥/٦٦ـ١٩٧٣ حيث نلاحظ انه على الرغم من انخفاض معدل نمو الاستثمار الى ٣ر٧٪ سنويا فى المتوسط (بالمقارنة بنحو ١٦ر٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الاولى) ، الا أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قد أنخفض الى ٧ر٨٪ فقط . واذا نظرنا الى كل من معدلى نمو الناتج المحلى الاجمالى ونمو الاستثمار فى كل سنة من سنوات تلك الفترة على حدة لا يتضح لنا هذا التفاوت الواضح بين المعدلين . فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض حجم الاستثمار الاجمالى فى كل من عامى ١٩٦٥/٦٦ ، ١٩٦٦/٨٧ بمعدلى ١ر٥٪ ، ٦ر١٨٪ على التوالى الا أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى كان موجبا حيث بلغ فى السنة الأولى ٢ر٣٪ وفى السنة الثانية ٤ر٪ . أما فى عام ١٩٦٨ ، ٦٩ فنلاحظ انه على الرغم من زيادة الاستثمار بمعدل ١٤٪ الى أن الناتج المحلى قد ارتفع بمعدل ٦ر٩٪ فقط وهكذا بالنسبة للسنوات الأخرى من هذه الفترة . ولا شك أن الظروف التى سادت ج م ع خلال هذه الفترة (فترة ما بين الحربين) ، قد انعكست آثارها الاقتصادية بشكل واضح على نمو كل من الاستثمار القومى فعلى الرغم من انخفاض متوسط معدل نمو الاستثمار الى ٣ر٧٪ سنويا .

جدول رقم (٣)

مقارنه بين معدل نمو كل من الاستثمار والناتج المحلى الاجمالى

خلال الفترة ٦٠/٦١ـ٨٣/٨٤

السنـــه	معدل نمو الناتج المحلى	معدل نمو الاستثمار
٦١/٦٠	٦ر١	٣١ر٦
٦٢/٦١	٣ر٥	١١ر٣
٦٣/٦٢	٨ر٦	١٩ر٣
٦٤/٦٣	١١ر٣	٢٤ر٣
٦٥/٦٤	١٢ر٨	ـ ٣ر٨
متوسط الفترة	٨ر٥	١٦ر٥
٦٦/٦٥	ـ	ـ
٦٧/٦٦	٣ر٣	ـ ٥ر١
٦٨/٦٧	٠ر٤	ـ ١٨ر٦
٦٩/٦٨	٦ر٩	١٤ر٠
٧٠/٦٩	١٩ر٩	٥ر٣
٧١/٧٠	٦ر٣	١ر٣
٧٢/٧١	٧ر٨	٣ر٩
١٩٧٣	٩ر٩	٢٥ر٤
متوسط الفترة	٧ر٨	٣ر٧

السنـــه	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	معدل نمو الاستثمار الاجمالى
١٩٧٤	ـ	ـ
١٩٧٥	٢٠ر٥	٨٦ر٠
١٩٧٦	٢١ر٨	١٤ر٦
١٩٧٧	٢٠ر٠	٢٦ر٨
١٩٧٨	٢١ر٨	٤٣ر٥
١٩٧٩	٣٣ر٩	٤٠ر٥
٨١/٨٠	٣١ر٠	٤٣ر٨
متوسط الفترة	٢٤ر٧	٣٩ر٣
٨٢/٨١	٢٣ر٨	١٧ر٩
٨٣/٨٢	١٨ر٦	١٦ر١
٨٤/٨٣	١٧ر١	١٦ر٦

المصدر : تقرير مجلس الشورى ـ مرجع سابق صفحه ١٤٦

الا ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قد انخفض الى ٧ر٨ ٪ سنويا فقط • ويمكن ملاحظة نفس الشئ فى الفترة الاخيرة سواء بالنسبة لعدم التناسق بين معدلات نمو كل من الاستثمار الاجمالى والناتج المحلى الاجمالى أو تحركهما فى اتجاهات مختلفة (مثل عام ١٩٧٩ على سبيل المثال) حيث نما الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩ر٣٣٪ (مقارنا بنحو ٨ر٢١ ٪ عام ١٩٧٨) فى الوقت الذى بلغ فيه معدل نمو الاستثمار ٥ر٤٠ ٪ (مقارنا بمعدل ٥ر٤٣ ٪ فى السنه السابقة مباشرة) •

وبناء عليه يمكن ابراز أهم الملاحظات التالية على بيانات الجدول السابق •

— عدم وجود اتجاه زمنى واضح لنمو كل من الاستثمار والناتج المحلى الاجمالى حيث يمكن ملاحظة التقلبات الحادة من سنه لاخرى (خاصة خلال السبعينيات)

— عدم وجود اتجاه واضح يربط الاستثمار بالناتج المحلى الاجمالى حيث لاحظنا وجود نمو معاكس لبعض الظواهر •

— على الرغم من امكانية التفسير الجزئى للاتجاهات السابقة بوجود فترة ابطاء بين التغير فى الاستثمار والتغير فى الناتج المحلى المترتب على هذا التغير فى الاستثمار — كما تشير بذلك النظرية الاقتصادية — الا أنه توجد بلا شك عوامل اخرى أدت الى ذلك • وترتبط معظم تلك العوامل بالظروف الاقتصادية الخارجيه مثال ذلك تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والتى تؤدى بلاشك الى زيادة الدخل القومى ولاترتبط — على الاقل بصورة مباشرة — بالتغير فى الاستثمار • ونفس الشئ يمكن القول به بالنسبة للتغيرات التلقائية فى السياحه والتى تنتج اساسا من تحسن ظروف الدخل والطلب العالمى على السياحه لمصر وليس بسبب تنفيذ المشروعات السياحيه والتى سيكون لها بلا شك تأثيرها المستقبلى على السياحة وهكذا •

ويبرز التطور العام لقيم انتاجية رأس المال الحدية (التغير في الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على الاستثمار الثابت الاجمالي*) حدوث تقلبات واضحة في تلك القيم بين فترة وأخرى — وان كان الاتجاه العام يظهر تحسنا خلال الفترة محل الدراسة . ففي الفترة المنتهية عام ٦٥/٦٦ بلغ متوسط قيم انتاجية رأس المال الحدية نحو ٤٧ر٠ وذلك باستثناء عام ٦١/٦٢ حيث بلغت فيها قيمة هذا المعامل نحو ١٩ر٠ فقط . ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض معدل زيادة الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام (حيث بلغ ٤٧٫٥ مليون جنيه فقط) بالمقارنه بالزيادة المحققة في السنه السابقة مباشرة (٦٠/٦١) والتي بلغت ٧٨ر٤ مليون جنيه .

وقد شهد عامي ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ انخفاضا حادا في تلك الانتاجية والذي يمكن تفسيره بثلاثة اسباب رئيسية . أولها تناقص الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسبب انقطاع ايرادات قناة السويس نتيجة اغلاقها ابان عدوان ١٩٦٧ ، وثانيهما يتمثل في تناقص قيمة الناتج المحلي من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية في منطقة القناة نتيجة تعرضها للعدوان المباشر وتوقف بعضها عن الانتاج ، بل ان من المعروف ان بعض هذه المشروعات قد تم نقله خارج منطقة القناة مثل مشروعات تكرير النفط والغزل والنسيج وتجهيز مواد الصباغة وغيرها ، أما الاخرى فقد انخفضت قيمة انتاجها بسبب تهجير العاملين . اما ثالث هذه الاسباب فيتمثل في التكلفة الاستثمارية المتمثلة في الاحلال محل التدمير الناتج عن الحرب وكذلك تكلفة فك المشروعات ونقلها وتركيبها في مناطق جديدة . وعلى ذلك فمن مجمل الاسباب السابقة نلاحظ انخفاضا حادا في حجم الزيادة في الناتج المحلي من نحو ١٩٧ مليون جنيه عام ٦٥/٦٦ الى نحو ٧٠ مليون جنيه عام ٦٦/٦٧ ثم الى نحو ٩ مليون جنيه عام ٦٧/٦٨ .

(*) تجدر الاشارة الى ان جزءا من رقم الاستثمار الثابت الاجمالي يمثل انفاقا للمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة وهو مايعرف بمخصص اهتلاك رأس المال والفرق بين ذلك والاستثمار الاجمالي يعطي الاستثمار الصافي والذي يمثل الاضافات الجديدة للطاقات الانتاجية القائمة . وبناء عليه يتعين عند حساب انتاجية رأس المال الحدية قسمة التغير في الناتج المحلي الاجمالي على صافي الاستثمار . الا انه نظرا لعدم توافر بيانات عن مخصص الاهلاك ، ولان مايهمنا اساسا هو اتجاه انتاجية رأس المال الحدية فقد تم حسابها وفقا للاسلوب الموضح اعلاه

جدول رقـــم (٣)
تطور انتاجية رأس المال الحديه (الناتج / رأس المال)
ومعامل رأس المال / الناتج

"القيمة بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريه"

السنوات	الاستثمار الثابت الاجمالى	الناتج المحلى الاجمالى	التغير فى الناتج	انتاجية رأس المال الحدية (الناتج / رأس المال	معامل رأس المال / الناتج
٦٠/٥٩	١٧١ر٤	١٢٨٥ر٢	—	—	—
٦٠/٦٠	٢٢٥ر٦	١٣٦٣ر٦	٧٨ر٤	٣٤٨ر	٢٨٧٨ر٢
٦٢ /٦١	٢٥١ر١	١٤١١ر١	٤٧ر٥	١٨٩ر	٢٨٦ر٥
٦٣ /٦٢	٢٩٩ر٦	١٥٦٢ر٨	١٥١ر٧	٥٠٦ر	١٩٧٥ر١
٦٤ /٦٣	٣٧٢ر٤	١٧٣٩ر٦	١٧٦ر٨	٤٧٥ر	٢١٠٦ر١
٦٥ /٦٤	٣٥٨ر٤	١٩١٢ر٦	١٧٣ر٠	٤٨٣ر	٢٠٧٢ر٢
				متوسط ٤٠٠ر	
٦٦ /٦٥	٣٧٧ر٤	٢١٠٩ر٣	١٩٦ر٧	٥٢١ر	١٩١٩ر١
٦٧ /٦٦	٣٥٨ر٨	٢١٧٩ر١	٦٩ر٨	١٩٥ر	١٤٠ر٥
٦٨ /٦٧	٢٩٢ر٢	٢١٨٧ر٨	٨ر٧	٣٠ر٠	٣٣٨٦ر٨
٦٩ /٦٨	٣٣٢ر٢	٢٣٣٩ر٤	١٥١ر٦	٤٥٥ر	١٩١ر٢
٧٠ /٦٩	٣٥٠ر٨	٢٨٠٤ر٢	٤٦٤ر٨	١٣٢٥ر	٧٥٥ر
٧١ /٧٠	٣٥٥ر٥	٢٩٧٧ر٥	١٧٢ر٨	٤٨٦ر	٢٠٥٨ر
٧٢ /٧١	٣٦٥ر٠	٣٢٠٩ر٩	٢٣٢ر٩	٦٣٨ر	١٦٧ر٥
١٩٧٣	٤٦٣ر٥	٣٥٢٦ر١	٣١٦ر٢	٦٨٢ر	١٤٦٦ر١
				متوسط ٤٩٦ر	
١٩٧٤	٦٨٠ر١	٤١٩٩ر٦	٦٧٣ر٥	٩٩٠ر	١٠١٠ر١
١٩٧٥	١٢٦٥ر٣	٥٠٦١ر٣	٨٦١ر٧	٦٨١ر	١٤٦٨ر١
١٩٧٦	١٤٥٠ر١	٦٢٦٤ر٢	١٢٠٢ر٩	٨٣٠ر	١٢٠٥ر١
١٩٧٧	١٨٣٨ر٣	٧١٩٩ر٩	٩٣٥ر٧	٥٠٩ر	١٩٦٥ر١
١٩٧٨	٢٦٣٧ر٨	٩٠١٣ر٢	١٨١٣ر٣	٦٨٧ر	١٤٥٥ر١
١٩٧٩	٣٧٠٧ر٠	١٢٠٦٧ر٧	٣٠٥٤ر٥	٨٢٤ر	١٢١٤ر١
٨١ /٨٠	٥٣٣٤ر٤	١٥٨٠٨ر٣	٣٧٤٠ر٦	٧٠١ر	١٠٨٣ر١
				متوسط ٧٤٦ر	
				باستبعاد الشريك	باستبعاد الشريك
٨٢ /٨١	٦٢٨٦ر٥	١٩٣٢٠ر٣	٣٥١٢ر٠	٥٥٩ر	١٧٩٠ر١	١٨٥١ر١
٨٣ /٨٢	٧٣٠١ر١	٢٣٢٠٥ر٧	٣٨٨٥ر٤	٨٣٢ر	١٨٧٩ر١	١٦٩٧ر١
٨٤ /٨٣	٧٧٤٨ر٤	٢٧١٨١ر٦	٣٩٧٥ر٩	٥١٣ر	١٩٤٩ر١	١٧١٩ر١

المصدر : حيث من بيانات تقرير مجلس الشورى — مرجع سابق ، وبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولى

الامر الذى انعكس اثره على انخفاض الارقام الخاصة باتناجية رأس المال الحدية الى نحو ٢ر٠ عام ٦٦/ ٦٧ والى نحو ٣٠ر عام ٩٧/ ٦٨ ٠ الأمر الذى يلاحظ اتجاه أرقام انتاجية رأس المال الحدية للارتفاع بعد ذلك (باستبعاد رقم ٦٩/ ٧٠) الامر الذى انعكس على ارتفاع الرقم الخاص بمتوسط تلك الانتاجية خلال الفترة ٦٥/ ٦٦ ـ ١٩٧٣ الى نحو ٥ر٠ وذلك باستبعاد أرقام اعوام ٦٥/ ٦٦ ، ٦٦/ ٦٧ ، ٦٩/ ٧٠ ، وذلك مقارنة بنحو ٤ر٠ فقط فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/ ٦٥ ٠

وابتداء من عام ١٩٧٤ ظهر هناك اتجاه واضح نحو ارتفاع انتاجية رأس المال الحدية حيث بلغت نحو ٧ر٠ فى كل من عام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠/ ٨١ ووصلت الى أكثر من ٨ر٠ عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ (وباستثناء عام ١٩٧٤) ٠ وقد انعكس ذلك فى ارتفاع الرقم الخاص بمتوسط انتاجية رأس المال الحدية الى نحو ٧٥ر٠ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠/ ٨١ ، ويمكن ارجاع ذلك الى الارتفاع الواضح فى أرقام الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك الفترة بسبب تزايد صادرات البترول واعادة فتح قناة السويس وتزايد الدخل السياحى تدريجيا ٠٠ وغيرها ٠

واذا انتقلنا الى الفترة الاخيرة ٨١/ ٨٢ ـ ٨٣/ ٨٤ فيلاحظ تراجع متوسط انتاجية رأس المال الحدية الى مابين ٥ر٠ ، ٦ر٠ اعتمادا على ادخال الرقم الخاص باستثمارات الشريك ـ الاجنبى أو استبعاده من رقم اجمالى الاستثمار ٠ وقد يكون سبب ذلك تزايد أرقام الاستثمار بصورة مضطرة مع بداية الخطة الخمسية الحالية ، وتراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٣/ ٨٤ كما تشير بذلك البيانات المبدئية للمتابعة والذى قد يكون لتراجع معدل نمو الصادرات البترولية أثر واضح فيها ٠

وعموما يمكن القول أنه اذا قسمنا الفترة محل الدراسة الى فترتين اساسيين الاولى تغطى الفترة ٦٠/ ٦١ ـ ١٩٧٣ ، والثانية تغطى الفترة ١٩٧٤ ـ ٨٣/ ٨٤ فانه يمكن القول بارتفاع متوسط انتاجية رأس المال الحدية بين هاتين الفترتين ٠

ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن التحليل الدقيق لتطور انتاجية رأس المال يقضى دراسة متأنية لتطور تلك الانتاجية على مستوى القطاعات المختلفة وأسباب التغير فيها مع تقسيم فترة الدراسة الى فترات بينية مناسبة تأخذ فى اعتبارها الظروف الاقتصادية المختلفة التى تسود خلال كل منها ، الامر الذى يخرج عن نطاق هذه الدراسة .

ثانيا : التوزيع القطاعى للاستثمار :

لاشك أن دراسة التوزيع القطاعى للاستثمار القومى وتطوره خلال فترة الدراسة يمثل أحد الابعاد الرئيسية لتحليل الاستثمار . ذلك ان التعرف على تطور هيكل الاستثمار يعتبر ضروريا من أجل التعرف على الآثار المختلفة لذلك الاستثمار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد القومى . فتوزيع الاستثمار بين قطاعات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة بصفة اساسية) وبين قطاعات الخدمات الانتاجية منها والخدمية ، وداخل كل قطاع من هذه القطاعات له آثار متباينه من ناحية تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد القومى مثل الناتج المجلى الاجمالى والعمالة والصادرات والواردات وغيرها .

والجدول التالى يوضح التوزيع القطاعى للاستثمار الثابت الاجمالى بين القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٤)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى بين القطاعات الرئيسية خلال الفترة
٦١/٦٠ - ١٩٨٢/٨١

	القطاعات السلعيـــة					قطاعات الخدمات الانتاجيه		الخدمات الشخصية والاجتماعية		
	الزراعه والرى	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد	النقل والمواصلات والتخزين	التجاره	الاسكان	المرافق العامه	اخرى
الفترة ٦١/٦٠-٦٥/٦٤	٢٢ر٨	٢٦ر٥	-	٦ر٧	٧ر	٢١ر١	١ر٢	١٠ر١	٣ر٥	٦ر٦
الفترة ٦٦/٦٥ - ٧٣	١٢ر٧	٢٢ر٥	٣ر٨	١١ر١	١ر٣	١٨ر٧	١ر٢	١٠ر٨	٣ر٢	٤ر٧
٧٤ - ٨١/٨٠	٧ر٣	٢٦ر٧	١٠ر٧	٥ر٦	٣ر٤	٢٥ر١	١ر٧	٨ر٥	٤ر٣	٦ر٧
٨٢/٨١-٨٢/٨٣	١٠ر١	٢١ر١	٣ر٢	٧ر٦	٢ر٣	٢٣ر٦	٣ر٧	١٠ر٨	٨ر٠	٨ر٦

المصدر : تم احتسابه من جدول رقم (٢) بالملحق

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) تناقص النصيب النسبى لكل من الزراعه والرى والصناعه والتعدين فى اجمالى الاستثمار الثابت الاجمالى خلال الفترة محل الدراسة . فبالنسبة لقطاع الزراعه يلاحظ ان نصيبه النسبى لاجمالى الاستثمار الثابت قد تناقص بصورة واضحه من ٢٢ر٨ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطه الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ الى ان وصل الى ٧ر٣ ٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ٨٠/٨١ . وعلى الرغم من ان ارتفاع نصيب الزراعه والرى خلال الفترة الاولى يرجع الى انشاء السد العالى الا ان الانخفاض الذى حدث بعد ذلك يرجع الى تزايد الاهتمام بقطاعات اخرى مثل البترول ومنتجاته والنقل والمواصلات والتخزين خاصة خلال الفترة ٧٤ـ٨٠/٨١ بعد أن عانت هذه القطاعات من انخفاض نصيبها النسبى فى اجمالى الاستثمار خلال فترة مابين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . فعلى سبيل المثال تم ابرام ٥٣ اتفاقية للبحث عن البترول فى مصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ وبناء عليه قفز الرقم القياسى لاستثمارات قطاع البترول من ١٠٠ عام ١٩٧٤ الى ٦٦٣ عام ١٩٨١/٨٠ هذا فى الوقت الذى تراخت فيه جهود التوسع الزراعى الافقى . ومع ان الاستثمارات الصناعية قد حظيت باستقرار نصيبها النسبى الى اجمالى الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٠ / ٦١ ـ ٨١/٨٠ وبلغت نحو ٢٧ ٪ سنويا فى المتوسط خلال تلك الفترة الا انها قد تراجعت الى نحو ٠ر٢٢ ٪ من الاجمالى خلال الفترة ٨١/٨٢ .

اما بالنسبة لقطاع الكهرباء فيلاحظ تذبذب الاهمية النسبية لاستثماراته بين فترة واخرى حيث ارتفعت من ٧ر٦ ٪ خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ الى ١ر١١ ٪ خلال الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٧٣ لتنخفض مرة اخرى الى النصف تقريبا بعد ذلك . ومع ذلك فقد عاودت الارتفاع بعد ذلك حيث وصلت الى ٩ر٧ ٪ سنويا فى المتوسط خلال ٨٠/٨١ ـ ٨٢/٨١ واذا قسمنا فترة الدراسة الى فترتين فيمكننا ملاحظة الاتجاه النزولى للأهمية

النسبية لاستثمارات قطاع الكهرباء للاجمالى والتى انخفضت من نحو ٩ر٨ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٣ الى نحو ٦ر٦ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة المتبقية من الدراسة ٠

ومن التطورات الايجابية فى هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى اتجاه الاستثمارات المخصصة لقطاع التشييد نحو الارتفاع فى أهميتها النسبية خلال الفترة محل الدراسة حيث ارتفع النصيب النسبى لاستثمارات هذا القطاع للاجمالى من ٧ر٠٠٪ خلال الخطه الخمسية الاولى الى ٣ر١ ٪ خلال الفترة ٦٥/٦٦ـ٧٣ ثم الى ٤ر٣٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ ـ ٨٠/٨١ الا انه تناقص فى السنتين التاليتين ليصل الى ٣ر٢ ٪ ٠ واذا نظرنا الى ارقام الاستثمار فى هذا القطاع لامكن ملاحظة الزيادة الهائلة فيها حيث ارتفعت من ٥ر٣ مليون جنيه عام ٦٢/٦٣ الى نحو ١٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم الى نحو ٢٢٤ مليون جنيه عام ٨٢/٨٣ ٠ ويشير ذلك الى ضخامة معدلات نمو الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع مقارنه بالاجمالى وبعض القطاعات ـ الاقتصادية والخدمية الاخرى* ٠

اما بالنسبة لقطاعات الخدمات الانتاجيه فيلاحظ ان قطاع النقل والمواصلات والتخزين قد حظى بالجزء الاعظم من جملة الاستثمارات المخصصة لتلك القطاعات ٠ فخلال الخطه الخمسية ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ بلغ نصيب هذا القطاع نحو ٢١ ٪ من اجمالى الاستثمار الثابت القومى بينما كان نصيب التجاره والمال ٢ر١ ٪ ٠ وخلال الفترة ٧٤ ـ ٨٠/٨١ كان نصيب هذين القطاعين ١ر٢٥ ٪ ، ١ر٧ ٪ على التوالى ٠ ولاشك ان ارتفاع نصيب قطاع النقل والمواصلات والتخزين يرجع الى زيادة الاستثمارات المخصصة

---

* يلزم التميز بين الاستثمارات المحققة داخل القطاع او المخصصة له ، وبين نشاط التشييد ذاته ٠ فنسبة كبيرة من المكونات الاستثمارية الثابته الاجمالية (حوالى ٤٠٪) تتالف من المبانى والتشييدات ، وهذه تعد انتاجا بالنسبة لقطاع التشييد ذاته ، ومن ثم فأستثمارات هذا القطاع تتكون من الالات والمعدات وانشاء مراكز لتدريب الخاصة ـ بمجالات التشييد والبناء ، وكذلك المبانى والانشاءات الخاصة بالمنشآت العاملة فى هذا القطاع ٠

لقناة السويس نتيجة عمليات التطهير والتوسيع والتعميق بعد عام ١٩٧٤ لاستيعاب الناقلات العملاقة ، وكذلك زيادة الاهتمام بخدمات النقل لمواجهة التوسعات فى كل من الانشطة السلعية والخدمية .

وفى هذا المجال يلزم ابراز الحقائق التالية :

ان التوسعات الاستثمارية فى قناة السويس قد تكون محدودة بالمقارنة بالفترة السابقة خاصة وان اقصى مشروعاتها هى تلك التى تتضمن ازدواج القناة وهى فى طريقها للاستكمال كذلك فالتوسعات الاستثمارية فى مجالات المال والتأمين ترتبط اساسا بالتوسعات فى الانشاءات والمبانى وفى تطوير الفن الانتاجى المستخدم بهذه المؤسسات كآلات اعدد ، والالات الحاسبة ، ونظام الاتصالات ... وغيرها . وعلى الرغم من احتمالات توافر مجالات استثمارية اضافية فى المجالات السابقة الاشارة اليها ، الا أنها أقل بشكل ملحوظ من مجالات الاستثمار فى القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة ، أو فى بعض مجالات الخدمات كالاسكان ، والذى حافظت أهميتة النسبية فى الجمالى الاستثمار على الاستقرار النسبى باستثناء الفترة ١٩٧٤ ـ ٨٠/ ٨١ حيث انخفضت الاهمية النسبية قليلا .

ونظراً لما عانتة المرافق العامة من انخفاض ملموس فى نصيبها النسبى من جملة الاستثمارات خاصة خلال الفترة ١٩٦٥ / ٦٦ ـ ١٩٧٣ بسبب الظروف التى سادت خلال حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وما بينهما ، فقد عمدت السياسة الاستثمارية على زيادة نصيبها النسبى تدريجيا حيث ارتفع من ٣ر٢ ٪ من اجمالى الاستثمار خلال الفترة المذكورة اعلاه الى ٣ر٤ ٪ خلال الفترة التالية ١٩٧٤ ـ ٨٠/ ٨١ تم الى نحو ٨ ٪ بعد ذلك . وتجدر الاشارة الى امكانيات زيادة الاستثمارات الموجهة الى المرافق العامة يرتبط بامكانيات تنفيذ تلك الاستثمارات نظرا لحاجتها الى طاقات تسييد وانشاءات متنوعة فضلا عن التشابك بين العديد من تلك المرافق وأهمية التنسيق بينها منعا للازدواج وتزايد التكاليف التى قد تترتب على عدم النسيق بين مشروعات الاتصالات والكهرباء ورصف الطرق ... وغيرها

ولتقييم أثر هذه الاستثمارات من حيث مدى احداثها دفعة توسعيـــة في الناتج من عدمه ، سوف نتبع منهجا مماثلا لمنهج موريس دوب في تقييم أثر الاســتثمار في كل من قطاعات الاستثمار والاستهلاك (١)

وسوف نقسم قطاعات الاقتصاد القومي لمجموعتين :

ـ مجموعة يترتب على توجيه الاستثمارات لها احداث توسعات مباشرة وغير مباشرة فـــي الناتج من خلال علاقات التشابك فيما بين بعضها البعض (أى من خلال الآثـــار الأمامية والخلفية . Forward and backward linkages

وتشمل :

ـ القطاعات السلعية

ـ قطاعات الخدمات الانتاجية (مستبعدا منها المال والتأمين والسياحة) (٢)

ـ مجموعة قطاعات يترتب على توجيه الاستثمارات لها احداث توسعات غير مباشرة في الناتج

ووفقا لهذا المنهج نقارن نسب توزيع الاستثمارات بين كل من المجموعتين من القطاعات لمعرفة معدلات نمو الاقتصاد .

والمعيار الاساسي في ذلك هو العلاقة بين نسبة رأس المال لكل مجموعة الى رأس المال القومي وبين نسبة الاستثمار المخصص لهذه المجموعة الى اجمالي الاستثمارات .

ولتوضيح اساس المقارنة دع i_1 ترمز لنسبة الاستثمار في المجموعة (١) الى الاستثمار الكلي ، k_1 ترمز الى نسبة رأس المال في المجموعة (١) الى رأس المال القومي .

وهنا نستطيع ان نميز بين ثلاثة حالات (٣) :

اولا : حالة نمو الاقتصاد القومي بمعدل ثابت وفيها : $i_1 = k_1$

ثانيا : " " " " بمعدلات متزايدة $i_1 > k_1$

ثالثا : " " " " متناقصة $i_1 < k_1$

---

(١) أنظر شرح المنهاج وتفصيلة : د . عبد الفتاح قنديل ـ اقتصاديات التخطيط ـ الفصل الثامن الناشر : دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .

(٢) يفسر استبعاد التجارة والمال والتأمين والسياحة لطابع المضاربات في التوسعات في هذه القطاعات في الفترة محل الاهتمام ولارتباطها الأكبر بالعالم الخارجي ـ انظر للمؤلف : قياس درجة ارتباط قطاعات الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي (غير منشورة) .

(٣) انظر في تفصيلات وفروض الطريقة ملحق رقم (٢) .

وللتغلب على صعوبات البيانات سوف نأخذ قيم الاستثمار التراكمية على المستـــــوى القومي وعلى المستويات القطاعية عبر الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٩ ومعبرة عن رأس المال • ويلاحظ ان القيمه المتوسطة k_1 اي $\frac{K_1}{K}$ للفترة المذكورة تعادل ٠ر٧٩٧

ومن حساب قيم i_1 للسنوات ٨٠/٨١ ، ٨١/٨٢ ، ٨٢/٨٣ نجد انها بلغـــت ٠ر٧٣٢ ، ٠ر٦٥٥ ، ٠ر٧٢٥ على الترتيب ومقارنة هذه القيم بالقيمه المتوسطـــة k_1 للفترة السابقة نجد انها أقل • وهذا يجعلنا نصل للحكم بأن نمط الاستثمار المتبع فـــي السنوات الثلاث ٨٠/٨١ ، ٨١/٨٢ ، ٨٢/٨٣ هو من النوع الذي لايحقق معدلا متزايدا للنمو الا انه تجدر الاشارة في هذا المجال انه يجب عدم اغفال الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة لنمط توزيع الاستثمار على الاقتصاد القومي •

وللدقة يلزم تعديل قيم k_1 بحيث تستوعب الزيادات الجديدة في رأس المال كالتالي :

k_1 (لسنه ٨٠/٨١)	=	i_1 ، ٠ر٧٩٧٢١ =	٠ر٧٣٢٠٢٥
k_1 (لسنه ٨١/٨٢)	=	i_1 ، ٠ر٧٤٤٨٥ =	٠ر٧٢٥٣٤
k_1 (لسنه ٨٢/٨٣)	=	i_1 ، ٠ر٧٢٧١٧ =	٠ر٧٢٥٣٤

ويلاحظ انه على الرغم من أن اضافة رأس المال قد حسنت من قيم المعاملات الا انهـــا لم تغير كثيرا من النتائج باستثناء نتيجة ٨٢/٨٣ حيث قربتها من حالة النمو وفقا لمعـــدل ثابت •

وثمة تحفظ هام في هذا الصدد مؤداه ان قرارات الاستثمار ذاتها هي المسئوله عـــن اختيار معدل النمو ، وهو ليس قيدا عليها • بعبارة اخرى فان اختيار معاملات i_1 اقل من k_1 كما رأينا ليس مصدره ضعف القدرة على استيعاب الاستثمارات في هذه القطاعات ولكن قرارات الاستثمار ذاتها ، وهو مايفسر باختلاف معدلات العائد على الاستثمار راي بمعايير الكفاءة الجزئية للاستثمار •

والملاحظة التي تستحق التوقف عندها هي تقلب قيمة i_1 للسنوات المختلفة ، مما يؤكد التحفظ السابق من جهة ، وبما لا يعطي امكانية للتنبؤ بمسار الاختيارات الاستثمارية في المستقبل وهل هو في اتجاه تحسين او تثبيت او تدهور معدلات النمو حيث ان ذلك يرتبط كما سبق واشرنا بتوزيع الاستثمارين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية والاعتبارات التي تحكم هذا التوزيع اقتصادية كانت ام اجتماعية

ويشير انخفاض المعاملات i عن المعاملات k الى تضيق احتمالات التوسعات المطردة في الاستثمار ، الى تضييق القدرة على الاستيعاب . ومن ثم فلتوسيع هذه القدرة فعلى الاقتصاد القومي تركيز الجهد الاستثماري الأساسي في القطاعات التي من شأنها احداث تنمية للناتج المادي ، أي يجعل قيم i_1 أكبر من k_1 وجعل معدل زيادة قيمة i_1 اكبر من معدل زيادة قيمة k_1 .

ثالثا : تطور توزيع الاستثمار على المكونات العينية :

جرت الخطة على توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى على المكونات العينية التالية

١ — الاراضى
٢ — المبانى السكنية وغير السكنية
٣ — التشييدات
٤ — الالات والمعدات
٥ — العدد والأدوات
٦ — وسائل النقل والانتقال
٧ — الأثاث والتجهيزات

الا انه لاغراض التبسيط وتمشيا مع هدف توحيد عرض البيانات التى اتيحت على مدار الفترة الزمنية محل الدراسة فقد تم ادماج بعض البنود مع بعضها البعض لتصبح المكونات العينية للاستثمار على النحو التالى :

— مبانى وتشييدات وتجهيزات
— الالات والمعدات والعدد
— وسائل نقل وانتقال
— اخرى

كذلك فقد تم استبعاد الارض من المكونات العينية للاستثمار الثابت الاجمالى نظرا لان المبالغ التى خصصت للانفاق عليها تمثلت فى ثمن شراء الارض الامر الذى يعنى ان ادراج ذلك ضمن المكونات العينية للاستثمار سيترتب عليه تضخيم قيمة هذا الاستثمار دون زيادة فى الطاقة الانتاجية على المستوى القومى ، حيث انه من المتعارف عليه ان ثمن شراء الاراضى تعتبر بمثابة عمليات تحويلية على المستوى القومى .

وفيما يلي بيان بتطور هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالي حسب المكونات العينية خلال الفترات الزمنية الرئيسية التي قسمت اليها الفترة الكلية للدراسة ٠

جدول (٥)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالي حسب المكونات العينيـــــة

الفترة الزمنيه	مبانى وتشييدات وتجهيزات	الالات والمعدات والعدد	وسائل النقل والانتقال	اخرى	الجملة
الفترة ٦٠/٦١ـ٦٤/٦٥	٤٧ر٨	٣٥ر٣	١٠ر٨	٦ر١	١٠٠ر٠
الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٧٣	٤٦ر٩	٣٥ر٢	٩ر٢	٨ر٧	١٠٠ر٠
الفترة ٧٤ ـ ٨٠/٨١	٤٣ر٣	٣٩ر٧	٩ر٥	٧ر٥	١٠٠ر٠
الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٢/٨٣	٣٩ر٠	٤٠ر٩	١٣ر٤	٦ر٧	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير مجلس الشورى ـ مرجع سابق صفحة ١٧

بداية تجدر الاشارة الى انه بجانب التوازن القطاعى فى عملية توزيع الاستثمار القومى من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنه دون حدوث اختناقات يجب ان يتحقق كذلك توازن فى توزيع الاستثمار بين مكوناته العينية المختلفة ٠ ذلك ان فعالية استخدام الاصول الانتاجية الرأسمالية من آلات ومعدات تقتضى ضرورة توافر ما تتطلبه من مبان وانشاءات ومعدات وغيرها ٠ فكثيرا ماتسمع عن ورود آلات ومعدات لمشروعات استثمارية وبقائها لفترة غير قصيرة حبيسة الصناديق الخشبية لعدم اكتمال انشاء المبنى اللازم لها اوعدم توافر الايدى العاملة اللازمة لتشغيلها او التجهيزات الاخرى المطلوبة ٠ وبطبيعة الحال

يترتب على ذلك اما تلف تلك الاصول ، او تقادمها ، اوفى احسن الاحوال ضياع فتـــــرة انتاجية على الاقتصاد القومى بسبب تعطل تركيب واستخدام تلك الالات ،

وبناء عليه فانه على الرغم من أهمية توافر الالات والمعدات لتنفيذ البرنـــــامج الاستثمارى الذى تتضمنه الخطة ، الا ان الاستخدام الفعال لذلك ـ خاصة فى ضوء حاجة الدولة للنقد الاجنبى اللازم لتوفير تلك الاصول الرأسمالية ـ يقتضى توافر المقومـــــات الاخرى اللازمه لكفاءة تشغيل تلك الاصول ـ ويمكن ان يقال نفس الشئ بالنسبة لوسائـــل النقل ، ذلك ان توفير مستلزمات الانتاج اللازمه للمشروع بالكمية وفى الوقت المناسبيـــن تقتضى توافر خدمة نقل كافية لذلك ، وفضلا عن ذلك فان نقل المنتجات النهائية مـــن مراكز انتاجها لاماكن استهلاكها اوتصديرها تستلزم تلك الخدمات أيضا ، وتزداد اهميـــة ذلك بالنسبة للمشروعات الكبيرة اوالتى تستخدم اوتنتج سلعا قابلة للتلف كالخضروات والفواكه وغيرهـــا ،

وانطلاقا من ذلك ، فانه يتضح من البيانات الواردة فى الجدول السابـــق رقم (٥) تزايد الاهمية النسبية للالات والمعدات والعدد من نحو ٣٥٪ من اجمـــالى الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ الى ٣٩ر٧٪ خلال الفترة ٧٣ ـ ٨٠/٨١ ثم الى نحو ٤١٪ خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٤/٨٥ .

مقابل ذلك انخفضت الاهمية النسبية للمبانى والتشييدات والتجهيزات من نحـو ٤٨٪ من اجمالى الاستثمار الى نحو ٤٣٪ ثم الى ٣٩٪ خلال الفترات الثلاث الموضحـة أعلاه على التوالى ،

وقد يجد هذا التطور تفسيره فى رغبة المخطط فى ج ،م ،ع فى العمل على استكمال المشروعات القائمة وتوفير الالات والمعدات اللازمه لذلك ، اوتوفير الالات والمعدات اللازمه للتجديد او الاحلال والتى لاتتطلب بطبيعتها زيادات متناسبة فى بند المبانى والتشييدات والتجهيزات ،

كذلك توضح البيانات السابقة تزايد الاهمية النسبية لبند وسائل النقل والانتقال في الفترة الاخيرة ٨١/٨٢ — ٨٢/٨٣ مقارنة بالفترة الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ حيث بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات الموجهة لهذا البند ١٠٫٨٪ ، ١٣٫٤٪ من اجمالى الاستثمار الثابت خلال هاتين الفترتين على التوالى .

وفى هذا المجال ، تجدر الاشارة الى ان توزيع الاستثمارات بين مكوناتها العينية المختلفة يرتبط ارتباطا مباشرا بتوزيع تلك الاستثمارات وفقا لطبيعة المشروع والذى يمكن تقسيمه على النحو التالى وفقا لما ورد بالخطة الخمسية الحالية ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧ .

طبيعة المشروع	نسبة الاستخدامات الاستثمارية المخصصة فى خطة ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧
— الاحلال والتجديد	١٦٫٤
— اعادة التأهيل	٠٫٥
— الاستكمال والتوسعات	٦٠٫٦
— المشروعات الجديدة	١٦٫٨
— مشروعات ذات طبيعة خاصة واعباء استثمارية	١٫٢
الاجمالى	١٠٠٫٠

فالمشروعات الجديدة استحوذت على ١٦٫٨٪ فقط من اجمالى استثمارات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧ ، مقابل ذلك كان نصيب مشروعات الاستكمال والتوسعات ٦٠٫٦٪ والاحلال والتجديد ١٦٫٤٪ . وبعباره اخرى فقد تم تخصيص ٨٢٪ من اجمالى استثمارات تلك الخطة الخمسية لمشروعات الاستكمال والتوسعات والاحلال والتجديد

واعادة التأهيل ، والتى تتطلب بطبيعتها حجما نسبيا أقل من المبانى والتشييدات من المشروعات الجديدة .

ويمن القول بأن تزايد نسبة الالات والمعدات والعدد والادوات فى اجمالى الاستثمار خلال الفترة ٧٤ — ٨٠/ ٨١ ومابعدها يرجع الى رغبة المخطط فى استكمال المشروعات القائمة وتجديدها واعادة تأهيلها — مثلما استهدف فى خطة ٨٢/ ٨٣—٧٦/ ٨٧ ويمكن ارجاع هذا التوجه ايضا الى ملخصر للمبانى والتشييدات والتجهيزات سواء فى الخطة الخمسية الاولى أو الفترة التالية لها (٦٥/ ٦٦—٧٣) والتى قد تكون فرضتها ظروف الحربين ومابينهما كان مرتفعا بالمقارنة ببند الالات والمعدات ، الامر الذى استلزم اعطاء مزيد من الاهتمام النسبى بالاخيرة فى الفترات التالية .

كذلك يمكن القول بأن سياسة الدولة فى اعادة تأهيل وتجديد الصناعات المختلفة وتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى بعد انتهاء حرب أكتوبر كان لها أثرها فى زيادة الاهمية النسبية لبند الآلات والعدات ، وذلك لتعويض الانخفاض النسبى فى تلك الاهمية خلال فترة مابين الحربين (١٩٦٧ — ١٩٧٣)

رابعا : تمويل الاستثمار :

تمهيد :

مما لاشك فيه أن زيادة نسبة الادخار الى الدخل تعنى زيادة قدرة المجتمع على تعبئة موارده ، ومن ثم تحقيق تكوين رأس المال الذى يؤدى بدوره الى التوسع فى الطاقة الانتاجية ، الا ان هذا المنطق يجب الا يؤخذ على علاته ، فصحيح أن زيادة التراكم تعنى زيادة فى الانتاج الموسع ، وزيادة امكانات الرفاهية فى المستقبل الا ان ذلك يكون على حساب مستوى الرفاهية فى الحاضر . ومن ناحية أخرى ، فاذا ما تمت زيادة التراكم على أساس زيادة المدخرات الاجبارية على الفئات المحدودة الدخل فان ينعكس على مستوى رفاهتها ومن ثم انتاجيتها الامر الذى يؤثر على مستوى الناتج فى المستقبل .

ومن ثم فان دراسة تمويل الاستثمار يجب ان تتم فى ضوء شكل توزيع الدخل ، وتحليل التراكم حسب مصادره ، وخاصة حسب مصادره الدخلية ذاتها .

كذلك فان ارتفاع نسبة الادخار الى الدخل ليست دالة فى حد ذاتها فى توسعات هذا الدخل فى المستقبل اذا ما وجهت للاستثمار فى المجالات غير المنتجه أى اذا ما شهدت اختلالا اساسيا فى توزيعها بين قطاعات الخدمات غير المنتجه مثلا ، وبقية القطاعات المنتجه (سواء سلعية ام خدمية منتجه) .

ورغم كل هذه التحفظات فان تحليل نسبة الادخار الاجمالى الى الدخل ، ومعدلات نمو الادخار سوف تظل مؤشرات لها دلالتها فى تقييم كفاءة المجتمع وقدرته على تعبئة موارده ، وأيضا على قدرته على استيعاب استثمارات جديدة ، الا ان المجال لا يسمح هنا بدراسة تفصيلية لذلك .

وبناء عليه فسوف يتم الاكتفاء باستعراض سريع لمدى تغطية الادخار القومى لاجمالى الاستثمار .

وتشير البيانات المتاحة الى ان اجمالى الادخار القومى (شاملا التحويلات) كـــان يغطى فى الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٣ مايعادل ٨ر٥٨٪ من اجمالى الاستثمار القومـــى (جدول رقم ٦) وقد زادت هذه النسبة فى الفترة التالية الممتدة من ١٩٧٤ حتى ٨٢/٨٣ الى ٧٤٪ بسبب زيادة التحويلات من العالم الخارجى سواء كانت تحويلات المصريين اوالاجانب وبالرغم من النمو الكبير للتحويلات ومن الزيادة فى تغطية الاستثمارات ، الا ان حوالى ربـــع الاستثمارات لازال يعتمد فى تغطية تمويله على عجز ميزان المدفوعات ، الذى يعانى بـدوره من عجز مزمن ويكاد يكون قيدا على نمو الاستثمار فى المستقبل .

وايا كانت الاسباب ، فان مايهمنا هو الظاهرة ذاتها وهى عدم كفاية الموارد الادخارية المحلية وايضا التحويلات من الخارج لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الامر الذى يعكس ضمنـــا وجود قدرة استيعابية كافية لدى الاقتصاد القومى وان المشكلة الفعلية التى تواجهه ليســت غياب هذه القدرة انما غياب التمويل ذاته .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن عند تحديد المستوى الامثل للادخار (للتراكـــم) الى الدخل . وفى ضوء الظاهرة السائدة وهى سيادة متوسط عام للادخار المحلى الى الناتج المحلى يتراوح بين ١٣٪ ، ١٤٪ يكاد يثور التساؤل هو ما اذا كان هذا هو المستـــوى الامثل فى ضوء ظروف الاقتصاد المصرى ؟

وللاجابة على هذا السؤال يلزم توضيح التالى :—

١ — ان هذه النسبة تحكمها مجموعة من الظروف اهمها انماط الاستهلاك السائدة والتغيرات السكانية وبالتالى العوامل المحددة لنمو متوسط نصيب الفرد من الدخل وايضا مستوى رفاهته (اذا مالأخذنا فى الاعتبار تغيرات الاسعار).

٢ — والاهم من هذا وذاك فان هذه النسبة تتحدد فى ضوء العوامل الخارجيه وقى مقدمتهـــا دور التمويل الخارجى فى مواجهة الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة .

٣ — ان نسب الادخار الموضحه هى الادخارات الفعلية وهى لاتعبر عن الادخارات الكافيـــة والنتيجة التى تترتب على ذلك ان من شأن التغير فى اى من العوامل الموضحه قد يخـــل

جدول رقم (٦)

نسبة تغطية الادخار القومى (شاملا التحويلات) لاجمالى الاستثمارات

السنوات	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	متوسط ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	متوسط الفترة
النسبه	٦٤ر٠	٤٩ر٩	٤٨ر١	٦٨ر٢	٥٨ر٨٪	٤٣ر٩	٤٥ر٢	٦٨ر٦	٨٤ر٢	٨٨ر٥	٧٣ر٨	٧٩ر٠	٦٠ر٦	٨٧ر١	٧٤ر٠

مصدر البيانات الاصلية : وزارة التخطيط

بهذه العلاقة • وهذا هو الحادث بالفعل بالنسبة للسنوات المفردة

كذلك فكما يتبين من (٣) ، أن نسب الادخار هذه لايمكن ان تعبر عن مقدرة المجتمع على تعبئة الادخار اخذا في الاعتبار القدرة الكامنه له • ويشترط لذلك مكان اكتشاف العلاقة التي تربط بين نمو كل من الدخل والتراكم ليس فقط في اطارها النظري ولكن في ضوء خصوصيات الاقتصاد المصري نزولا الى تفصيلاتها الدقيقة •

خامسا — بعض العقبات الاساسية التي واجهت الاستثمار في مصر خلال الفترة ٥٩/٦٠—٨٣/٨٤:

واجهت السياسة الاستثمارية في مصر مجموعة من المشاكل والعقبات التي حدت من حجم الاستثمار الممكن تنفيذه في الكثير من المجالات ، فضلا عن تقليل العائد الحقيقي المحقق من الاستثمار في مجالات اخرى • وفيما يلي عرض سريع لاهم تلك المشاكل والعقبات •

— عدم استقرار السياسة الاستثمارية من جهة ، وعدم استقرار السياسات التي تؤثر بشكل مباشر اوغير مباشر على المناخ الاستثماري من جهة اخرى • وبالنسبة لعدم استقرار السياسة الاستثمار فيمكن القول فإن ذلك يرجع الى عدم وضوح توجهات تلك السياسة بالنسبة لبرامج التنمية القطاعية وعلاقات التشابك القطاعي المختلفة • ويرجع ذلك في اساسه انه في اطار حداثة الدولة بالاخذ بالتخطيط القومي في بدايته الستينات وعدم توافر قاعدة بيانات متكاملة لم يكن بالامكان الاخذ بأسلوب تحليل التشابكات القطاعية • وفضلا عن ذلك فانه نظرا للظروف التي عاشتها مصر سواء في حربي ٦٧ ، ٧٣ وللاستعداد لها او لتعمير ماخربته تلك الحروب ، فقد كان على المخطط ان يعطي اولوية اولى لمثل تلك المشروعات للاهداف القومية الواضحة لذلك وبالتالي تم التأخر في تنفيذ بعض المشروعات واجل بعضها الاخر •

يضاف لما سبق تغير سياسات الحكومة تجاه القطاع الخاص الامر الذى انعكس على تغير نصيبه النسبى فى اجمالى الاستثمار الثابت من نحو ٦ر٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ الى ٥ر١٠٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥/٦٦ — ٧٢/٧٣ ثم الى ٤ر١٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ — ٨٠/٨١ واخيرا وصل الى نحو ١٩٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٨١/٨٢ — ٨٢/٨٣ . ولاشك ان تغير الوزن النسبى لاستثمارات القطاع الخاص على الصورة الموضحه اعلاه هو محصلة العديد من السياسات المالية والنقدية والتجارية التى تشجع على الاستثمار فى المجالات الاقتصادية المختلفة . وبطبيعة الحال كان الارتفاع الواضح فى الاهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص منذ منتصف السبعينيات نتيجة لاخذ الدولة بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع رأس المال العربى والاجنبى فضلا عن الوطن على الاستثمار . (انظر جدول رقم ٣ بالملحق) .

واذا انتقلنا الى المشاكل والعقبات المتصله بالسياسات الاقتصادية وعدم استقرارها فيمكن القول بادئ ذى بدء ان عدم استقرار السياسة الاقتصادية خاصة مايتصل منها بالضرائب على الارباح التجارية والصناعية والرسوم الجمركية وسياسات سعر الصرف ... وغيرها تؤثر تأثيرا سالبا على قرارات الاستثمار . ذلك انه يصعب على المستثمر فى ظل حالة عدم الاستقرار اجراء حساباته سواء بالنسبة للايرادات اوالتكاليف او العائد ومن ثم يزداد عنصر عدم الامان بالنسبة له الامر الذى يجعله مترددا فى الاقدام على الاستثمار وربما امتنع كلية عن ذلك . ويزداد اهمية ذلك بالنسبة للمستثمر الاجنبى الذى يخشى من احتمالات التأميم او المصادرة بالاضافة الى المشاكل السابق ايضاحها .

(*)
وبناء عليه يمكن القول باهمية استقرار السياسة الاقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار. ولايعنى ذلك جمود تلك السياسات ، بل يعنى فقط عدم تغيير تلك السياسات بصورة

(* حول السياسات الاقتصادية واثرها على الاستثمار راجع :

فؤاد سلطان : اقتصاديات الاستثمار فى ج .م .ع ومدى تأثرها بالازمه الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين القاهرة نوفمبر ١٩٨٤

متسرعة — مع تغير المسئولين عن السياسة الاقتصادية مثلا — بل يجب ان يتم ذلك بعد دراسة متأنية لاسباب التغيير واتجاهه وآثاره المباشرة وغير المباشرة .

ومما لاشك فيه ان التسرع فى اصدار السياسات دون دراسة متأنية لها وتمحيصها من مختلف الجوانب ودون ان تكون مبنية على قاعدة صلبه من البيانات الدقيقة المتكاملة تمثل — الاسباب الرئيسية لعدم شمولية تلك السياسات واحتمال قصورها ومن ثم ازدياد الحاجة الى تغييرها باستمرار .

— ضعف قطاع البناء والتشييد وعدم التناسق بين معدلات نمو استثماراته ومعدلات نمو الاستثمار القومى . ان هذا القطاع يعتبر مسئولا عن تنفيذ مايزيد على ٤٥٪ من اجمالى الاستثمار على المستوى القومى . وبطبيعة الحال تختلف تلك النسبة بين القطاعات المختلفة حيث ترتفع فى الاسكان والمرافق العامه وتقل فى القطاعات الاخرى

وتشير احدى الدراسات الى ان معدل نمو الاستثمار فى قطاع البناء والتشييد كان فى معظم السنوات اقل من معدل نمو الاستثمار القومى . فعلى سبيل المثال كان معدل نمو الاستثمار فى هذا القطاع نحو ١١٪ بالمقارنه بنحو ١٦٪ للاستثمار القومى وذلك خلال الخطة الخمسية ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ ، أما خلال الفترة ٧٦/٧٩ فقد بلغ معدل نمو الاستثمار فى البناء والتشييد نحو ١١٪ بالمقارنه بمعدل نمو الاستثمار القومى البالغ نحو ٣٦٪ (**) .

وقد ترتب على ضعف معدلات النمو فى الاستثمار فى البناء والتشييد الى حدوث اختناقات فى هذه الانشطة وارتفاع تكاليفها وبالتالى ارتفاع تكاليف انشاء المشروعات

(**) راجع فى تفصيل ذلك :

— عمرو محيى الدين : قطاع البناء والتشييد فى الثمانينات ، رؤية مستقبلية المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين ، القاهره مايو ١٩٨٢ .

— سيد البواب : المشاكل الاساسية للنمو فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ فى الجمهورية العربية المتحدة ، معهد التخطيط القومى مذكرة خارجيه رقم ٩٥٧ .

متسرعة — مع تغير المسئولين عن السياسة الاقتصادية مثلا — بل يجب ان يتم ذلك بعد دراسة متأنية لاسباب التغيير واتجاهه وآثاره المباشرة وغير المباشرة .

ومما لاشك فيه ان التسرع فى اصدار السياسات دون دراسة متأنية لها وتمحيصها من مختلف الجوانب ودون ان تكون مبنية على قاعدة صلبه من البيانات الدقيقة المتكاملة تمثل — الاسباب الرئيسية لعدم شمولية تلك السياسات واحتمال قصورها ومن ثم ازدياد الحاجة الى تغييرها باستمرار .

— ضعف قطاع البناء والتشييد وعدم التناسق بين معدلات نمو استثماراته ومعدلات نمو الاستثمار القومى . ان هذا القطاع يعتبر مسئولا عن تنفيذ مايزيد على ٤٥٪ من اجمالى الاستثمار على المستوى القومى . وبطبيعة الحال تختلف تلك النسبة بين القطاعات المختلفة حيث ترتفع فى الاسكان والمرافق العامه وتقل فى القطاعات الاخرى

وتشير احدى الدراسات الى ان معدل نمو الاستثمار فى قطاع البناء والتشييد كان فى معظم السنوات اقل من معدل نمو الاستثمار القومى . فعلى سبيل المثال كان معدل نمو الاستثمار فى هذا القطاع نحو ١١٪ بالمقارنه بنحو ١٦٪ للاستثمار القومى وذلك خلال الخطة الخمسية ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ ، أما خلال الفترة ٧٦/٧٩ فقد بلغ معدل نمو الاستثمار فى البناء والتشييد نحو ١١٪ بالمقارنه بمعدل نمو الاستثمار القومى البالغ نحو ٣٦٪ (**) .

وقد ترتب على ضعف معدلات النمو فى الاستثمار فى البناء والتشييد الى حدوث اختناقات فى هذه الانشطة وارتفاع تكاليفها وبالتالى ارتفاع تكاليف انشاء المشروعات

(**) راجع فى تفصيل ذلك :

— عمرو محيى الدين : قطاع البناء والتشييد فى الثمانينات ، رؤية مستقبلية المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين ، القاهره مايو ١٩٨٢ .

— سيد البواب : المشاكل الاساسية للنمو فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ فى الجمهورية العربية المتحدة ، معهد التخطيط القومى مذكرة خارجيه رقم ٩٥٧ .

الاستثمارية • ولاشك ان ذلك يؤدي الى تقليل العائد الصافي المتوقع من الاستثمار فضلا ان التاخر في التنفيذ يكون له ذات الآثار السلبية على العائد والاستثمار •

لذلك خلصت الدراسة الى ان الطاقة الانتاجية لقطاع البناء والتشييد كانت قيدا على الاستثمار في السبعينيات • وبناء عليه يمكن القول ان زيادة قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة يتطلب زيادة متناسبة مع التوسع المطلوب في طاقة البناء والتشييد فضلا عن تطويره وزيادة كفاءته لتقليل تكاليف انشاء المشروعات وتقليل الفترات الزمنية اللازمه لهذا الانشاء •

— وجود بعض الاخطاء في سياسات التنمية القطاعية مثل الصناعة والزراعة • فعلى سبيل المثال كان اهتمام معظم خطط التصنيع بسياسة الانتشار النوعي وتغليب الكم على الكيف ، الامر الذي ادي الى مشاكل في الاستثمار سواء بالنسبة لعدم اكتمال المشروعات اوحدوث اختناقات بسبب قصور موارد التمويل عن اتمام كل تلك المشروعات لذلك كما نسمع عن مايطلق عليه المشروعات المفتوحه وهي المشروعات التي بدأ الاستثمار بها منذ فترة ولم تستكمل بعد وبالتالي لم يتحقق للاقتصاد القومي عائداً منها • واذا كانت تلك المشروعات ترتبط افقيا أورأسيا بمشروعات اخرى فلاشك ان تأخر اكتمالها يؤثر على تلك المشروعات الاخرى الأمر الذي يقلل من فرص الاستثمار الممكنه • وبالتالي يمكن زيادة الطاقة الاستيعابية عن طريق انهاء تلك المشروعات ، الامر الذي كان يمثل احد الاولويات الرئيسية في الخطه الخمسية الجارية ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧ •

ويمكن القول بنفس الشئ بالنسبة لتنمية القطاع الزراعي حيث لم يتوافر التنسيق المطلوب بين برامج تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية والاعلاف والمرقعة الزراعية الامر الذي ترتب عليه ظهور من نقط الاختناق في مجالات الانتاج الزراعي المتنوعة وقلل الحافز على الاستثمار في بعض المجالات الزراعيه ، مثال ذلك يؤدي عدم توافر الاعلاف اللازمه لتنمية الثروة الحيوانية او الدواجن الى تقليل الاستثمار في هذه المجالات ، خاصة اذا لم يكن بالامكان توفيرها عن طريق الاستيراد • بل قد تتوقف مشروعات قائمة

بالفعل بسبب ذلك مما يعنى اهدار الموارد الاستثمارية القائمه وهروب المستثمرين الجدد من الاستثمار فى هذه المشروعات ٠

ـ كذلك واجه التوسع الاستثمارى مشاكل قصور النقد الاجنبى الناتج من تفاقم مشاكل العجز فى ميزان المدفوعات ٠(*) ان فجوة النقد الاجنبى تمثل نقطة اختناق اساسية بالنسبة للاستثمار ، خاصة تلك التى يرتفع فيها المكون الاجنبى للاستثمار ٠

(*) بلغ عجز ميزان المدفوعات الجارى نحو ١١٧٦ مليون جنيه عام ٧٨/٧٩ ارتفع الى ٢٠٣٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٢ ٠ راجع فى ذلك ، وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧ المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، صفحه ٢٨

الفصل الثانى

الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى وأهم محدداتها

(الاطار النظرى والواقع التطبيقى)

مقدمة

ان التعرف على حجم الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى وامكانيات التوسع فيها تعتبر من ضرورات التخطيط الواقعى والفعال للاستثمار القومى . ويرجع ذلك ـ كما سبق وأشرنا ـ الى أن محدودية الموارد الاقتصادية فى الدول النامية تستلزم كفاءة البرنامج الاستثمارى تحقيقا لأعلى معدل اقتصادى واجتماعى ممكن من تلك الاستثمارات .

ويتطلب التعرف على الطاقة أو القدرة الاستيعابية دراسة العوامل الأساسية المحددة لها والتى ترتبط ارتباطا مباشرا بقدرة الدولة على استيعاب وتنفيذ الاستثمارات بالكفاءة المطلوبة . وسوف يتم مناقشة تلك المحددات فى اطار تقسيمها الى عوامل هيكلية وعوامل ادارية وتنظيمية وعوامل مالية بايجاز ، تدخل أساسى لالقاء الضوء على الجوانب التطبيقية لبعض هذه المحددات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى من أجل التعرف ـ ولو بصورة مبدئية ـ على امكانيات ومجالات التوسع فى الاستثمار أو الطاقة الاستيعابية فيه . وفى هذا المجال سيتم استعراض الجوانب الاساسية لبعض مشروعات البنية الاساسية ، واقعها ومتطلبات التوسع فيها فى مجالات النقل والتخزين ، وامكانيات التوسع فى قطاع الزراعة ، وذلك بالاضافة الى مناقشة الواقع الحالى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ودورها كمحدد للطاقة الاستيعابية .

واستكمالا للمفاهيم الخاصة بالطاقة الاستيعابية فسوف نعرض أولا موجزا بمفهوم الطاقة الاستيعابية فى الاقتصاد القومى وأهم الآراء التى تناولته .

أولا : مفهوم الطاقة أو القدرة الاستيعابية

لا يوجد اتفاق بين الكتاب حول تعريف الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى بسبب الاختلاف فيما بينهم حول مفهوم هذه القدرة . ويلاحظ أن معظم التعريفات الشائعة فى الأدب الاقتصادى تتمحور حول امكانية الاقتصاد القومى لدولة ما فى استيعاب استثمارات جديدة وبحيث لا ينخفض معدل الفائدة الاقتصادى والاجتماعى لهذه الاستثمارات عن حد معين . وعادة ما يثور هذا التعريف اذا ما كنا ازاء وفرة فى مصادر تمويل هذه الاستثمارات .

وكما هو واضح ، فان هذا الاتجاه يركز على رأس المال (دون بقية عوامل الانتاج) كعامل اساسى محدد للنمو ، فى حين أنه قد يثور الأمر ازاء وفرة عنصر العمل كعنصر أساسى محدد للنمو أيضا .

ولا جدال أن قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب العرض المتزايد لقوة العمل رهن بامكانات التوسع الاستثمارى الجديد والذى من شأنه خلق فرص العمل الجديدة . وبعبارة أخرى لا يمكن اثارة قدرة المجتمع على استيعاب الزيادات المضطردة فى قوة العمل بشكل كفء دون أن تتوفر لدى المجتمع الطاقات الاستثمارية المتزايدة .

كما يلاحظ على معظم المفاهيم التى اتبعت فى تعريف القدرة الاستيعابية للمجتمع على امتصاص استثمارات جديدة أنها - منحى ماليا ، يستند الى مؤشرات التكلفة / العائد سواء على المستوى القومى او القطاعى ٠//(١) . مع امكان التمييز فيما بينها مجموعتين رئيسيتين ، مع الاحتفاظ بوجود التباين فى التفضيلات بين الكتاب داخل كل مجموعة .

وتشمل المجموعة الأولى التعريفات التى تركز على التكلفة / العائد بمعايير الربحية المحاسبية (المعايير المالية) كما عند هيجينز Higgins ومايكسل Adler,Mikesell ووحكمت النشاشيبى وغيرهم (١) .

أما المجموعة الثانية من التعريفات فهى تركز على التكلفة / العائد بالمعايير الاقتصادية القومية كما عند ماير Mier وبولدوين Baldwin أخذا فى الاعتبار مؤشرات مثل توازن المدفوعات الخارجية والاستقرار الاقتصادى الداخلى .

(*) أنظر فى تفصيل تلك التعريفات د . السيد عبد العزيز دحية — الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية . مذكرة خارجية رقم (١٢٦٥) معهد التخطيط القومى — يونيو ١٩٨٠ ص ص ١ — ٤

ويلاحظ على هاتين المجموعتين من التعريفات ما يلى :

أ — ان التركيز على التكلفة / العائد سواء المحاسبية الفردية أو الاقتصادية القومية يخلط بين أمرين هما قدرة المجتمع على استيعاب استثمارات جديدة ومستوى كفاءة هذه الاستثمارات . وصحيح أن هناك ارتباط وثيق بين الاضافات الرأسمالية الجديدة وبين جدوى هذه الاستثمارات سواء من منظور الربحية الفردية او العائد الاجتماعى ، الا أن هذا الارتباط لا يعنى الخلط بينهما لعدة عوامل فى مقدمتهـــا .

١ — أن معايير التكلفة / العائد عادة ما تبنى قيم المؤشرات المتوفرة وقت التقييم فى حين أن من شأن التوسعات الاستثمارية الجديدة احداث تغييرات فى علاقات التشابك بين القطاعات والانشطة ومن ثم التأثير على الأسعار النسبية وكذلك على القيم الحقيقية ، مما يؤدى بدوره الى التأثير على قيم التكلفة ، وأحجام العائد فى فترات زمنية تالية . وتزداد أهمية ذلك حسب طول المدة الزمنية وحسب اتجاهات الاستثمار .

٢ — أن الخلط بين مفاهيم الكفاءة فى استخدام الاستثمارات وبين قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب هذه الاستثمارات سوف يقتضى بالضرورة بناء مؤشرات ومقاييس للكفاءة . وهذه بدورها مسألة تثير عدم الاتفاق بين الكتاب . خاصة اذا كان الخلاف الأساسى فى معايير الكفاءة هو بين استخدام المعايير المحاسبية الجزئية (المالية) أو بين المعايير الاقتصادية القومية . وللتوضيح أكثر ، نجد ان تعريف أدلر ينصرف الى القدر من الاستثمار الممكن تنفيذه لمعدل عائد مقبول بافتراض حجم معين من عوامل الانتاج الاخرى اللازمة . (١) . دون أن يحدد ما هو معدل العائد المقبول ، وهل يقاس وفقا للكفاءة الداخلية للاستثمار أم وفقا لغيرها من المقاييس . كذلك فان قياس كفاءة الاستثمار بالمعايير الاقتصادية تثير استفهامات كثيرة حول القياس ، فالبعض يأخذها على أنها الاستثمارات التى

(*) انظر د . السيد دحية : المرجع السالف مباشرة ص٢ .

لا تخل بتوازن المدفوعات أو الاستقرار الاقتصادى الداخلى ، فى حين ان ميزان المدفوعات دالة فى عوامل كثيرة فى مقدمتها مستويات الانتاج والاستهلاك المحلى ، وسعر الصرف ، والسياسات التجارية وغيرها كما أن الاستقرار الداخلى يقاس بالعديد من المؤشرات ، كل منها دالة فى العديد من المتغيرات .

وعلاوة على ذلك فان اختلال المدفوعات أو الاستقرار الداخلى المؤقت قد لا يكون مرفوضا اذا ما ادى الى تصحيح هذه الاختلالات فى الأجل الطويل . والاختلاف بين وجهتى النظر هنا مرجعة النظرة الاستياتيكية التى تصيغ هذه التعريفات كما أشرنا .

٣ — أن من شأن معايير التكلفة / العائد الاهمام بالتدفقات النقدية والمالية وحدها دون التدفقات السلعية . وقد يكون هذا أكثر ملاءمة لظروف الدول الرأسمالية المتقدمة دون ظروف الدول والبلدان النامية . والتى تتحدد قدرتها على استيعاب استثمارات جديدة بمدى وفرة الموارد العينية أصلا . وبخاصة المدخلات الوسيطة اللازمة لتشغيل هذه الاستثمارات والتى بدورها وقف على درجة نماء وتشابك قطاعات الاقتصاد القومى .

بعبارة أخرى فمعايير التكلفة / العائد لا تجيب على مسألة القدرة الاستيعابية من منظور تنموى ، أكثر مما تجيب على مسألة الرشادة فى اقتصاد وقد نمت قواه الانتاجية بالفعل .

ب — أن الاعتماد على معايير التكلفة / العائد وحدها غير كاف فى حالة التنمية الاقتصادية من زاوية كفاءة الاستثمار ذاتها . ذلك أن اتباع معايير التكلفة / العائد قد يؤدى الى توجيه الاستثمارات الى قطاعات يرتفع فيها قيمة هذه المؤشرات فى حين قد لا تكون مرغوبة من وجهة نظر تعبئة الموارد ، أو تعميق التشابك القطاعى ، او قد لا تعضد القاعدة الانتاجية التى من شأنها احداث النمو الذاتى ... وغيرها من العوامل .

جـ — أن العمل بمبدأ الأولويات ، وهو مبدأ أساسى فى التخطيط للتنمية من شأنه أن تؤثر فى اعادة ترتيب مشروعات وقنوات الاستثمار كما قد لا تتفق ومعيار

التكلفة / العائد بمفهومه المالي بل لابد من ادخال الاثار الاجتماعية ومدى وفرة الموارد الاخرى اللازمه لتنفيذ الاستثمار وأولويات اهداف المجتمع ، وهذه الاولويات عادة ماتعكس المتغيرات التالية :

١ — اهداف التنمية الاقتصادية والتى تنعكس على الخطة ذاتها .

٢ — القيود الواردة على عملية التنمية ذاتها . منها قيود الموارد ، وقيود الانتاج ، وقيود التمويل ذاتها .

٣ — الافق الزمنى للبرنامج التنموى . وهو مايحدد الاولويات الزمنية للمشروعات الاستثمارية .

٤ — الآثار المتوقعة للمشروعات الاستثمارية . فقد تعطى مشروعات مواد البناء أولوية على غيرها اذا ما ادى ذلك لتوسيع طاقات الانتاج لها والتى بدونها تشل مناطق اختناقات للتوسعات الاستثمارية فى المشروعات الاخرى اوفى الدفعة الاستثمارية ككل .

وعلى ذلك فلا يمكن الاستنا لمعيار التكلفة / العائد فحسب خاصته بمفهومه المالى كمعيار محدد لقدرة المجتمع على الاستيعاب ، ومن ثم يلزم ان نقرن معه معايير اخرى تاخذ فى اعتبارها الاثار الاجتماعية للاستثمار وأولويات الاهداف والتشابك القطاعى وأثر حجم وتوزيع الاستثمار على تنمية الطاقة الاستيعابية ذاتها .

ومن ثم يمكن تعريف القدرة الاستيعابية لاقتصاد مامن منظور تنموى بانها قدرة هذا الاقتصاد على القيام بالتوسعات الاستثمارية بشكل كفء ، وفى المجالات المرغوبة فى اطار نظرة ديناميكية متكاملة لاهداف وقيود عملية التنمية وفى نطاق افق زمنى محدد .

ثانيا : المحددات الرئيسية للطاقة الاستيعابية — خلفية عامة

تتحدد قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات وتنفيذها وتحقيق عائد اقتصادى واجتماعى مناسب منها بالعديد من العوامل أو المحددات التى تؤثر على تلك القدرة — خلال فترة زمنية معينة . وبطبيعة الحال ، يتطلب التوسع فى الطاقة الاستيعابية أولا التعرف على تلك العوامل ثم العمل على معالجة المشاكل والمعوقات التى تحول دون هذا التوسع أو بعبارة أخرى معالجة المشاكل والمعوقات والاختناقات التى تجعل هذه العوامل قيدا على التوسع المرغوب فيه فى الطاقة الاستيعابية .

وفيما يلى سيتم تقسيم العوامل الرئيسية المحددة للطاقة الاستيعابية الى عوامل هيكلية وعوامل تنظيمية وادارية واخيرا عوامل مالية .

أ — المحددات الهيكلية

تضم العوامل الهيكلية تلك العوامل أو المتغيرات التى تتصل بهيكل الاقتصاد القومى وتحدد مقدرة الدولة على استيعاب الاستثمارات وتنفيذها بالفعالية الاقتصادية والاجتماعية المرغوب فيها . ويشمل ذلك العناصر الرئيسية التالية :

١ — حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ونوعيتها : وهذه تشمل الموارد المادية كالارض الصالحة الزراعية أو الممكن استصلاحها ودرجة خصوبتها ، وحجم المتاح من المواد الخام زراعية كانت أو تعدينية ، ومصادر المياه والطاقة .. وغيرها . ويشمل ذلك أيضا الظروف الجوية ومدى ملاءمتها للانتاج الزراعى . والمناخ الاستثمارى وغيرها من العوامل غير المادية التى تؤثر على حجم الاستثمار وامكانيات التوسع فيه . وبطبيعة الحال تلعب التطورات التكنولوجية واساليب الانتاج المتاحة دورها الفعال فى تحديد امكانيات استغلال بعض هذه الموارد — مثل الموارد التعدينية — وبالتالى امكانيات الاستثمار فى مثل تلك المجالات ، ويمكن القول بنفس الشئ بالنسبة لامكانيات استصلاح الاراضى ورفع درجة خصوبتها وتوفير الموارد المائية الكافية لاستغلالها .

٢ — حجم السوق المحلي وامكانيات التسويق الخارجي • يعتبر حجم السوق من المحددات الاساسية لامكانيات اقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة اوالتوسع فيها • ذلك ان حجم الانتاج يرتبط بامكانيات تصريف هذا الانتاج في الاسواق المحلية منها اوالخارجية • وللوصول الى الحجم الامثل للانتاج ، فان مبادئ النظرية الاقتصادية تشير الى ان هذا الانتاج (والذي يرتبط بحجم الطلب) يجب ان يصل الى المستوى الذي تكون عنده متوسط التكلفة الكلية لانتاج للوحدة اقل مايمكن • وبناء عليه فكلما اتسع حجم السوق (نتيجة لكبر حجم السكان او زيادة قوتهم الشرائية اوكليهما) كلما زادت قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة اى زادت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي •

٣ — الخبرات البشرية المتاحة :—

وهذه تشمل القوى العاملة المتاحة في الاقتصاد القومي وتوزيعها بين مختلف المهارات (عمالة ماهرة — نصف ماهرة — غير ماهرة) وكذلك توزيعها بين مختلف التخصصات (زراعيه ، صناعية ، خدمية) فضلا عن امكانيات تطويرها من خلال المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المناسبة •

ولاشك ان ندرة اوقلة الخبرات البشرية تشكل قيدا على امكانيات التوسع في الاستثمار • ذلك ان هناك ارتباط وثيق بين حجم الاستثمار وحجم القوى العاملة ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الخبرات الفنية المدربة اوالمهارات والكفاءات البشرية المرتفعة •

٤ — درجة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة ومعوقاتها • ذلك ان وجود طاقة عاطلة في الصناعة مثلا تشير الى امكانية زيادة حجم الانتاج بقليل من الاستثمارات كما انها تشير الى وجود معوقات معينة حالت دون تحقيق الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة •

وتشير احدى الدراسات التى تناولت قضية الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع الصناعى ، الى ان حجم تلك الطاقة العاطلة قد ارتفع من نحو ٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٠ / ٧١ الى نحو ٣٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، أى بزيادة صافية قدرها ٨١٪ خلال تلك الفترة ، وفضلا عن ذلك فقد تراوحت النسبة المئوية للطاقة العاطلة الى الطاقة المتاحة فى القطاع العام الصناعى حسب الانشطة الرئيسية بين ١٠٪ ، ٢٢ر٥٪ بمتوسط عام قدره ١٥ر٢٪ وذلك فى عام ١٩٧٧ (١)

٥ — عدم كفاية وتخلف البنية الاساسية اوقصورها يحد بلاشك من امكانيات تنفيذ الاستثمار وبالتالى امكانيات التوسع فى الطاقة الاستيعابية ، ذلك ان تخلف اوعدم كفاية خدمات النقل والمواصلات والتخزين والطاقة وغيرها يمثل قيدا رئيسيا على الاستثمار ويقلل من ملاءمة المناخ العام للاستثمارات الجديدة ، كمايقلل من العائد المتوقع عليها ، وبناء عليه فان تطوير تلك الخدمات والتوسع فيها يمثل احد العوامل الهامه فى زيادة الحافز على الاستثمار ، وزيادة القدرة على استيعاب استثمارات جديدة ، وسوف نلقى مزيد من الضوء حول ذلك فيما بعد .

ب — المحددات الادارية والتنظيمية :

ترتبط امكانيات التوسع فى الاستثمار بصورة مباشرة بمدى توافر الجهاز الادارى والتنظيمى القادر على تخطيط وتنفيذ ومتابعة تلك الاستثمارات ، ونظرا لما تعانيه معظم الدول النامية من قصور فى هذه الخبرات ، وعدم توافر النظام المتكامل والفعال لزيادة تلك الخبرات بسبب ضعف اوعدم كفاية الجهاز التدريبى لتلك الدول وانخفاض

---

(١) د . فتحى الحسينى خليل : الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع الصناعى واثارها الاقتصادية فى مصر فى السبعينيات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٤٣ مارس ١٩٨٣ ، ص ٤١ — ٤٤ .

معدلات العائد المتاحه لهم وضعف الحوافز وغيرها ، فان هذا القصور فى شـــل تلك القدرات الادارية يعتبر من المحددات والعوائق الرئيسية للطاقة الاستيعابيـة فى الاقتصاد القومى ٠

بالاضافة الى ذلك ، فان قلة المتاح من القدرات السابقة (كما ونوعا) قـــد يؤدى فى كثير من الاحيان الى اقتراح مشروعات دون دراسة اوتقييم كاف لهـــا الامر الذى يقلل فرص نجاحها وامكانيات زيادة كفاءتها فى استغلال المـــوارد المتاحه ٠

ويرتبط بذلك ايضا بالاسلوب الذى يتم على أساسه اتخاذ السياسات المختلفة خاصة تلك التى تؤثر بصورة مباشرة (اوغير مباشرة) على حجم الاستثمار القومى ٠

فاذا ما اتخذت تلك السياسات بصورة متسرعة ودون دراسة متكاملة لابعادهـــا المتنوعه واثارها المختلفة على مختلف مناحى الحياة الاقتصادية ، فربما ترتب عليهـــا احداث قدر غير قليل من عدم الاستقرار الامر الذى يؤثر على قرارات الاستثمـــار فعلى سبيل المثال تؤثر السياسات الضريبية والجمركية ، والسعرية ٠٠ وغيرها على معدل العائد الصافى الممكن تحقيقه من الاستثمار ، وبالتالى فقد تحول بعـــض تلك السياسات دون القيام بالاستثمار حتى لو توافرت الموارد المادية والماليـــة والبشرية اللازمه لذلك ٠ فاختلاف هيكل الاجور والحوافز وتعقد الاجراءات الماليـة وضعف اوعدم فعالية اجهزة اتخاذ القرار تعتبر من العوامل التى تحد من امكانيات التوسع فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ٠

وبناء عليه يمكن القول باهمية القدرات الادارية والتنظيمية للتعرف على مجالات الاستثمار المتاحه ومدى الحاجة اليها وامكانيات نجاحها والعائد المتوقع منها ٠٠ الخ ، وهو ماتحدده دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات ، وذلك مـــن اجل التوسع فى الطاقة او القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى وزيادة فعاليتـــه فى تنفيذ الاستثمارات الجديدة فى اطار السياسات الملائمة والمستقرة لزيادة —

امكانيات هذا التنفيذ بالكفاءة والفعالية المطلوبة • ويجب ان نؤكد فى هذا المجال على اهمية دراسة وحسن اختيار السياسات التى تشجع على الاستثمار فى المجالات التى تتمشى مع اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية • ولاشك ان توافر الشرط السابق سيقلل من الحاجة الى تغيير تلك السياسات بما يحدثه ذلك من عدم الاستقرار ويؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار خاصة اذا كان هذا التغيير يتم بصورة متسرعة ودون دراسة كافية لابعاد هذا التغيير وآثاره المختلفة على الاستثمار الخاص والعام

جـ- المحددات المالية :

يتوقف حجم الاستثمار على مقدار الموارد المالية المتاحة فى الاقتصاد القومى • سواء من النقد المحلى اوالعملات الاجنبية • وكثيرا مايتوقف — أو يرجأ تنفيذ — مشروع معين بسبب عدم توافر المكون الاجنبى للاستثمار على الرغم من توافر الموارد المحلية اللازمة وفى احيان اخرى قد يتطلب الحصول على قرض ما من الخارج لتمويل مشروع معين توافر المكون المحلى وبالتالى يؤدى اى قصور فى هذا المكون المحلى الى اضعاف امكانيات الحصول على هذا القرض وبالتالى تنفيذ هذا المشروع •

وعلى ذلك فان وفرة الموارد المالية • بالكم المناسب سواء من الموارد المحلية او الاجنبية يعتبر من المحددات الهامة للطاقة اوالقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى حيث تتضافر تلك الموارد مع الموارد المادية والبشرية من اجل تنفيذ الحجم المستهدف من الاستثمار •

ثالثا : البنية الاساسية القائمة ومشكلاتها :

قد يثور تساؤل حول ماذا كانت درجة توفر وتقدم مشروعات البنية الاساسية تمثل احد المحفزات او المعوقات على التوسع فى الطاقة اوالقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى وكثيرا مانجد الجدل حول اهمية مثل هذه المشروعات فى ادبيات التنمية • ولسنا بصدد الخوض فى مثل هذا الجدل فكثير منه معروف ومكانه الكتب الدراسية وليس البحوث التطبيقية ولكن مانود التركيز عليه فى هذا المجال يتمثل فى الاتى :

— اذا كان حجم السوق مقاسا بعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وكذلك الطلب الانتاجى يشكل عقبة رئيسية امام التوسعات الاستثمارية وخاصة المشروعات الصناعية — كما سبق واشرنا — فضلا عن ان التطور التكنولوجى عادة مايؤدى الى وضع حد أدنى على الحجم الامثل للمشروعات والذى قد يضيق طاقة الاسواق القائمة فى الكثير من الدول النامية عن استيعابه ، فان تخلف مشروعات البنية الاساسية (وخاصة مشروعات النقل) يسهم بشكل مباشر فى اضعاف وعزل السوق المحلى عن الخارج — اذا كان المشروع معتمدا على التصدير — أو حتى ايجاد نوع من العزله بين مراكز التسويق الداخلية فى الدولة الواحدة خاصة اذا كانت دولة مترامية الاطراف

— ان التوسعات فى الزراعه مرتبط أساسا بالتوسعات فى مشروعات البنية الاساسية خاصة مشروعات الرى والصرف والنقل .. وغيرها . فعادة ماترتبط مشروعات التوسع الافقى فى الزراعه واستصلاح الاراضى الجديدة بتنمية مناطق نائية عن مراكز الانتاج والتسويق القائمه . ونظرا لما تعانية تلك المناطق عادة من تخلف مشروعات البنية الاساسية بها ، فانه يمكن القول بان نجاح تنمية مثل هذه المناطق يرتبط بصورة مباشرة بامكانيات تطوير وتنمية خدمات البنية الاساسية بها . وبناء عليه فان التوسع الافقى فى الزراعه يستلزم استثمارات فى البنية الاساسية فضلا عن الاستثمارات المباشرة فى عمليات الاستصلاح وكلاهما يعمل على زيادة امكانيات تنفيذ الاستثمارات الجديدة وبالتالى التوسع فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى .

— ان جزءا كبيرا من مشروعات البنية الاساسية وخاصة البنية الاساسية الاجتماعية مرتبط بتنمية قطاع التعليم والتدريب واعداد القوة البشرية . ومن ثم فان تطوير تلك المشروعات سوف يسهم بشكل مباشر وغير مباشر فى التخفيف من آثار احد القيود الاساسية وهى عدم كفاية الكفاءات الفنية والادارية والتنظيمية على التوسعات الاستثمارية اوعلى الطاقة الاستيعابية . اضف الى ذلك ان تطوير وتنمية المرافق العامه تمثل مطلبا اجتماعيا — بالاضافة الى آثارها الاقتصادية غير المباشرة — ومن ثم فانها تمثل احد مجالات الاستثمار الرئيسية فى الاقتصاد القومى . بل أن بعض هذه المرافق يمكن ان تكون مجالات لجذب الاستثمار الخاص اذا ما أمكن توفير العائد الاقتصادى

المناسب بها مثال ذلك بعض مشروعات النقل والتخزين وغيرها من المجالات كالتعليم والصحه • ومن ثم فبجانب جذبها لحجم معين من الاستثمارات تعمل على زيادة قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب استثمارات اضافية فى مجالات اقتصادية واجتماعية اخرى •

أ — شبكة الطرق :

قد تعطى البيانات المتوفرة عن حالة شبكة الطرق دلالات لاتعكس حالتها الواقعية ولهذا سوف لن نقف عند الرصد المطلق للشبكه وحالتها • بل سنتعدى ذلك الى عقد المقارنات مع دول وفترات زمنية مختلفة • او سنستعين ببعض المرشدات النمطية

يبلغ مجموع اطوال شبكة الطرق البريه فى مصر ٢٦٥٢١ كم • تمثل الطرق المرصوفة منها ١٢٣١٩ كم (أى ٤٧٪ من اجمالى اطوال الشبكه) موزعه كالتالى (١) •

جدول رقم ( ) : اطوال وحالة شبكه الطرق البريه فى ج •م•ع

نوع الطريق	طول الطريق (كم)	% الى الاجمالى	حالة الطريق: مرصوف	% الى الاجمالى	غير مرصوف	% الى الاجمالى
طرق سريعه (كم)	٢٣٨	٠ر٩٪	٢٣٨	٠ر٩٪	—	—
" رئيسية "	١١٢٤٤	٤٢ر٤٪	١٠٢٨٢	٣٨ر٨٪	٩٦٢	٣ر٦٪
" اقليمية "	١٥٠٣٩	٥٦ر٧٪	١٧٩٩	٦ر٨٪	١٣٢٤٠	٤٩ر٩٪
اجمالى (كم)	٢٦٥٢١	١٠٠ر٠	١٢٣١٩	٤٦ر٥٪	١٤٢٠٢	٥٣ر٥٪

(١) البيانات مصدرها : يحيى حجازى : مشاكل قطاع النقل والتخزين والمواصلات • من اعمال لجنة التخطيط لمصر سنه ٢٠٠٠ • مجلد رقم ٣ • معهد التخطيط القومى ١٩٧٨ • وكذلك ورقة عمل للاعداد للخطة طويلة الاجل لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس •

ويلاحظ على شبكات الطرق بوجه عام مايلى :

١ — بغض النظر عن حالة صلاحية الشبكه ومدى كفاءتها الاقتصادية ، فان الشبكه تربط بين مناطق مختلفة (فى الوادى) وتصل لكثير من القرى ، الأمر الذى يتيح ربط المجتمعات ببعضها ، كما يتيح امكانية الاتصال علاوة على امكانية انتقال العمل بشرط توفر خدمة النقل بسعر معقول .

٢ — انه على الرغم من انتشار هذه الشبكه فى الوادى فان مناطق العمران الجديدة وخاصة فى المناطق الصحراوية ، لاتتمتع بنفس كثافة الطرق ، كذلك فان الطرق التى تربط بين هذه المناطق والوادى لازالت فى حاجة لتدعيم من حيث الاطوال وعمق الرصف والاتساع لتتحمل وحدات النقل الثقيل طويلة المدى ولتحويلها الى طرق سريعة وينطبق نفس الشئ على الطرق التى تربط بين جنوب الوادى وشمال السودان فى اطار التكامل الاقتصادى المصرى السودانى .

٣ — ان نمو شبكة الطرق — رغم ان مصر من اولى دول العالم التى عرفت شبكات الطرق المتطورة والممتدة لاماكن مختلفة — قد شهد نوعا من التباطؤ النسبى منذ السبعينيات بالمقارنه بالطموحات التنموية .

وتزداد بروز ظاهرة عدم التناسب بين الاحتياجات من الطرق وبين الطموحات التنموية اذا ما أخذنا فى الاعتبار اهداف اعادة توزيع الخريطة الجغرافية للسكان وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ، حيث يعتبر عدم وصول شبكات كافية وملائمة من الطرق أحد الاسباب المسئولة عن تنمية الصحراء الغربية والواحات والبحر الاحمر وسيناء رغم تمتعها ببعض الثروات الطبيعية والمزايا الايكولوجية ، ويؤكد ذلك انه على الرغم من تركز الحياة فى الوادى والدلتا اى فى نحو ٤ ٪ من المساحة الكلية

لج م٠ع فان متوسط نصيب الكيلومتر المربع من الطرق منخفض حيث يصل نحو (٣) مترا للكيلومتر المربع الواحد في حين يبلغ ٧٠٨ مترا في جزيرة مالتا على سبيل المثال (١) .

٤ — ان نسبة كبيرة من الشبكه طرق غير مرصوفة (٥ر٥٣٪) يتركز معظمها في المنـــاطق الاقليمية ، وهو أحد مظاهر الاختلال الاقليمي .

علاوة على ذلك فان نسبة لاتقل عن ١٢٪ من الطرق المرصوفة ليست في حالة صلاحيـــة تامة ، وفي حاجة لاعادة رصف .

٥ — يضاف لما سبق مشكلة عدم اتساع الطرق رغم كثافة الحركه عليها ، وان النسبة الاغلـــب منها طرق فردية (غير مزدوجه) . وينطبق هذا على الطرق السريعة الرئيسية

وتقدر دراسات التنبؤ بالاحتياجات من الطرق البرية حتى سنة ٢٠٠٠ الاتى (٢)

بيان الطرق وتوعيتها	اطوالها (بالكم)
— طرق مقترح رصفها	٤٩٨٣
— شبكات طرق سريعه	١٩١١
— انشاء طرق دائرية حول عواصم المحافظات	٢٤٠
— انشاء وحدات ترابية لربط باقي قرى الجمهورية بشبكه الطرق العامه	٢٧٠٠
— تمهيد بعض مساحات من جسور النيل والترع والمصارف	٢٥٠٠
— انشاء الكباري التالية لربط الطرق عبر النيل : دسوق — زفتى — شربين — بنى سويف المنيا — الاقصر .	

---

(١) انظر المرجع السالف الذكر مباشرة ص ٣

(٢) نفس المرجع السابق

وتقدر تكلفة توسيع الطرق مابين المدن وتحسين الطرق الرئيسية والثانوية ورصف طرق الدرجة الثانية والمساعدات الفنية ومشتريات الصيانة الروتينية ورصف انشاء الطرق داخل المدن وكذلك صيانة الطرق ٤٠٨ مليون جنيه حتى سنه ١٩٨٧ (أي في أطار الخطة ٨٢/٨٣ـ ١٩٨٧/٨٦) اما في الفترة ٨٨/٢٠٠٠ أي في الاجل الطويل فتقدر التكلفة الاستثمارية للتوسعات والتحسينات للطرق بين المدن والطرق المحلية وصيانة الطرق بـ ١٧٣٥ مليون جنيه باسعار سنة ١٩٨٣ (١)

ب ـ طاقة النقل :

تتوزع وسائل النقل أساسا بين النقل البري بالطرق ، والنقل بالسكك الحديدية اما النقل الجوي والنقل المائي فطاقته محدودة ، ومن ثم فسوف تركز على النوعين الاوليين من وسائل النقل ، مع التعرض للنقل النهري في الخطط المستقبلية له .

وتبين البيانات المتاحة عن شبكة السكك الحديدية تعرض اوضاع وسيلة النقل هذه للتدهور ، فكما يتبين من بيانات الجدول التالي :

يتضح الاتجاه التنازلي في النصف الاول من السبعينيات لكل من اوزان البضائع المنقولة بالطن ، والمسافات التي نقلت عليها بالكم وبالمليون طن / كم .

وترجع اسباب تناقص حركة النقل وبخاصة نقل البضائع بالسكك الحديدية

جدول رقم (٣)

السنوات	الكميات المنقولة بالمليون طن	الاحجام المنقوله بالمليون كم	متوسط مسافات النقل بالكم
١٩٧١/٧٠	١٠٫٤٣	٣١٩٦	٣٠٦
١٩٧٢/٧١	٩٫٣٥	٢٨٣٨	٣٠٣
١٩٧٣/٧٢	٨٫٣٨	٢٤٦١	٢٩٤
١٩٧٤/٧٣	٨٫٤٠	٢٣٦٣	٢٨١
١٩٧٥/٧٤	٧٫٨٠	٢١٩٠	٢٨١

المصدر : لجنة التخطيط لمصر حتى سنة ٢٠٠٠

المصدر : وزارة النقل : دراسة النقل القومي في ج٠م٠ع ـ المرحلة الثالثة ـ التقرير الملخص والنتائج والتوصيات ١٩٨٤ ص ١ـ٨ ، ص ١ـ ١٩

الى عدة اسباب اهمها :

١ — غياب الصيانة المنتظمة والمسئولة عن ٤٠٪ من اعطال الطاقة المتاحة لهذا المرفق . ويرجع هذا العامل الى تقادم الورش ، والى تقادم كثير من القاطرات والعربات والتى اصبح بعضها غير قابل للاستعمال بالفعل ، فى اطار النسبة الموضحة . (١)

٢ — تقادم شبكة السكك الحديدية ذاتها ، وعدم ازدواجها فى كثير من المناطق كما فى الجنوب . وحاجة الشبكه بصفة عامه للصيانة والتجديد .

٣ — بطء معدلات السرعة التجارية بسبب تقادم الشبكه والقاطرات والعربات ، وبسبب تخلف وسائل تنظيم الحركه والتحكم فى الجداول الزمنية لها .

٤ — اتجاه تكلفة النقل بالسكك الحديدية الى الزيادة بسبب ارتفاع تكلفة النفط الامر الذى تبين الدراسات . امكان تخفيضه فى حالة كهربة الشبكة

وتشير الدراسات المتاحة الى اهمية تجديد ٧٥كم / سنه فى المتوسط مع اجراء الصيانة العادية ، وتجديد الاشارات وانشاء المنشآت الجديدة وازدواج خط اسيوط / سوهاج ، وتحسين الكبارى ، وهو ما يتكلف سنويا ٥٠ مليون جنيه باسعار سنه ١٩٨٣ (٢) . علاوة على ذلك فان متطلبات الوحدات المتحركه تعادل ١٨ مليون جنيه سنويا علاوة على ٥ر٤ مليون للحاديات والعربات المسطحه .

٣—١—٢—٢ وليست وسائل النقل البرى بافضل حالا من اوضاعها الراهنه من طاقة النقل بالسكك الحديدية حيث يلاحظ عليها مايلى :—

١ — احتياج وحدات النقل البرى سواء للركاب او للبضائع للاحلال والتجديد الشديدين

٢ — اتجاهات الطلب على خدمة النقل البرى للتزايد بسبب الزيادات المتوقعة فى النشاط الاقتصادى وزيادات السكان ، وبسبب تدهور وسائل النقل بالسكك

---

(١) يحيى حجازى — مشاكل قطاع النقل والتخزين — مرجع سابق

(٢) المصدر : دراسة النقل القومى فى جمهورية مصر العربية — المرحلة الثالثة — التقرير النهائى — يونيو ١٩٨٤ ص ١—٣ . ويلاحظ ان التقديرات المذكورة هنا خاصة بالاجل القصير فقط وسوف نعرض لتقديرات الاجل الطويل فى حينها

الحديدية وقصور النقل المائي المتاح ، مع توقع استمرار هذا الاتجاه حتى اوائل السبعينيات وهنا يلزم ان نلاحظ ان النقل البرى لازال يستوعب ٨٠٪ من البضائع و ٥٦٪ من الركاب ٠

وتبين التقديرات للأجلين القصير والطويل الى ضرورة تدعيم اسطول النقل البرى للبضائع بـ ١٢٧٠ لورى مزدوج فى الفترة الحالية ، وبين ١٧٣٠ ، ٢٠٠٠ لورى فى الفترة ٨٨/ ٢٠٠٠ واما فيما يتعلق بالاحتياجات من الباصات للنقل بين الاقاليم فتقدر (وذلك بالنسبة للقطاع العام) بـ ١٨٣٦ وحدة فى فترة الخطة ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، وبـ ٢٦٠٠ وحدة فى الفترة ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٠ (١) ٠ والسؤال المطروح الان يتمثل فى مدى امكان صناعة السيارات المحلية تلبية هذه الاحتياجات من عدمه ، وهل يمكن تطويرها للوفاء بمثل هذه الاحتياجات ٠ وينصرف السؤال ايضا الى مدى اتساق السياسات وخاصة سياسات الاقتراض من العالم الخارجى مع هذا الهدف ام لا ؟

٣ ـ ١ـ٢ـ٣ أما النقل المائى ، فتؤكد اغلب الدراسات انه لم يستغل بالدرجة الكافية فى حين ان تكلفته تمثل اقل تكلفة اقتصادية ٠ كذلك فان الدراسات المقارنه مع الدول العريقة العهد باستخدام هذه الوسيلة تبين اهدار لمورد اقتصادى هام خاصة مع توفر شبكة مناسبة للنقل بشرط امكان تلافى آثارها على البيئة ٠ او على الاقل امكان استخدامها على امتداد المياه الاقليمية لشواطئ البحار والبحيرات اذا لم يتوفر هذا الشرط بالنسبة للنقل النهرى ٠

ويلاحظ ان النقل النهرى تواجهه مجموعة من الصعوبات تتمثل اهمها فى التالى :

١ ـ ضرورة تعميق مجرى النهر وشواطئه على مدار السنه (للنيل وللمجارى النهرية كالرياحات والترع الرئيسية ٠٠٠) ٠

ـ استكمال انشاء الاهوسة بما يتمشى مع احجام الصنادل والحاديات

ـ ضرورة تطوير وانشاء ورش صيانة الاسطول الحالى والزيادات المتوقعة فيه ٠

---

(١) وزارة النقل ـ المراجع سالف الذكر ص ١ ـ ٢٢ ، ص ١ ـ ٢٨

— اهمية الاحلال والتحسين فى الاسطول الحالى والتوسعات فيه .

— حماية جسور الترع

وتقابل كلا من النقل النهرى والبحرى مشكلة عدم كفاية طاقة الموانئ التخزينية وعدم اتساع الارصفة بها ، وتخلف وسائل الشحن والتفريغ واحتياجات المعدات والادوات المستخدمه بها للتطوير المستمر .

وتقدر الدراسات المستقبلية احتياجات تطوير النقل المائى الداخلى حتى سنة ٢٠٠٠ بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه غير شاملة انشاء الموانئ الجديدة والتوسعات فى الموانئ الحالية موزعه كالتالى : (٢)

المجارى الملاحية	٤٠٠	مليون جنيه
الوحدات المتحركه	٢٥٠	" "
مستلزمات القطاعين العام والخاص	١٥٠	" "

وشكل علم تكشف دراسة حالة طاقة النقل مايلى :

١ — اهمية التطوير المستمر لهذه الطاقة تحت تأثير امرين هما :

أ — التوسعات الاقتصادية والعمرانية ونمو الطلب

ب — التطورات التقنية الحديثة فى وسائل النقل

الا ان هذا التطور لايحقق التوازن مع الطلب الذى ينمو بمعدلات اسرع .

٢ — اختلال الاهمية النسبية لوسائل النقل المختلفة ، اختلالا لاتفسره اعتبارات التكلفة والعائد حيث تضعف الاهمية النسبية لوسائل النقل المائى وخاصة النهرى ولا تعبر وسائل النقل بالسكك الحديدية رغم وزنها غير الضئيل عن اهمية هذه الوسيلة .

---

(٢) لجنة مصر سنه ٢٠٠٠ مرجع سالف الذكر

٣ — وجود مجموعات من المشكلات تحتاج لمواجهة ، بعضها فنى وتقنى ، مثل المشكلات المرتبطة بصلاحية وسائل النقل ، ومستوى التشغيل واسلوبه ، وبعضها الآخر اداري وتنظيمى وبعضها الثالث اقتصادى وهو مايعكس حالة كفاءة استخدام وتشغيل وسائل النقل هذه .

٤ — ولعل اهم ماتكشف عنه دراسة الوضع الحالى لطاقة النقل انها تمثل مجالا استثماريا عريضا ، قادر على امتصاص نسبة كبيرة من مخصصات التراكم الاستثمارى كما رأينا وتزداد اهمية هذا الامر اذا ما اخذنا فى الاعتبار مايلى :

أ — التوسعات العمرانية والنمو السكانى .

ب — الزيادات المتوقعة فى الطلب على خدمة النقل نتيجة الزيادات فى الطاقات الانتاجية .

حـ — تجديد وتطوير وتنويع طاقة النقل القائمة وتشغيل الطاقة العاطلة بها خاصة النقل بالسكك الحديدية .

ولعل الرقم الاجمالى للاستثمارات المقدرة للفترة ١٩٨٨ — ٢٠٠٠ يكشف عن ذلك حيث تقدر بـ ٣٥٨٨ باسعار ٨٣ للسكك الحديدية والطرق والنقل المائى ناهيك عن تكلفة وحدات النقل البرى للبضائع والركاب لكل من القطاعين العام والخاص .

ويقدر حجم البضائع المتوقع نقلها عام ٢٠٠٠ بـ ٣٠٠ مليون طن تحتاج لاستثمارات تقدر بـ ٢٠٠٠ مليون جنيه باسعار ١٩٧٧ ، يخص القطاع العام منها ٩٧٠ والخاص ١٠٣٠ مليون جنيه (١) كما تقدر استثمارات نقل الركاب بين الاقاليم بـ ٤٠٠ مليون جنيها (باسعار ١٩٧٧ موزعه بين الباصات والجراجات والورش بنسبة ٣ : ١ اما نقل الركاب داخل المدن فيقدر بـ ١٤٠٠ مليون جنيه

---

(١) المصدر : اعمال لجنة التخصيط لسنه ٢٠٠٠

بنفس الاسعار غير شاملة التكلفة الاستثمارية لمشروع مترو الانفاق .

٥ - تشكل الاحتياجات المختلفة من الباصات وعربات النقل والحاويات وعربات السكك الحديدية والاحتياجات من مواد البناء الخاصة بالطرق ، وقضبان السكك الحديدية وبناء ورش ومراكز تدريب حافزا للاستثمار في الصناعات المنتجه لها . بعبارة اخرى يمكن تصميم التوسعات في هذه الصناعات في ضوء هذا الطلب جنبا الى جنب مع احتياجات القطاعات والانشطة الاخرى وفي ضوء التشابك مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

ويواجه النقل الجوي شأنه شأن وسائل النقل الاخرى مجموعة من الصعوبات تحد من كفاءته ويتمثل اهمها في التالي :

أ - ارتفاع تكلفة النقل الجوي للبضائع ومحدوديته رغم مايتمتع به من سرعة .

ب - محدودية طاقة الموانئ الجوية المدنية رغم توفر وتعدد وانتشار الموانئ الجوية المخصصة للاستخدامات العسكرية .

حـ - اتسام اسطول النقل الجوي للركاب بالتقادم وعدم كفاية عدد وحداته بالقياس بعدد الخطوط واطوال الرحلات التي يغطيها .

د - تقادم الوسائل المساعدة مثل اجهزة نقل المعلومات ، والتوجيه .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فقد حظي النقل الجوي بالاهتمام في الاتجاهات التالية :

- تدعيم قدرة اسطول نقل البضائع بالطائرات الحربية التي اخلي استخدامها .
- تطوير اسطول نقل الركاب
- التوسع في الموانئ وتحديث الات التوجيه واجهزة الارصاد

ويلاحظ في هذا الصدد ان تكلفة القيام بمثل هذا التطوير مرتفعة ، وتكاد تشكل في ذاتها مجالا استثماريا قادرا على استيعاب تراكم رأسمالي ليس بالقليل خاصة اذا ما اضيف اليها تكاليف انشاء وتحديث وتوسيع مطارات . وحسب تقديرات لجنة مصر سنه ٢٠٠٠ ، تبلغ التكلفة الاجمالية باسعار سنه ١٩٧٦ حوالي مليارى جنيه مصرى . تمثل تكلفة انشاء وتطوير وتوسيع المطارات ٤٠٪ منها ، بينما تحتل تكلفة تدعيم اسطول النقل الجوى ٥٥٪ ، وتوزع نسبة الـ ٥٪ الباقية مابين التدريب وتطوير مراكزه .

جـ - النقـل البحـــرى:

يعد الاستثمار فى مجالات النقل البحرى من أكثر المجالات الاستثمارية جذبا لعدة أسباب أهمهـا :

أولا : ضعف طاقـة الأسطول الحاليـة على استيعاب حجـم التجارة الخارجيه (صادرات وواردات) من أنواع البضائع المختلفـة حيـث / نقل الاسطول فى سنة ١٩٨١ مايعادل ٧ر١٪ من جملة التجارة الخارجية شاملة البترول والتى بلغت ٤٠ مليـون طـن [١] . ويقدر للتجارة الخارجية المصرية أن تصل الى ماتتراوح بين ٧٥ مليـون طن و ١٠٠ مليونا سنـة ٢٠٠٠ .

ثانيـا : ضخامة عائد النقل البحرى من وجهة نظـر الجهات الناقلـة ، وهو مايعنى ضخامـة تكلفة النقل البحرى من وجهة نظر الاقتصاد القومى حيث تتراوح بين ١٩٥١ الـى ١٣٠٠ مليون جنيها / لنقل الاربعين مليون طن بضائـع ، وهـو مصـدر مبدد للدخل القومـى ، وفى حالـة قيام أسطول مصـرى بالنقل يقدر انخفاض تكلفـة النقل لنـصـف القيمـة الموضحـة [٢] . ومن المعلـوم أن أسعار النقـل البحـرى تتجـه للتزايد باستمرار مما يزيد العبء على الاقتصاد القـومـى .

---

(١) المصـدر : تقرير اللجنـة الخاصـة المنبثقـة عن مجلـس الشـورى عـن الموانـى المصـريـة والنقـل البحـرى والخدمات المتعلقـة بهذا النشـاط .
١٩٨٢ ص ص ٤١ - ٤٢
انظر الجداول التفصيليـة بالملحق رقم (٢) ص ص ٨٧ ، ٩٩ .

(٢) المـرجـع السابق مباشـرة ص ٤٣ .

ثالثا : أن القيم الموضحة عاليه للعائد لاتشمل فوائد تأمين استهلاك السفن ، وأجور العاملين وهى مكونات هامة / للقيمة المضافة .

رابعا : أن من شأن الاستثمار فى مجال النقل البحرى احداث تطورات فى صناعة بناء واصلاح السفن والتى تشير التقارير الى وجود طاقات عاطلة كثيرة بها والى توقف بعض الترسانات شبه الكامل عن العمل كما فى حالة ترسانة الاسكندرية (٣) .

ويلاحظ رغم أهمية الاستثمار فى هذا فقد تجاوزت بعض وحدات الاسطول التجارى البحرى المصرى عمرها الافتراضى الامر الذى يؤثر على كفائة التشغيل التى وصلت الى ٩ر٤٧٪ من الطاقة المتاحة ، وصحيح أن جزء أكبر من تعطل الطاقة مصدره التعطل بالموانى ، والبيروقراطية فى اجراءات الشحن والتفريغ ، الا أن حالة صلاحية الاسطول هى أحد الاسباب المباشرة لذلك .

ولازالت مخصصات الاستثمار فى مجال النقل البحرى غير كافية للافادة من فرص الاستثمار العالية فيه والتى المحنا لها للتو ولاتتعدى كونها مجرد طموحات ، ففى الخطة الخمسية ١٩٧٦ — ١٩٨٠ والتى لم تحظ بالتنفيذ نجد أن ماخصص لانشاء أسطول للنقل البحرى يرتفع باستيعاب البضائع الى ٢٤٪ من حجمها الكلى هو ٣٤ مليون جنيه لاضافة ١٤ سفينة الا أن التقارير تبرز أن بناء هذه السفن لن يضيف طاقة جديدة للاسطول وأنه فقط سيعوض اهتلاك السفن المتقادمة (٤)

---

(٣) يمكن الرجوع تفصيلا الى تقارير انجاز القطاع العام التى يصدرها مركز معلومات القطاع العام .

(٤) تقرير مجلس الشورى السابق الذكر ص ٤٢ .

د - المـــونـى البحـريـــة :

لاتتوفـر بعـد بيانات عن طاقـة المـونى الحاليـة ، الا أنه من المؤكد عـدم تناسب طاقـة هذه الموانى مع نمو حـركة التجارة ومعدلات تدفقاتها . وأن طاقـة الموانى الحالية لاتستطيع اسيعاب الحجم الحالى للتجارة الخارجيـة المصـريـة بكفاءة ، من أيام التعطل الكلية للاسطول المصرى تتم فى الموانى المصـريـة(١) .

ويعـد الاستثمار فى الموانى مجديا اقتصاديا ليس فقط من منظـور الاحتياجـات التنموية على المستوى القومى بها من منظـور الربحيـة المحاسبيـة على المستوى - الفـردى لعدة اعتبارات أهمهـا أن نشـاط الموانى يرتبط بتقديم طائفـة واسعـة من الخدمـات البحريـة كعمليات الشحـن والتفريـغ وعمليات التأمين ، والوكالات البحرية ، وعمليات الامداد والتموين ، والتخزين ، واصلاح السفن ، خـاصـة أن بعضا مـن نشـاط الموانـى يتناول البضاعـة العابرة (الترانزيت) وهـى التى تتناول معظـم الانشـطة السـابقـة .

ولاتقتصـر عمليـة انشـاء الموانـى على حجـم محدوديـة الطاقـة فتوزعها الجغرافى بالقرب من مناطـق التصدير هـام لتشجيع التوسـع فى الاستثمارات الصناعيـة والتعدينية لاستغلال الموارد المتاحـة كالفوسفات مثلا فى الجنوب والحاجـة لتدعيم موانـى البحـر الأحمـر .

وهذا المبرر يرتبط بما يحققه الموقـع مـن وفـورات (وفورات المكان)

أما مجالات الاستثمار فى الموانى فتشمل مجالين أساسيين هما :

١ - الاستثمار فى الموانى الموجودة بالفعل .

٢ - انشـاء موانى جـديـدة .

---

(١) مجلس الشورى - التقرير السابق مباشرة عن المانى المصرية والنقد البحرى ص ٤٥

أولا : وبالنسبة للاستثمار فى الموانئ الموجودة بالفعل نميز بين نوعين رئيسيين من الاستثمارات . الاول منها يتمثل فى تحديث عمليات الشحن والتفريغ عن طريق ميكنتها بهدف الاسراع بعملياتها للتخفيف من التكدس وتقليل زمن الانتظار ويرتبط بها أيضا تطوير وسائل النقل داخل الميناء ، وكذلك وسائل النقل المستوعبة للبضائع المتدفقة سواء كانت وسائل نهرية أم برية أم بالسكك الحديدية .

أما النوع الثانى من الاستثمارات فيقترن باجراء توسعات فى طاقة الموانئ تتمثل فى اضافة أرصفة جديدة مع التخصص فيها وتوسيع وتحديث طاقة التخزين من صوامع وعنابر وثلاجات وما الى ذلك . أو — استخدام مراسى اضافية (كمرسى البترول بالعجمى) . يضاف الى ذلك اقامة مراسى قريبة على الممرات المائية النهرية للاسراع بتدفق حركة نقل البضائع من الميناء كما فى حالة مراسى ترعة النوبارية ليتم تفريغ السفن المحملة خارج الميناء (٢)

ثمة نوع ثالث من الاستثمارات يتمثل فى تعميق وتطهير البوغازات والقنوات والممرات الملاحية والارصفة بما يسمح باستقبال سفن ذات غاطس أكبر كما فى حالة ميناء الاسكندرية أو فى تطوير وسائل خدمات التجارة العابرة من شحن واعادة شحن وتفريغ وتخزين وتموين السفن كما فى حالة مينائى بورسعيد والسويس خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار انخفاض طاقة ميناء بورسعيد على الامداد بهذا النوع من ٣ مليون طن بضائع عابرة لبضعة آلاف (٣)

---

(١) تقرير كأن تقام أرصفة للحاويات ، واخرى للغلال ، وثالثة للفحم ، وأرصفة الرولو ، وكذلك أرصفة المواعين والصنادل وأرصفة البضائع الصب (كالاسمنت) .. الخ .

(٢) تقرير مجلس الشورى — مرجع سالف الذكر ص ٧٩

(٣) " " " " " ص ٥٨

ثـــالثـا : اقـامـة الـمـوانئ الجديـدة :

تشـمل الوراسات المستقبلـة وتصـورات الانشـاء مـوانـئ جديدة اقامة عدد من الموانئ الجديدة بهدف مواجهة الاحتياجات المتزايدة وخلـــق مجتمعات حضارية على السواحل الشمالية والشرقية . وتشـمل هـــذه

١ ـ انشـاء ميناء دمياط ، والذى نفذت المرحلة الاولى منه بطاقة ثمانية أرصفـة مع انشـاء طاقات التخزين والنقل الداخلى وكافـة الاعمـال المساعدة (ظهير الميناء) ويستهدف تطويره الى ١٢ رصيفا (٤) .

٢ ـ مـوانـئ شبه جزيرة سيناء وتشمل :

ا ـ ميناء العريـــش

ب ـ ميناء الطـور (أو شـرم الشـــيخ)

جـ ـ ميناء ســـدر

د ـ ميناء ابوزنيمـــه .

والمقترحـات الخاصـة بموانئ سيناء ترتبط بالتوسعات التعدينية والصناعية أســاســا لاستغلال الفحـــم (العريـش) والبترول (سدر وأبوزنيمة) .

ويضاف الى ذلك انشـاء الموانـئ المكملـة للمـوانئ القديمـة ، مثل ميناء جنوب بور سعيد الذى يعتبر امتدادا للميناء الأصلى وادرج ضمن التخطيط الاقليمى لمنطقـة قناة السويس (٥)

والميناء الجديد بالدخيلـة ، والذى بدأ تنفيذه بالفعل كامتداد لميناء الاسكندريـة والذى يتوقـع أن يصل تداول البضائـع فى المرحلة الثانية منه الى ١٥ مليون طن / سنويا ( )

---

(٤) يمكن الرجوع لذلك تفصيلا لأعمال ندوة ميناء دمياط التى عقدة بمعهد التخطيط القومى .

(٦) مجلس الشورى ـ المرجع السالف الذكر ص ٣٣

( ) مجلس الشورى ـ المرجع السالف الذكر ص ٨٢ ، وهـو مستمد من تقرير عن الموقف الحالى لميناء الاســكندريـــة

هـ — طاقة التخزين :

على الرغم من عدم توفر معلومات تفصيلية عن نشاط التخزين ، الا أن هذا النشاط ظل مسئولا ولفترة طويلة حسبما انتهينا اليه كثير من الدراسات عن بعض الاختناقات في عرض كثير من السلع والمستلزمات . وايضا في اهدار الموارد وبخاصة السلع التموينية التي كثيرا ماتعرضت للتلف بسبب سوء التخزين .

ويمكن تقسيم عمليات التخزين الى ثلاثة مراحل :

١ — المرحلة الاولى : تخزين السلع في مراحل انتاجها اونقلها (ويقصد به على وجه الخصوص النقل البحري الذي يستغرق فترات طويلة نسبيا)

٢ — التخزين في الموانئ تمهيدا لاعادة النقل .

٣ — التخزين في مواقع الاستلام (سواء كان الاستخدام استهلاكيا نهائيا ام استخداما انتاجيا) .

وقد اقتصرت معظم مشروعات تطوير طاقة التخزين على المرحلة الاخيرة دون المرحلتين الاولتين وذلك لسببين : اولهما انها اهم المراحل ، ثانيهما للاهتمام بتخزين القمح والنفط وهما سلعتان استراتيجيتان

وترجع مشكلة التخزين في المرحلتين الاولى والثانية الى العوامل التنظيمية اساسا والى مشكلة تخطيط الانتاج بالوحدات الانتاجية بعبارة اخرى يمكن تفادي مثل هذه المشكلة لو نظم تدفق عمليات الانتاج والنقل والتوزيع بحيث يضيق نطاق التخزين للحد الادنى الذي يتناسب والطاقات المتاحة .

الا انه على الرغم من ذلك فسوف تظل مسألة توسيع طاقة التخزين بوحدات الانتاج وبالموانئ على جانب غير قليل من الاهمية (١) خاصة اذا ما اخذنا في

---

(١) برزت هذه المشكلة بشكل واضح فيما يتعلق بنقل وتخزين الكوك المستورد اللازم لصناعة الحديد والصلب في النصف الثاني من الستينيات ، وتسببت عن اختناقات حادة في مجال انتاج الحديد ارجع تفصيلا الى :

الاعتبار محدودية طاقة الموانئ في التخزين ، وكذلك الصعوبات المتعلقة بكفاءة التفريغ والنقل والافراج الجمركي .

وعلى هذا الاساس فان توسيع طاقة التخزين ذاتها ، شانها شان طاقة النقل مجال لاستيعاب استثمارات جديدة وحيوية لتسيير عجلة الانتاج . وتبرز تقديرات لجنة مصر حتى عام ٢٠٠٠ استنادا الى تقديرات وزارة التموين ، والى تقديرات وزارة البترول الاحتياجات الاولية من مستودعات وصوامع وثلاجات بما يعادل ١٥٠٠ مليون جنيه مقومة باسعار سنة ١٩٧٦ (١) موزعة كالتالي :

- تخزين مواد تموينية (صوامع ـ ثلاجات ـ مستودعات) ١٢٠٠ م٣ ج
- تخزين مواد بترولية ـ مستودعات ٣٠٠ م٣ ج

رابعا : التوسع الزراعي الافقي وقيود الموارد المائية والقدرة على استيعاب استثمارات جديدة :

تتفاوت التقديرات فيما يتعلق بامكانات ومجالات الاستثمار في استصلاح الاراضي والري . وعادة ماتصدر احكام مستعجلة دون تمحيص دقيق وموضوعي لامكانات استيعاب استثمارات جديدة .

ولاستجلاء الامر يلزم الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- هل هناك : امكانية فيزيقية فيما يتعلق بالاراضي القابلة للاستصلاح ؟
- ماهي العقبات المادية امام استصلاح هذه الاراضي ؟
- ماهي قيود الكفاءة الاقتصادية في عمليات الاستصلاح ؟

ولسنا بصدد الدخول في دراسة مستفيضة بشان استصلاح الاراضي وامكانياته انما يهمنا في هذا المقام الاجابة على هذه التساؤلات بهدف ابراز مدى امكان استيعاب استثمارات جديدة بشكل فعال من عدمه .

ومن حيث بحث وجود امكانية فيزيقية لاستصلاح اراضي جديدة والعقبات المادية امام استصلاح ، تشير الدراسات الى وجود امكانية تتراوح بين ٤ مليون فدان ٨ر٢ ٥ من اراضي الدرجتين الاولى والثانية (١) ، يمكن ان تضاف اليها مساحة اخرى تقدر بـ ٦٠٠ الف فدان (١) من اراضي من الدرجة الثانية وادنى . وهنا فالتقسيم لدرجات يترجم الى عبء متزايد على التكلفة الاستثمارية .

وتوزع هذه الاراضي القابلة للاستصلاح جغرافيا كالتالى :

المنطقة	المساحة القابلة للاستزراع
منطقة شرق الدلتا ومنطقة لقناة وسيناء	٥٠٠ر٨٤٥ر١ فدان
منطقة وسط الدلتا	٠٠٠ر٦٨٤ر١
منطقة غرب الدلتا	٠٠٠ر٣٧٥
منطقة مصر الوسيطى	٧٠٠ر١١٩
منطقة مصر العليا	٥٠٠ر١٥٨
منطقة الصحراء الغربية لاراضي درجة ثانية فاقل) (٢)	٦٠٨٦٩٠

والملاحظات الاساسية التي ترد على التوزيع الجغرافي للاراضي القابلة لاستصلاح

---

(١) ارجع في تفصيل ذلك لدراسة د . عبد العظيم ابو العطاء مصطفى الجبلى في مجموعة اعمال لجنة التخطيط في مصر حتى سنه ٢٠٠٠ . انظر ايضا دراسة د . سعد الدين الحنفى وعنوانها

(٢) مستبعدة منها منخفضات الصحراء الغربية

أ : وقوع معظم هذه الاراضي بعيدة عن العمران ، اي عن شبكة البنية الاساسية (١) باستثناء الاراضي الواقعة في وسط الدلتا . وحتى بالنسبة لهذه الاراضي فان هناك حدا ادنى من خدمات البنية الاساسية على الاقل فيما يتعلق بشبكات الطرق وشبكات الري والصرف الفرعية مطلوبة لجعل هذه المناطق مناطق جذب اقتصادي تاهيك عن احتياجات الجذب العمراني والحضاري . وهو ما يرفع بدوره من التكلفة الاستثمارية

ب — : ضعف القدرة الانتاجية الوراثية لهذه الارض القابلة للاستصلاح ووجود قيود على صلاحيتها لمعظم المحاصيل التقليدية .

ثالثا : ان توزيع الاراضي القابلة للاستصلاح يجعلها واقعة خارج نطاق شبكة الري والصرف الرئيسية ، علاوة على ضعف امكانات الري المطرية (٢) ومصادر المياه الجوفية (٣) ويمثل هذا بدوره قيدا اضافيا على امكانيات الاستصلاح اذ يتطلب :

١ — القيام باستثمارات اضافية في شكل توسعات في شبكة الري والصرف .

٢ — تطوير تقنيات الري ازاء تكلفة نقل المياه وازاء قيود محدودية الموارد المائية كما سنرى .

---

(١) د . مصطفى الجبلي : قضية الاراضي الجديدة — الاهداف والحقائق
الاهرام الاقتصادي عدد ٥٨٤ — ٢٧ مايو سنة ١٩٨٥

(٢) تعتبر مياه الامطار هي المصدر الوحيد لري الاراضي القابلة للاستصلاح في الساحل الشمالي الغربي ، ويتراوح بين ١٠٠مم ، ١٧٥مم (د . عبد العظيم ابو العطاوة . مصطفى الجبلي — المرجع السابق) ويضع هذا بدوره قيدا على نوع المحاصيل وموسميتها . وهو مايحتاج لدراسة حول الجدوى الاقتصادية لاستصلاح مثل هذه الاراضي حتى تتحدد على اساسها الاولوية الزمنية لهذا الاستصلاح .

(٣) تكاد تنحصر التقديرات الصادر المحتملة للمياه الجوفية في هذه المنطقة بين ٣٥و٠ ، ٥ر٠ مليار متر مكعب بمعدل زمني حوالي ٥٠ عاما .

وتبين الخبرة المكتسبه الى ان تطوير تقنيات الرى مرتبط بالانفاق الراسمالى المتزايد اى بمزيد من الاستثمارات ٠

اما قيود الموارد المائية على الزراعه ٠ وانعكاسها على امكانات الاستصلاح الاراضى جديدة فى المستقبل فهى تتمثل فى محدودية مصادر مياه الرى حيث يبلغ الايراد الحالى لمياه النيل ٥ر٥٥ مليار متر مكعب فى العام بمافيها السلفة من السودان وينتظر ان تزيد بـ ٥ر٢ مليار متر مكعب عند انتهاء المرحلة الاولى من مشروع قناة جونجلى وان اقصى زيادة محتملة لها (عند تنفيذ مشروعات اعالى النيل والنيل الابيض وغيرها) تصل الى ٥ر٩ مليار متر مكعب ٠ (٤)

فى حين يبرز جانب الاستخدامات فى ميزان الموارد المائية انها تصل لـ ٦٤ مليار متر مكعب سنويا فى ضوء معدلات الرى السائدة وهى تتراوح بين ٥٠٠٠ متر مكعب ٠ ٨٠٠٠ متر مكعب للفدان الواحد ٠ يروى بالغمر وفى ضوء الاحتياجات الصناعية والمنزلية القائمه (٤)

وعلى ذلك فالميزان الحالى للموارد والاستخدامات المائية يعانى من عجز يستكمل باستخدام مصادر المصارف بعد اعادة تخلطها بمياه الرى وهذه تمد بـ ٨ر٨ مليار متر مكعب ويتوقع لهذا العجز ان يتزايد مع اتجاهات النمو الصناعى ٠ والنمو الحضرى والسكانى وان كانت نسبة استخدام المياه اساسا فى الاستخدامات الزراعية ٠

---

(٤) د ٠ عبد العظيم ابو العطا ٠ مرجع سابق

ويدل هذا الامر على حقيقة هامة وهي أن هناك قيدا فيزيقيا اساسيا على امكانات استصلاح اراضي زراعيه جديدة مالم يحدث تغييرات جوهرية في اسلوب ونظام الري بقصد تحقيق الوفر في استخدام المياه . ويرتبط ذلك باتباع تقنيات حديثة والتدريب عليها . ويرتبط تحقيق مثل هذا البرنامج باستثمارات ضخمة تقدر بـ( ) (١)

كذلك فان الاتجاه نحو التوسع في خلط مياه الري بمياه المصارف يحتاج بدوره لاستثمارات كبيرة ، علاوة على ضرورة التنسيق بينه وبين احتياجات الملاحة النهرية وتوليد الكهرباء ناهيك عن ان مثل هذا المصدر المائي ذو آثار سلبية على التربة وعلى المحاصيل نتيجة ارتفاع نسبة الملوحه .

٤) اما قيود الكفاءة الاقتصادية في عمليات الاستصلاح فمردها امران تناولنا اولهما بالاشارة ، وهو ان تكلفة الاستصلاح لاتقتصر فقط على التكلفة المباشرة انما ترتبط باقامة وتوسيع تجهيزات البنية الاساسية وهي ذات تكلفة مرتفعة ، وقد لايتوقف الامر على حد انشاء مشروعات البنية الاساسية بل يتعداه الى انشاء مجتمعات عمرانية جديدة وتقديم كافة التسهيلات الحضرية بدءا من الاسكان وانتهاء بالحاجات الثقافية .

اما ثانيهما فيرتبط بتنامية عملية الاستصلاح ، فعملية الاستصلاح لاتقف عند حد عمليات التسوية الترابية للتربة وتوفير المياه وخدمات البنية الاساسية والقيام بالزراعه الاولى ، فمثالها ماتستمر عمليات الاستصلاح بمجموعة مراحل متتالية تستغرق فترات زمنية طويلة وفقا لاجراءات وخطوات فنية معروفة تأخذ في التدرج في زراعة المحاصيل وتخصيب التربة ... الخ حتى تبلغ الارض الحدية الانتاجية لها (٢)

---

(١) د . عبد العظيم ابو العطا — مرجع سالف الذكر

(٢) انظر في تفصيل ذلك : محمد امام غتوري — اقتصاديات استصلاح الاراضي في مصر معهد التخطيط القومي . مذكرة داخلية.

انظر ايضا : وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الراضي : سياسة التصرف والتمويل للاراضي المستصلحة — دراسة قام باعدادها مركز دراسات واستثمارات التنمية العربية (كادسك) القاهره — يناير ١٩٨٣

ووفقا لهذا المفهوم لاستصلاح الاراضي ، والذي لايتناسب فيه العائد مع التكلفة في السنوات الاولى حيث تقل النسبة بين الاول والثاني كثيرا ، بل وفقا لهذا المفهوم لاينتظر تحقيق عائد في الاساس ، فان عمليات استصلاح الاراضي خاصة اذا انخفضت الصفات الكيمائية لها وبعد موقعها الجغرافي عمليات مرتفعة التكلفة بطيئة العائد .

وتقدر تكلفة المرحلة الاولى وحدها (التسوية الترابية والزراعة الاولى) في مصر بنحو ١٤٠٠ جنيه للفدان الواحد وفقا لاسعار ١٩٨٠ (١) ويلاحظ ان هذه التكلفة محسوبة على اساس قيام شركات استصلاح الاراضي بها ، وهي شركات تتمتع بمزايا الانتاج الكبير ، علاوة على التسهيلات المالية المختلفة (٢) . ويقدر ان تزيد التكلفة عن ذلك بكثير بالنسبة للافراد . وكذلك اخذا معدلات التضخم في الاعتبار وحتى مع هذا البديل المتفائل فان المرحلة الاولى لاستصلاح ٢٫٨ مليون فدان تتطلب استثمارا اضافية قيمتها ٣٩٢٠ مليون جنيه . ومن المعروف ان المراحل التالية للاستصلاح تبلغ حوالي من ٣ الى ٣٫٥ ضعف هذه التكلفة الاولية .

الا ان القيد الاساسي غير الفيزيقي على عمليات الاستصلاح هو قيود التمويل مع وجود فترة ابطاء . وتشير دراسة وزارة الاسكان المبنية الى عدم توفر مصادر التمويل امام صغار المستصلحين والى عدم وتردد قيام كبار المستثمرين بدخول هذا المجال . وتزداد صعوبة الامر اذا اخذنا في الاعتبار احجام بنك الائتمان العقاري عن تمويل مثل هذه المشروعات من خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٢ . يضاف الى ذلك محدودية الموارد المالية المتاحة لمثل هذا البنك (٣) اما بالنسبة لبنوك الاستثمار ، فان

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : سلوى حسين الخولي — مشكلات استصلاح الاراضي في مصر بحث مقدم للحصول على درجة دبلوم معهد التخطيط القومي سنه ١٩٨٣ . وتقدر دراسة وزارة التعمير والدولة للاسكان تكلفة الفدان بـ ١٨٠٠ جنيه شاملة قيمة الارض . ووتحيل لاستخدام رقم ١٤٠٠ جنيه وذلك لان الارض ليست لها قيمة في ذاتها من وجهة النظر القومية ، اللهم الا قيمة خدمات البنية الاساسية ، وهي خارج نطاق الـ ٤٠٠ جنيه مصدر الفرق بين الاثنين .

(٢) يجب مراعاة ان حساب متوسطات التكلفة هذه الاراضي قريبه من العمران ، وتحسب تكلفة البنية الاساسية الفرعية وليست العامه .

(٣) د . علي صبري ياسين : استصلاح الاراضي الصحراوية والسياسة المصرفية ديسمبر ١٩٨٢ . (دراسة غير منشورة) .

انخفاض وبطء معدلات العائد بالمقارنة بمعدلات العائد السريعه والمرتفعة في مجالات النشاط التجاري والعمليات المالية يجعلها تحجم ازاء تمويل مثل هذه المشروعات وبالطبع فان عمليات تمويلية من مثل هذا النوع تخرج عن نطاق اهتمام البنوك التجاريه بحكم تخصصها . ويلاحظ في اقصى الاحوال قيامها بتمويل العمليات المساعدة للاستصلاح ولآجال زمنية محدودة . او يمكن قيامها بتمويل بعض المشروعات الزراعيه سريعة العائد في المراحل التالية للاستصلاح كمشروعات اللحوم والبيض وما شابه .

خامسا : قوة العمل والطاقة الاستيعابية :

مثار الاهتمام الرئيسى فى هذا الحيز من الدراسة بحث ما اذا كانت قوة العمل بوضعها الحالى تمثل قيدا على استيعاب استثمارات جديدة ، أم أنها تمثل عاملا مشجعا .

والمسألة ذات شقين . الشق الاول منها يتعلق بالوفرة أو الندرة النسبية فى عنصر العمل والتى قد تشكل قيدا على امكان احداث توسعات اقتصادية ، أما الشق الثانى فيتعلق باختيار الفن الانتاجى للاستثمارات الجديدة ومدى استيعابه لهذه الوفرة والندرة النسبية فى عنصر العمل .

(٣ ـ ٢ ـ ١) والاجابة على الشق الاول من التساؤل تتحدد فى ضوء الخصائص العامة لسوق العمل فى مصر واتجاهات نمو كل من القوة العاملة والسوق ذاتها .

وتبرز أحدث الدراسات وأكثرها تمحيصا وتدقيقا للمعلومات وهما دراسة بعثة منظمة العمل الدولية [(١)] ، ودراسة المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية [(٢)] ، اتسام سوق العمل فى مصر فى الوضع الراهن بأهم الخصائص التالية :

---

(١) انظر : العمل والعدل الاجتماعى : مصر فى الثمانينات ـ دراسة فى سوق العمل .
اعداد بلث هانس وسمير رضوان ـ مكتب العمل الدولى . الناشر دار المستقبل العربى القاهرة ، ١٩٨٣ .

(٢) دراية الطلب على العمالة فى مصر ـ المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (غير منشور)

(٣) يجرى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع جهاز تنظيم الاسرة والسكان دراسة بالعنية عن الهجرة الخارجية .

١ - صعوبة التوصيف الدقيق لسوق العمل بسبب نقص كثير من المعلومات حوله (وعلى وجه الخصوص عن الهجرة الخارجية [٣] سواء من حيث الملاءمة والوفرة والدقة ، علاوة على شيوع ظاهرتى عدم اليقين وعدم الاستقرار فى أوضاع السوق .

٢ - بروز ظواهر نقص العمالة الماهرة وأيضا غير الماهرة فى بعض القطاعات وعلى وجه الخصوص قطاع التشييد ، واتجاه هذا القطاع لاحلال رأس المال لتعويض النقص .

٣ - نمو ظاهرتين متناقضتين فى العمالة الزراعية بمصر ، أولاهما خفة حدة البطالة الجزئية بصفة دائمة (والاتجاه نحو الميكنة) ، مع وجود نقص فى مواسم الذروة فى العمالة الزراعية أما ثانيهما ، فتتمثل فى زيادة عرض العمل الزراعى عند مستوى الاجر السائد ، نتيجة تخفيض عدد ساعات العمل اليومية لأربعة ساعات فى المتوسط ، والاتجاه نحو الميكنة بصورة عشوائية

٤ - انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى العمل حيث تبلغ ١٠٪ من قوة عمل النساء ، مما يعنى وجود قوة عمل كامنة .

٥ - وجود فائض فى العمالة فى قطاعات الادارة الحكومية وبعض وحدات القطاع الاقتصادى للدولة (القطاع العام) ، وكذلك وجود فائض فى بعض فئات العمالة الفنية ، وفى بعض التخصصات والفئات المهنية [٤]

---

(٤) وزارة القوى العاملة - دراسة عن ظاهرة فائض (عجز) الخريجين ، مقدمة للجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى ، فبراير ١٩٨٣ .

٦ — بروز ظاهرة التسرب من النظام التعليمى فى مراحله الاولى والانضمام لسوق العمل بشكل غير قانونى وان كان واقعيا ، وخاصة فى المناطق الريفية مما يعنى وجود احتياطى كامن فى عرض العمل نتيجة "اختلالات" تنظيم دخول هذه السوق فى ضوء مغريات الاجور النقدية المرتفعة نسبيا ، والضغوط التضخمية على مستويات المعيشة .

٧ — وجود ظاهرة عدم التكيف المتزايد فى سوق العمل "(١) ، فى ضوء — اختلالات هيكل الأجور بين القطاعيين العام والخاص ، وتفاوت مستويات الأجور بين القطاعات والانشطة (لنفس المهنة والحرفه والمستوى التخصصى) ، وبين الحرف والمهن والمستويات التخصصية داخل نفس النشاط ، الامر الذى ينعكس على زيادة — معدلات البطالة الصريحة من ٤و١٪ سنة ١٩٧٢ الى ٢ر٤٪ سنة ١٩٧٩ ، واحتمالات تزايدها فى المستقبل بمعدلات مضطردة بسبب الاتجاهات الركودية فى الاسواق — الخليجية المستوعب الاساسى لفائض العمالة المصرية .

٨ — وتبرز التقديرات أن معدل نمو قوة العمل يتوقع أن يصل الى ٢ر٦٧٪ خلال الفترة ٨٠ — ١٩٩٠ فى ظل افتراض توقف الهجرة وعدم تغير معدلات المشاركة حسب السن والجنس وهو معدل مرتفع بالمقارنة بالفترات السابقة (٢ر٢٪ خلال الفترة ٦٠/ ١٩٧٦) ، وذلك بسبب زيادة التعليم بين النساء واتساع التحضر وغيرها من العوامل (٢)

---

(١) العمل والعدل الاجتماعى — المرجع سالف الذكر ص ٣١

(٢) المرجع السالف الذكر مباشرة ص ٨٨

وتؤكد الخصائص السابقة بالرغم مما فيها من اختلالات وعلى الرغم من الشكوك فى دقة البيانات وهوما تجنبنا التعرض له واكتفينا بتحديد الملامح الرئيسية والتى لاتختلف حتى مع اختلاف البيانات ، تؤكد ظاهرة أساسية وهى عدم وجود مشكلة فى عرض العمل ، بل تبرز أن عرض العمل قد يمثل فائضا .

بعبارة أخرى ليس ثمة مشكلة تتعلق بعدم امكان اضافة استثمارات جديدة بسبب عدم توفر العمالة من الناحية المطلقة . واذا كانت هناك مشكلة فانها سوف تتعلق أساسا بمدى مرونة هذه العمالة فى التحول ، أو فى التوزيع الجغرافى لها ، وهى مشكلة قابلة للتجاوز فى الآماد الزمنية الطويلة والمتوسطة ، بل وأيضا بشكل جزئى فى المدد القصيرة وذلك عن طريق التوسع فى التدريب التحويلى ، وزيادة طاقات التدريب بشكل عام .

وهنا يصبح مجال التوسع فى قدرات وطاقات أجهزة التدريب فى ذاته مجال مناسب لامتصاص استثمارات جديدة .

أما بالنسبة للشق الثانى والمتعلق باختيار الفن الانتاجى آخذا فى الاعتبار خصائص سوق العمل ، وأيضا ندرة رأس المال ، فسوف نعتمد على التطورات فى المعاملات الحدية لرأس المال والعمل على المستوى القومى ، وأيضا بالنسبة للمجموعات القطاعية وبعض القطاعات .

وتشير بيانات المعاملات الحدية لرأس المال / العمل المتوسطة العامة للسنوات من ٥٩/ ٦٠ حتى ٨٣/ ١٩٨٤ الى ظاهرة النمو المتزايد بشكل حاد .

فيلاحظ أنه على الرغم من النمو الكبير للعمالة زيادة المعامل الحدى لرأس المال / العمل مقاسا بالتغير فى الاستثمارات فى الاصول الانتاجية الثابتة (بدون قيمة الارض) الى التغير فى العمالة بين سنتين متتاليتين الى ارتفاع قيمة المعامل من ٩ر٤٤٥ مليون جنيه سنة ٥٩/ ٦٠ (السنة الاولى للخطة الخمسية الاولى) الى ٦ر١٢٤٠ سنة ٦٤/ ٦٥ (السنة الخامسة للخطة الاولى وللى ٥ر١٦٢٢ سنة ٦٦/ ٦٧ ، واتجاهها للاستقرار خلال الفترة ٦٦/ ٦٧ حتى ٧٠/ ١٩٧١ .

أما الفترة الممتدة من ٧١/ ١٩٧٢ فقد شهدت ارتفاعات حادة ، وأيضا متقلبة فى قيمة هذا المعامل حيث زادت من ٢ر٢١٦٩ سنة ٧١/ ٧٢ الى ٦ر٣٤٨٦ ، ٦ر٤٣٦٨٠ ، ٨ر٧٦٦٢ ، ٠ر٧٥٧٤ ، ٢ر١٠٧٧٦ ، ٣ر٥٢٠٤ فى السنوات ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠/ ١٩٨١ على التوالى أما فى سنة ١٩٨٢ فقد بلغ ٠ر٢٨٠٩٢ * .

وبشكل عام يمكن الحكم على اتجاه المعامل الانتاجى للتغير فى اتجاه تكثيف رأس المال منذ بداية الخطة الأولى ذاتها ، حيث لا يمكن تغير زيادات هذا المعامل بالتغيرات فى أسعار السلع الاستثمارية وحدها . وصحيح أن هذه التغيرات لا يمكن اهمالها ، لكن لا يمكن قبول فكرة ارتفاع معدلات الاسعار فى خلال الفترة المذكورة بنفس معدلات تغير المعاملات الحدية لرأس المال/ العمل ، خاصة مع التوسع فى تشغيل القوة العاملة بالقطاع العام لأسباب اجتماعية ولغيرها من الأسباب .

---

* راجع جدول رقم ٤ بالملحق

ويلاحظ أن اسلوب المجموعات القطاعية ليس واحدا على الرغم من اتسامه بنفس صفات المتوسط العام ، وهو ما يتمثل فى الزيادات المضطردة مع وجود تقلبات حادة ولعل سلوك قطاعات الانتاج السلعى فى هذا الصدد أكثر انتظاما ، ويحكمه اتجاه محدد حتى سنة ١٩٧٤ .

أما مجموعات القطاعات الخدمية وعلى وجه الخصوص الخدمات الانتاجية فيبرز فيه الاتجاه الحاد نحو زيادة المعامل ، مع التقلبات . وربما يعزى ذلك للتجديد والاحلال بشبكات السكك الحديدية والطرق ، ووسائل الاتصال كما سنرى لاحقا .

ويمكن القول بشكل عام أن جزءا من الزيادة فى القيم المتوسطة العامة للمعاملات الحدية لرأس المال / العمل تعزى الى هذه المجموعة القطاعية والتى حظيت فى نفس الوقت لاهتمام متزايد فى الرقم الكلى للا ستثمارات عن نفس الفترة .

ويمكن القول فى هذا المجال أنه على الرغم من كون العمل يمثل أحد القيود الاساسية على حجم الاستثمار الممكن تنفيذه خلال فترة معينه ، الا أنه يمكن فى بعض الحالات زيادة القدرة على استيعاب استثمارات جديدة عن طريق احلال الآلات والمعدات محل القوى العاملة ، أوبعبارة أخرى تطبيق مايعرف باسلوب الانتاج الكثيف لرأس المال . الاأنه تجدر الاشارة الى أن امكانية ذلك محدودة بامكانيات التقدم والتطور التكولوجى وتطبيق الاساليب الاكثر كثافة لرأس المال . كما أن ذلك يرتبط أيضا بطبيعة الحال بالقطاع محل الاعتبار ، حيث تتفاوت امكانيات تطبيق الاساليب الكثيفة لرأس المال بين قطاع انتاجى وآخر ... وهكذا .

والاستنتاج العام الذى يرد على اضطراد زيادة المعامل الحدى لرأس المال / العمل يتمثل فى تحرير جزء كبير من قوة العمل ، أو على الأقل تقليل معدلات استيعاب هذه القوة فى المشروعات الاستثمارية الجديدة . وعلى ذلك فان الطاقة الاستيعابية مقاسة باستيعاب فائض قوة العمل ، تتسم بصفة الانخفاض، خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار ثبات اتجاهات معدلات الخصوبة وكذلك معدلات النمو ، فى نفس الوقت الذى تتجه فيه معدلات الوفيات نحو الانخفاض .

وبالاستناد الى معيار استيعاب استثمارات جديدة فى الأصول الرأسمالية المنتجة ، فأن الاتجاه الموضح يبين أن قوة العمل لا تمثل قيدا على استيعاب هذه الاستثمارات الجديدة من زاوية النقص . لكن بلاشك أن نوعية قوة العمل قد تمثل قيدا اذا ماأخذنا فى الاعتبار عدم الاتساق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل [1] . وكذلك قد تعد قيدا على اختيار النمط الانتاجى ذاته حيث تقتضى عدم التوسع فى احلال أساليب انتاج كثيفة رأس المال محل أساليب الانتاج كثيفة العمل .

الا أنه لاتجب المغالاة كثيرا فى هذه الظاهرة ، حيث أن طريقة حساب المعامل ذاتها رغم صحتها من الناحية المنهجية فى حاجة الى تحفظ . فارتفاع معامل رأس المال / العمل فى قطاعات النقل والمواصلات وقناة السويس مثلا فى الفترات الاخيرة قد تضمن قيمة الاستثمارات فى مشروعات توسيع وتعميق قناة السويس والتى قد لاتؤدى بالضرورة الى زيادة فرص العمل ، ناهيك عن حجم الاستثمارات الضخمة المبذولة فيها . ويقال نفس الشىء عن تجديد شبكة الاتصالات والذى قد يرتبط بتخفيض العمالة نتيجة ميكنة وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية . حتى بافتراض بقاء حجم العمالة على ماهو عليه فسوف ترتفع بالضرورة قيمة هذا المعامل .

---

(١) انظر فى ذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : سوق العمل فى مصر — دراسة غير منشورة

ومن شأن هذه تلا رتفاعات أن تتم مرة ثم يستقر معامل رأس المال / العمل في السنوات التالية عند قيمة منخفضة عادة وهي التي تعكس في الغالب العلاقة بين زيادة رأس المال والزيادات في تشغيل القوة العاملة

وعلى ذلك فقياس هذه الظاهرة وآثارها يمكن التعويل بصفة أساسية على القطاعات السلعية وعلى وجه الخصوص قطاعات الصناعة . ويلاحظ أن قطاعات التشييد والاسكان تتسم بالقفزة الحادة في قيم مثل هذه المعاملات وذلك بسبب احلال الميكنة على نطاق واسع محل العمل لأسباب ثلاث أساسية هي :

ا - الهجرة الواسعة في عمالة هذا القطاع للدول الخليجية ووجود نقص في بعض المهن والتخصصات مع الاتفاعات الحادة في متوسطات الاجور به يجعل التكلفة الحدية لرأس المال ممكنة رغم ارتفاعها النسبي بشكل عام كمتوسط للاقتصاد ككل .

ب - حجم التوسعات الضخمة في مجال التشييد وارتفاع انتاجية رأس المال (خاصة المباني سابقة التجهيز)

جـ - طبيعة المشروعات الضخمة مثل مشروع مترو الانفاق ، والتوسعات السكنية بوحدات كبيرة وغيرها تقتضي لسرعة الانجاز الاعتماد المتزايد على الميكنة .

ويلاحظ بالنسبة لقطاعات الصناعة والتعدين زيادة قيمة المعاملات بصفة مضطردة من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى ، مع رصد نوع من الاستقرار النسبي لقيم هذه المعاملات خلال كل من الفترات الزمنية المختلفة .

الفصل الثالث

قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة
(مقترحات خاصة بالمنهجية والادوات)

مقدمة :

يهدف هذا الفصل الى تقديم بعض الاقتراحات الخاصة بمنهجية وأدوات قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة على الاقتصاد القومي في مجموعة بعبارة اخرى يسعى لتقديم ادوات تمكن من الحكم على مدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة .

والادوات التي سوف نتناولها المقترحات بالتحليل تختلف عن الادوات المستخدمة في دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية (الكفاءة الداخلية للمشروعات) اوتلك المستخدمه في تقييم المشروعات من وجهة النظر القومية ، أي التي يترتب وفقا لها تحديد اولويات المشروعات .

ويلاحظ بادئ ذي بدء أن الكتابات التي تعرضت لدراسة الطاقة الاستيعابية تركز على مرحلة الانشاء (أو بلغة التخطيط مرحلة التفريخ) مهملة الآثار المرتبه على هذه المشروعات في مرحلة التشغيل . وهو أمر لايقل اهمية في تقييم القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي . فقد لاتوجد اية مشكلات سواء من حيث الموارد الاستثمارية اوالتمويلية تحول دون القيام بمشروعات معينة أثبتت دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية صلاحيتها ، كما انها تحقق الاولويات الاقتصادية وغير الاقتصادية القومية الموضوعة ، بحيث يتم اجازة القيام بها الا ان تشغيل هذه المشروعات قد يترتب عليه الضغط على بعض الموارد النادرة (كالاحتياج) لبعض عناصر الانتاج المحدودة ، او الاحتياج لبعض المستلزمات المستخدمة بكاملها ، اوبدرجة

لاتسمح بتوفير احتياجات هذه المشروعات ، اوالاحتياج من مستلزمات غالبا ماتستورد مع محدودية موارد النقد الاجنبى) ومن ثم فان هذه المشروعات اما ان تتحول الى عبء على الاقتصاد القومى اذا ماتم تشغيلها بالكامل ، أو يضحى بهذا التشغيل الكامل (أى يضحى بكفاءة استخدامها) ، واما يستدعى الامر القيام بالمشروعات .

أولا : قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة فى مرحلة الانشاء :

اذا كان الهدف هو قياس كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومى ، فان الاداة المنهجية الاكثر ملاءمة لذلك هى نموذج المدخلات والمخرجات (١)

الا أن هناك مسألتان يلزم حلهما : أولاهما تتعلق بطبيعة الزمن فى استخدام هذه الجداول . وثانيهما تتعلق بكيفية المعالجة .

ومما لاشك فيه أن المعالجة الزمنية ترتبط بكيفية معالجة الاستثمار وعلى ذلك نسوف لانفصل بين المسألتين . وهنا نميز بين الاطارالاستاتيكى ، والاطارالديناميكى لمعالجة الاستثمارات .

ولانقصد فقط بالتميز بين كل من الاطارالاستاتيكى والاطارالديناميكى ادراج عنصر الزمن فى الاعتبار ، انما ايضا طبيعة العلاقة بين الاستثمار والدخل . وهو ماسنبرزه بوضوح فى التحليل .

أ - قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية (فى مرحلة الانشاء) فى الاطار الاستاتيكى :

غالبا ماناتجأالى هذه المعالجة ازاء امرين اولهما : غياب كثير من المعلومات الضروريه لبناء نموذج مدخلات ومخرجات دينامى وأهمها المعاملات الحدية (المتوقعة) لرأس المال

(١) انظر فى خصائص هذا النموذج تفصيلا : د . سعد حافظ - مقدمه فى تحليل التشابك القطاعى - مذكرة داخلية ٧٤٣ - معهد التخطيط القومى ١٩٨٤ .

الناتج لكل من سنوات الخطة (او التنبؤ) او عدم توفر توقعات موثوق بها ، وثانيهما : رغبة المخطط في القيام بعمليات مراجعة مستمرة للحسابات ، بما قد يقتضيه ذلك من تضحية ببعض المزايا الفنية للنماذج ، كالتي يوفرها استخدام نموذج ديناميكي للمدخلات والمخرجات ، لايظهر عملية التفاعل المتبادل بين الناتج (الدخل) ورأس المال ولكن يبرز نتيجة التفاعل ، في مقابل استخدام نموذج استاتيكي يسمح بابراز التفاعل وان كان من جانب واحد (تأثير رأس المال على الدخل) .

ويسمح نموذج المدخلات والمخرجات " المفتوح " باجراء مثل هذا القياس وهنا يلزم احداث تعديل بسيط على النموذج ، وهو احلال متجه الطلب الاستثماري Z وهو مايمثل الاستثمارات الجديدة المطلوب قياس آثارها الكلية محل متجه الطلب النهائي التجميعي A ، وهو مايشمل ليس فقط الطلب الاستثماري ، وانما أيضا مختلف مكونات الطلب النهائي (الانفاق القومي) وهي الصادرات ، والطلب الاستهلاكي العائلي والحكومي والتغير في المخزون . ويمكن صياغة النموذج المعدل على الصورة التالية (١)

$$X = (I - A)^{-1} Z \quad \text{و} \quad (١)$$

حيث ترمز x الى متجه الانتاج الاجمالي

، A الى مصفوفة المعاملات الفنية

---

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول الاستخدامات المختلفة (في مجالات التحليل - والتخطيط) لنماذج المدخلات والمخرجات : مدخل لدراسة الموازيين الاقتصادية واستخداماتها - اعداد : د . سعد حافظ محمود . المعهد العربي للتخطيط الكويت - ١٩٨٠ .

ويعطى حل هذا النموذج كما اوضحنا امكانية قياس الآثار الكلية (المباشـــــرة وغير المباشرة للدفعة الاستثمارية الاولى كما فى العلاقة (٢) التالية :

$$X = (I + A + A^2 + A^2 + \ldots\ldots\infty)\ Z$$
$$= Z + (A + A^2 + A^3 + \ldots\ldots\infty)\ Z \qquad , (2)$$

حيث ان الحد الاول من الطرف الايمن للعلاقة يعطى الآثار المباشرة ، بينما الحد الثانى يعطى الآثار الثانوية والثالثة ، ... المترتبة على الاستثمار المباشر .

ويحمل هذا النموذج أيضا نفس الفروض للنموذج الاستاتيكى " المفتوح "للمدخلات والمخرجات . ولعل ابرز هذه الفروض فى هذا المقام هى معالجة الاستثمار كمتغير خارجى فى النموذج .

ويقتضى تطبيق هذا النموذج الاستاتيكى حل المسائل المرتبطه الاتية :

١ ـ أى البنود الاستثمارية هى التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار ؟
٢ ـ كيفية توزيع هذه البنود قطاعيا .
٣ ـ كيفية معالجة المكون الاجنبى فيها .

وفيما يتعلق بحل المسألة الاولى وهى اى البنود الاستثمارية يلزم اخذها فى الاعتبار علينا ان نرجع الاستثمار الاجمالى حسب المفاهيم المحاسبية القومية الـــى عناصره الاساسية وهى :ـ

١ ـ التغير فى المخزون
٢ ـ الاحلال محل الاهلاك
٣ ـ الاضافة للأصول الرأسمالية الثابته الجديدة .

ولا جدال فى ان العنصر مثار الاهتمام فى هذا الصدد هو الاضافة للأصول الرأسمالية الجديدة . ومن ثم فعند " التقريب الاول للاجابة " نجد اننا بالضرورة لابد وأن نستبعد التغير فى المخزون عند تقييم مرحلة الانشاء ، وقد لايكون كذلك اذا ما تناولنا مرحلة التشغيل حيث ترجع اهمية المخزون لضمان استمرار العملية الانتاجية وليس الاضافة للقدرة الانتاجية اما الاحلال محل الاهلاك فهو يحافظ على الطاقة الانتاجية القائمة . وهو من وجهة نظر دراسة قدرة الاقتصاد القومى الاستيعابية لايمثل اية مشكلة فى ذاته حيث انه يعبر عن استثمارات مستوعبة بالفعل .

اما عند التقريب التالى للاجابة ،فهو يتعلق بمكونات الاصول الراسمالية الثابتة الجديدة فمن المعروف أن عملية الاضافة الاستثمارية للأصول الثابته مقاسة بالوحدات العينية تتكون من البنود الاتية :—

- المبانى والانشاءات
- الآلات والمعدات
- التجهيزات
- كافة العمليات المتعلقة بنقل وشحن وتفريغ المعدات والمستلزمات وغيرها .
- تكلفة البحوث والاستشارات العلمية والفنية .

وتبين القراءة الاولى لهذه البنود انه لاتثور ثمة مشكلات فيما يتعلق بالبنود الاربعة الاولى . وهنا يلزم توضيح أن المقصود بالتجهيزات هى كافة عمليات التشييد (المقاولات) المتعلقة بتركيب الالات والمعدات . وهى تتحدد بطاقة هذا القطاع .

اما فيما يتعلق بالبحوث والاستشارات العلمية والفنية فعلى الرغم من كونها تمثل احد العناصر الاساسية للتكلفة الاستثمارية ، الا انها تثير الجدل فيما يتعلق بشأنها من حيث قياس آثارها على القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى من عدة زوايا اهمها :

١ — محدودية ثقلها النسبي الى اجمالي التكاليف الاستثمارية في حالة وظروف بلد ناقل للتكنولوجيا وليس خالق ومطور لها • بحيث يمكن اهمال آثارها • كما ان جزءا كبيرا منها في حالة استثمارات القطاع العام قد لا يبرز بالفعل نتيجة لوجود وحدات البحث ضمن المكونات الاساسية للقطاع ، معطلة ، ومن ثم فتشغيلها لا يمثل من حيث المبدأ تكلفة استثمارية بل تكلفة انتاجية جارية ، كما انه لا يمثل تكلفة اضافية •

٢ — عدم بروز قطاع البحث العلمي كقطاع مستقل في علاقات التشابك القطاعي الانتاجي حسب التقسيم القطاعي السائد بجداول المدخلات والمخرجات المستخدمة في مصر — بحيث نضمن بنود تكلفة الابحاث والاستشارات ضمن تكلفة الاصول الثابتة الجديدة ونحن بصدد تتبع آثار هذه الاستثمارات على القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومي •

٣ — ان بنود تكلفة خدمات البحث والاستشارات تدخل ضمن الانشطة الخدمية ، وهذه الانشطة تتمتع في الاجل القصير والمتوسط بنوع من المرونة النسبية فيما يتعلق بعرضها ، ربما يكون مصدرها توفر وحدات البحث بالفعل ، كما المحنا ، او امكان الاستعانة بمراكز البحث الخارجية (استيراد خدمات البحث) • ومن ثم فهي لا تثير مشكلة من حيث القدرة الاستيعابية بمعنى انها لا تمثل احد القيود الاساسية لاستيعاب الاستثمارات عند هذه المرحلة من مراحل التنمية •

وبنفس المنطق يمكن النظر الى بقية الأعباء الاخرى ، وربما في مقدمتها التكاليف الادارية المختلفة وما شابهها •

الا ان المعتاد هو ان يتم تجميع قيم بنود الاستثمار الثابت المختلفة ويكتفى بالرقم الكلي لها • اما فيما يتعلق بكيفية توزيع البنود قطاعيا ، فهي مسألة على قدر من الاهمية سوف تحكم ابعاد Dimensions مسألة القياس •

والمعمول به أن توزع بنود التكلفة الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المقسم لها جدول المدخلات والمخرجات المستخدم (٢٨ قطاع) . الا ان اتباع مثل ذلك الامر قد يفضي الى امكان وجود كثير من الخلايا صفرية في متجه الطلب الاستثماري الثابت ∑ اووجود قيم ضعيفة . وهذا يعني اذا مالأخذنا في الاعتبار " حساسية " المعاملات الفنية للاستجابة للتغيرات في الطلب النهائي (١) ، القيام بجهد حسابي كبير محدود القيمة او محدود النتيجة ، مما يترتب على ذلك تبديد للجهد والوقت .

ومن ثم فان مثل هذا العامل سوف يفرض بالضرورة عند حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على الاستثمارات الجديدة (في مرحلة الانشاء) الاستعانة بجداول — مدخلات ومخرجات تجميعية ، دون الجداول التفصيلية ، اذا ما تعلق الامر بالاستثمارات لمشروع كبيراوعدد محدود من المشروعات اولقطاع من القطاعات .

اما اذا تعلق الامر " بالحزمة الاستثمارية " بحيث امكن تجنب الشالب المترتبة على محدودية قيم الاستثمارات المطلوبة من القطاعات المختلفة ، فاننا يمكن في هذه الحالة الاستناد للجدول التفصيلي للمدخلات والمخرجات .

وتثير مسألة الاعتماد على جدول تجميعي للمدخلات والمخرجات مشكلة تتعلق بمستوى التجميع المطلوب لهذا الجدول . وهو ماتحكمه في الاساس القواعد الاقتصادية والاحصائية للتجميع بشكل عام ، علاوة على عدم وجود قاعدة تحدد عدد القطاعات المطلوب .

وحتى لاتثير عمليات التجميع مشكلات حسابية اضافية ، فيمكن وبصفة مؤقته الاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات التي تعد مجمعة لمستوى أحد عشر قطاعا .

---

(١) غالبا مايكون الوزن النسبي للمعاملات الفنية ذات الاهمية النسبية العالية محدودا ، ففي جداول المدخلات والمخرجات المختلفة لجمهورية مصر العربية لم يتعد الحدود مابين ٤ — ٨ ٪ من اجمالي المعاملات الفنية ، التي لاتتعدى بدورها ٢٥٪ من خلايا الجدول .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : مشكلات التقسيم القطاعي في جداول المدخلات والمخرجات رسالة ماجستير اعداد عبد المنعم بدر ، اشراف : د . محمد ناظم حنفي ، — د سعد حافظ محمود .

كيفية معالجة المكون الاجنبى فى الاستثمارات الثابته الجديدة :

تتعدد الطرق المنهجية المتعلقة بمعالجة المكون الاجنبى فى الاستثمارات الثابته الجديدة . ويتوقف اسلوب المعالجة على شكل اعداد جدول المدخلات والمخرجات ذاته اذ قد يعد الجدول بحيث تبرز فيه التدفقات الكلية سواء من الانتاج المحلى اومن الواردات دون الفصل بينهما . وقد يتم الفصل بينهما فى جدولين للتدفقات (التدفقات من الناتج المحلى ،او التدفقات الكلية ، والتدفقات من الواردات كما هو المتبع فى اعداد جداول المدخلات والمخرجات بمصر (١) وسواء فصلت التدفقات من الناتج المحلى ام لم تفصل فانه يمكن حسابها بمعلومية الفرق بين التدفقات الكلية والتدفقات من الواردات (اذا ما امكن توحيد وحدات الاسعار المستخدمه فى القياس) .

وفى حالة فصل الواردات فعادة مايتم اعداد مصفوفتين للمعاملات الفنية احداهما تبين المعاملات الفنية للمستلزمات من الناتج المحلى والاخرى تبين المعاملات الفنية للواردات . ويمكن فى ضوء مثل هذه المعالجة المتبعة للواردات قياس آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة مرتين ، مرة بالنسبة للناتج المحلى واخرى بالنسبة للواردات . اويمكن حسابها مرتين ، مرة بالنسبة للآثار الكلية على الناتج المحلى والواردات ، ومرة بالنسبة للواردات منفصلة . ويمكن استخدام نفس النموذج الموضح فى (١) والمبين حله فى (٢) مع تغيير قيم المعاملات الفنية ، بحيث تتكون لدينا ثلاثة مجموعات (Sets) من المعاملات هى :

A - المعاملات الفنية للانتاج المحلى والواردات .

A_d - المعاملات الفنية للانتاج المحلى .

A_m - المعاملات الفنيه للواردات .

---

(١) انظر تفصيلا فى ذلك الجداول التى اعدتها وزارة التخطيط للسنوات ٦٣/٦٤ ، ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ ، ٧٠/٧١ حيث اتبعت هذه المعالجة . ونجد جذورا نظرية لمثل هذه المعالجة عند ليونتييف ، وايضا عند تشنيرى ،وواتانابيه ، وغيرهم .

الا ان الامر الجدير بالاهتمام هو هل نفصل المكونات الاستثمارية المحلية عن المستوردة ونستخدم كل من مجموعتي المكونات الاستثمارية للصيغة الملائمة لهـــا في النموذج ؟

والاجابة الأولية السريعة هي ان تطبيق مثل هذا المنهج من شأنه اهمـــال جزء هام من الآثار • ذلك ان المكونات الاستثمارية من المنتجات المحلية تولد ضغوطا ليس فقط على الناتج المحلي بل ايضا على الواردات • ذلك ان انتاج السلـــــع والمستلزمات المستخدمة فيها قد يتطلب نسبة ما من المستلزمات المستوردة (المكون الاجنبي) الامر الذي يولد بدوره ضغطا على الواردات •

كذلك فان المستلزمات الاجنبية لا تستخدم وحدها في التكوين الرأسمالـــي او قد يتطلب استخدام منتج محلي يتكامل معها كما في حالة سلع مواد البناء اولا يمكن فصل المكون المحلي عن الاجنبي فيها وبالعكس •

ومن ثم فالمعرفة الضغط على المستلزمات الاجنبية منفردا • يفضل استخـــدام القيم الكلية لمتجه الاستثمارات الثابتة الجديدة (محلية ومستوردة) مرة بالنسبـــة لمصفوفة المعاملات الفنية (للمنتجات المحلية والواردات) مرة ثم للمصفوفـة مرة اخرى لدراسة العبء الكلي على الواردات •

ب — قياس الآثار الكلية للتوسعات الاستثمارية (في مرحلة الانشاء) في الاطار الديناميكي :

يفترض النموذج المفتوح " الاستاتيكي " للمدخلات والمخرجات ان الاستثمـــار متغير خارجي يؤثر في مستوى الانتاج في نفس السنه • وهذا الافتراض ينطوي علـــى التالي :

١ — اهمال علاقة الارتجاع العكسي feedback بين الناتج ورأس المال • ومن ثم فالافتراض ينطوي ضمنا على تأثير أحادي الجانب يكون فيه مستوى الانتاج هو المتغير التابع • بينما التغير في رأس المال هو المتغير المستقل • والذي يتحدد بعوامل خارجية ليس من بينها مستوى الانتاج ذاته •

٢ — اهمال وجود الفجوة الزمنية بين التغيرات في رأس المال وبين التغيرات في الانتاج وهذان الفرضان لا يتطابقان مع النظرية الاقتصادية في اطارها الديناميكي ولا مع الواقع العملي • واذا جاز امكان قبول هذين الفرضين والركون الى النموذج — الاستاتيكي " المفتوح " للمدخلات والمخرجات ازاء الصعوبات العملية التي تحول في فترات معينة من توفر الخبرة والمعلومات (ومنها نقص البيانات الضرورية) دون امكان بناء نموذج دينامي للمدخلات والمخرجات فلا يجب ان يكون القبول بالنموذج الاستاتيكي أبديا ومطلقا • وهنا يلزم العمل على تطويره بما يسمح باخذ عناصر النموذج الديناميكي في الاعتبار • اي الانتقال به مثلا من نموذج ستاتيكي الى نموذج ستاتيكي مقارن • (١) ذلك ان النماذج الدينامكية متعددة من حيث نوع الادوات الرياضية المستخدمة فيها • ومن حيث درجة التعقيد او التبسيط في بنائها ومن حيث شكل الصياغة الرياضية لها ••• الخ (٢)

---

(١) النموذج الاستاتي المقارن هو النموذج الذي يوضح اوضاع الظاهرة محل الدراسة في نقطتين زمنيين مختلفين دون ان يوضح آلية عملية الانتقال بين النقطتين بعبارة اخرى اي دون ان يبين مسار التفاعل بين المتغيرات التي أدى لتغير وضع حالة الظاهرة بين النقطتين • وهو ما يتميز به النموذج الديناميكي عن الاستاتيكي ومن ثم فالنموذج الاستاتيكي نموذج غير متصل في الزمن • انظر في تفصيل ذلك • د • سعد حافظ محمود — اولسيات بناء النماذج مذكرة داخلية رقم (٨٩) معهد التخطيط القومي ١٩٨٤ •

(٢) انظر في تفصيل التمييز بين النماذج الدينامية للمدخلات والمخرجات : نمذجة العمليات الاقتصادية القومية • — ف • س • دادیان (محرر) — دار الاقتصاد —

ولعل ابسط اشكال المعالجات الديناميكية لنموذج المدخلات والمخرجات هـــــى المعالجة الكلاسيكية لفاسيلى ليونتييف والتى تصاغ كنظام معادلات تفاضلية من الدرجه الاولى كالتالى :

$$X_t = A_t X_t + \bar{K}_t \dot{X}_t + \bar{Y}_t \quad , \quad (3)$$

حيث ترمز X_t الى قيمة الانتاج الكلى فى السنه t

$\dot{X}_t$ متجه الزيادة (التغير) فى الانتاج الكلى فى السنه t وهى تحسب كتفاضلات انتاج القطاعات بالنسبة للزمن

$\bar{Y}_t$ متجه الطلب النهائى (مستبعدا منه الاستثمار فى الاصول الثابته)

$\bar{K}_t$ مصفوفة المعاملات الحدية لرأس المال الناتج من الدرجة ($n \times n$)

A_t مصفوفة المعاملات الفنية $\{a_{ij,\ t}\}$

ويلاحظ على النموذج المقترح فى (٣) ما يلـــى :—

١ — ان الزمن دالة متصلة • ومن ثم فان مستوى الانتاج الكلى X_t لايعكس تدفقا خلال فترة (العام) ولكن يعكس مستوى لحظيا للناتج يوضح مـــــدى استجابة الجهاز الانتاجى للتغيرات الحادثة فى رأس المال • ولعل مرد ذلك صياغة النماذج كنظام للمعادلات التفاضلية من الدرجة الاولى •

ولامكان التغلب على مثل هذه الصعوبة المنهجية التى تنجم عن الصياغـــــة الرياضية والتى قد تتعارض والواقع الفعلى يمكن اعادة صياغة النموذج على شكل — معادلات فروق من الدرجة الاولى كالتالى :

$$X_t = A_t X_t + \bar{K}_t \Delta X_t + \bar{Y}_t \quad , \quad (4)$$

$$\Delta X_t = X_t - X_{t-1} \quad , \quad (5)$$

ومن ثم ففى هذا النموذج امكن أخذ الفجوات الزمنية Lag times
فى الاعتبار نتيجة اعتبار العلاقات الاقتصادية علاقات غير متصلة فى الزمن ، وهو امر أقرب للواقع حيث يوجد ابطاء زمنى بين الزيادة فى الاستثمارات والزيادة فى الانتاج فى القطاعات المختلفة تتوقف على طبيعة القطاع ونوع الانشطة التى يقوم بها ... الخ . ولاشك ان ذلك سوف يسبب صعوبات عملية اذ تتفاوت فترات الابطاء بين القطاعات تفاوتات حادة ، ففى بعض قطاعات وانشطة الصناعة قد تستغرق فترات التفريخ لمدة سنوات قد تصل لسبعة سنوات كما فى صناعات بناء الالات والتعدين ...الخ فى حين انه فى بعض الانشطة الصناعية الاخرى كما فى حالة الصناعات الزراعيه مثلا قد تستغرق فترة اقل . كما ان فترات الابطاء فى قطاع الزراعه (مشروعات التوسع الرأسى) تستغرق فترة اقل من الصناعة ومن مشروعات التوسع الافقى ، وهكذا . ويلاحظ أن بعض مشروعات قطاعات النقل مثلا قد تؤتى اكلها فى نفس الفترة الزمنية دون وجود ابطاء يذكر .

ويفرض مثل هذا الامر بعض المتطلبات بالنسبة لتعديل بناء النموذج ، وكذلك بالنسبة لاعداد قاعدة بياناته وخاصة المعاملات الحدية لرأس المال الى الناتج ، وما اذا كانت ستعد لكل سنة من سنوات الخطة او للافق الزمنى للخطة ، أم للافق الزمنى للمشروعات او مجموعات المشروعات الاستثمارية ذاتها .

ثانيا : المقترحات المنهجية المتعلقة بدراسة آثار التوسعات الاستثمارية على الاقتصاد القومى فى مرحلة التشغيل :

اهتمت مجموعة المقترحات السابقة بدراسة الاثار التوسعات الاستثمارية على الاقتصاد القومى فى مرحلة الانشاء .

والادوات المقترحه تصلح لدراسة مشروع من المشروعات ، كما تصلح لدراسة مجموعة مشروعات في نفس النشاط او لانشطة متعددة . الا ان ثمة اعتراضين اساسيين يردان عليها ، أوليهما قصور هذه الادوات عن تتبع آثار المشروعات على الاقتصاد القومي بعد الانتهاء من الانشاء ، (بما في ذلك النماذج الديناميكية المبسطة) وثانيهما أن هذه النماذج لاتبرز بشكل محدد فترات تفريخ الاستثمارات بعبارة أخرى ، لاتبرز بشكل محدد هذه النماذج أثر طول المدة الزمنية التي تستغرقها الانشاءات الاستثمارية . أي توزيع الاستثمارات على الفترات الزمنية ، وأن كان يمكن عمل ذلك (نظريا) من تقسيم مراحل الانشاء للاستثمارات في النموذج الاستاتيكي عند القيام بحساب الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الاستثمارات سنويا ، كما يمكن مراعاه ذلك في النموذج الديناميكي الصاغ على هيئة معادلات فروق ، بالتمييز بين معاملات رأس المال للسنوات المختلفة . الا ان مثل هذه المعالجة سوف تستتبع بالضرورة تطوير النموذج ذاته الى نموذج اكثر تعقيدا .

وتتمثل أهمية دراسة آثار التوسعات الاستثمارية في فترة التشغيل في ان التوسعات الاستثمارية التي تأخذ شكل انشاء مشروعات جديدة (الاضافة للأصول المنتجه) سوف تحدث اثرين ، الاثر الاول هو الزيادة للطاقة الانتاجية أي زيادة القدرة على الانتاج ، اما الاثر الثاني فهو ما تمثله من طلب على الموارد من المدخلات المحلية والمستوردة .

وقد يترتب على زيادة الانتاج المتولد عن هذه المشروعات الجديدة عدم وجود قدرة على امتصاصها ، بمعنى ضيق السوق المحلي عن استيعاب هذا الانتاج سواء لاغراض الطلب النهائي او الطلب الوسيط (للاستخدامات الانتاجية) ناهيك عن صعوبات تصدير الفائض من صناعة وليدة .

ومن ثم يتسبب هذا عن وجود تراكم متزايد من المخزون السلعى ، بما يعينه ذلك من تعطيل للموارد

كما قد ينجم عن تشغيل المشروعات احداث نوع من الضغط على الموارد والمستلزمات اللازمه لتشغيلها ، مما قد يصعب توفيره فى حدود الطاقات الانتاجية المتاحة (سواء المشغلة منها او العاطلة) الامر الذى يؤدى لحدوث اختناقات . وعلى ذلك يصبح تقييم اثر التوسعات الاستثمارية فى مرحلة التشغيل على حركة الاقتصاد القومى فى مجموعة ضروريا للغاية .

وتزداد أهمية ذلك اذا كانت احتياجات المشروعات الجديدة من المستلزمات من السلع المستوردة - وهذا وارد فى ظل نمط التصنيع القائم على الاحلال محل الواردات النهائية - آخذين فى الاعتبار قيود موازين التجاره والمدفوعات ، وكذلك مشكلات الصرف ... الخ . بل ان هذا فى حد ذاته قد يفرض نوع الادوات المطلوبه للتقييم كما سنبرز لاحقا .

اما مشروعات الاحلال والتجديد التى لاتحدث تغييرات عميقة فى الفن الانتاجى والتى قد لايترتب عليها احداث تغييرات جوهرية فى علاقات الناتج / رأس المال وعلاقات رأس المال / العمل للمشروعات والانشطة والقطاعات المختلفة ، فانها لاتولد فى مرحلة التشغيل آثارا تدعو لبذل جهد مميز ، او لاستحداث ادوات جديدة لدراستها . انما تتطلب بالضرورة اجراء تصحيح لقاعدة البيانات والمعلومات فيما يتعلق بالطاقات الانتاجية .

ولدراسة آثار التوسعات الاستثمارية فى الاصول الانتاجية الجديدة (المشروعات الجديدة) فى مرحلة التشغيل ، فان اكثر الادوات مناسبة لهذا - الاستخدام (فى الاطار الاستاتيكى) هى نماذج المدخلات والمخرجات فى صيغتها

التقليدية ، وايضا في صيغتها المجزأة والتي تعرف Semi-input-output models

ولسنا بصدد الدخول في تفصيلات حول استخدامات هذه الجداول في دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للانتاج ، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات فهذه يمكن الوقوف عليها من دراسة أوليات اساليب التخطيط (١) الا ان مانحسب التركيز عليه في هذا الصدد هو أن التوسعات الاستثمارية تتطلب عمل نوع من التحديث في جداول المدخلات والمخرجات حتى يمكن استخدامها بفعالية اكبر .

ومطلب تحديث الجداول مرده أن المشروعات الجديدة ذات معاملات فنية مختلفة عن المعاملات الفنية المعمول بها في الجداول بسبب استخدام فن انتاجي مختلف وبسبب حداثة المشروعات ذاتها . وما يتوقع للمشروعات الاستثمارية احداثه من تغيرات على مستويات اسعار المنتجات النهائية التي تقوم بانتاجها اثر زيادة العرض والمستلزمات التي تقوم باستخدامها في انتاج هذه السلع (اثر زيادة الطلب اخذا في الاعتبار مرونات الطلب والانتاج .

ومن ثم فان الامر يتطلب تعديل المعاملات الفنية للأنشطة او القطاعات التي تدخل هذه المشروعات في اطارها عن طريق اعادة حساب هذه المعاملات والتي تتم عادة كمتوسطات مرجحه للمعاملات الفنية للمشروعات (او للسلع) الداخلة في حساب

---

(١) يمكن في تفصيل ذلك الرجوع الى د . محمد محمود الامام : جداول التدفقات القومية واستخدامها في دراسة المشروعات الاستثمارية . مذكرة خارجيه رقم ٨٠٠ ـ معهد التخطيط القومي .

المعامل الفني التجميعي (١). وهنا تثور مشكلة الاوزان الترجيحية بمعنى ، هل يؤخذ في الاعتبار الطاقة الانتاجية القصوى لهذه المشروعات ام الطاقة الانتاجية المخططة لها . وتنزع اغلب الاراء الى ترجيح الاخيرة ، طالما ان الواقع العملي سوف يتعامل مع الطاقة المخططة بغض النظر عن الطاقة الانتاجية القصوى . بل تميل بعض الآراء الى الاعتماد على مستوى اقل نسبيا من الطاقة المخططة حيث ان الطاقة الانتاجية الفعلية غالبا ماتكون اقل من المخططة . ولكن هذه الآراء قد تصلح للمشروعات القديمة ، او المشروعات القائمة بشكل عام اكثر مما تصلح للمشروعات الجديدة

اما المعاملات الفنية للمشروعات الجديدة فهي غالبا ماتكون مستقاة من المعاملات الفنية التصميمية ، أي التي تعبر عن المعاملات المعملية المحسوبة في ضوء الفن الانتاجي ، دون تجريبها في اطار الواقع الاقتصادي . وهذا لايمنع من اعادة تصحيح هذه المعاملات حسب مايسفر عنه التطبيق في الواقع الفعلي .

اما في حالة اعداد الجداول بشكل تفصيلي يسمح بتمييز المعاملات الفنية من الانتاج المحلي عن المعاملات الفنية للواردات ، فسوف يتطلب ذلك اعادة حساب هذه المعاملات الفنية للمشروعات الاستثمارية الجديدة حسب هذا المنهج ، ان لم يك متبعا بالفعل ، وغالبا مالايكون متبعا بسبب كون المعاملات الفنية المستخدمة تعكس تكنولوجيا الانتاج فقط .

كذلك سوف يتطلب الامر احداث تعديلات على معاملات القيمة المضافة الصافية لما يتوقع ان تحدثه المشروعات الاستثمارية من تغييرات في الاجور وحقوق عوائد التملك حسب مابرزه دراسات الجدوى الاقتصادية لها . وحتى يمكن استخدام هذه الجداول

---

(١) انظر في تفصيل طرق حساب المعاملات الفنية ، وانتقاداتها ومقترحات تطويرها - د . سعد حافظ محمود : تطوير طرق حساب المعاملات الفنية لجداول المدخلات والمخرجات في جمهورية مصر العربية . ورقة عمل رقم (٣١) . بحث احتياجات التخطيط المتمم من الطرق والاساليب الفنية . معهد التخطيط القومي ١٩٨٤ .

فى تقييم الاثار المترتبة على تشغيل هذه المشروعات ، فان هذه التعديلات تأخـــذ ايضا اتجاهين :

أ - اجراء تعديلات سابقة على استخدام الجداول فى تقييم آثار المشروعات وهـــو مايعنى اعداد جداول تخطيطية معدلة .

ب - اجراء تعديلات لاحقة عن طريق تعديل المعاملات فى ضوء الواقع الفعلـــى (تحديث الجداول الاحصائية) حتى يمكن اعداد الجداول التخطيطيـــة للسنوات التالية على درجة اعلى من الدقة .

ولحساب آثار تشغيل المشروعات الجديدة فسوف تستخدم الصيغة المعروفـــة لجداول المدخلات والمخرجات والمبينة فى العلاقة (١) ، مع اضافة قيم مستلزمـــات هذه المشروعات الجديدة الى متجه الطلب النهائى Y ، بعبارة اخرى ، فان التغير الوحيد المطلوب هو فى قيمة القيم التنبئوية للطلب النهائى باضافة $\sum_j x_{ij}$ حيث يعبر الحد المذكور عن الاحتياجات الاضافية من المنتج i لانتاج السلعة j نتيجة تشغيل المشروعات الاستثمارية الجديدة .

وهذا يعنى اننا نقوم بدراسة آثار تشغيل هذه المشروعات فى ضوء تفاعلها مـــع قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومى . ويمكن عزل هذه الآثار بمفردها فى ضوء التعديـــل السابق الاشارة اليه الموضح فى العلاقة (X) . حيث تدرس الآثار الكلية المباشرة وغير المباشرة للمشروعات كالتالى :

$$X' = (I - A)^{-1} . Y' \quad , \qquad (6)$$

حيث ترمز Y' فى هذه الحالة الى $\sum_j x_{ij}$

وترمز X' الى الانتاج الاجمالى المقابل لهذه الآثار المباشرة وغير المباشـــرة الجديدة

ويمكن استخلاص باقى الآثار من خلال معرفة الاثار الكلية على الإنتاج وذلك مثل :

أ ـ الاثار المباشرة وغير المباشرة على الصادرات ، وايضا الآثار المباشرة وغير المباشرة على موازين التجاره (وذلك من خلال حسابنا للآثار الكلية على الواردات باستخدام مصفوفة المعاملات الفنية للمستلزمات المستوردة) .

ب ـ معرفة التغيرات المطلوب احداثها على السياسات الضريبية ، وخاصة سياسات اعادة توزيع الدخل بما يتمشى مع الزيادات المتوقعة في كل من الدخول والطلب النهائي ، خاصة فيما يتعلق باعادة توزيع الدخل بين الافراد والقطاع الحكومي (١)

ويكمن جوهر الاختلاف بين استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في صورته المألوفة واستخدام نموذج المدخلات والمخرجات في صورته المجزأه في ان الاخيرة تعمل على تقسيم الناتج الى مجموعتين رئيسيتين هما :

ـ سلع دولية International goods ، ويقصد بها كافة السلع القابلة للتداول دوليا بغض النظر تبادلها الفعلي ، مالم تحل تكلفة النقل دون ذلك

ـ سلع محلية Local goods . وهي بقية السلع الاخرى غير القابلة فيزيقيا او فنيا أو لاي اعتبار آخر للتبادل ، مثل خدمات النقل الداخلي وخدمات البنية الاساسية والتشييد والبناء ، ... وغيرها . (١)

ولا ينفي هذا التمييز بين المنتجات ومن ثم القطاعات علاقات التشابك بينهما ، فالتوسع في الاستثمارات في القطاعات الدولية بهدف التوسع في منتجاتها سوف يتطلب احداث توسعات في السلع والقطاعات المحلية المرتبطة بها بشكل مباشر خاصة ان هذه الاخيرة

---

(١) انظر تفصيلا فن ذلك : د . محمد محمود الامام ـ المرجع السالف الذكر مباشرة

تتألف اساسا من قطاعات البنية الاساسية ومن قطاعات المدخلات الوسيطة الاساسيـــة هذا عن الآثار المباشرة • وثمة علاقات تشابك غير مباشرة من خلال آنية تفاعل متغيرات وقطاعات الاقتصاد القومي في مجموعة •

اما علاقات القطاعات الدولية فتعكس نوعين من التدفقات ، اولهما التدفقات مـــن الناتج المحلي ، وثانيهما التدفقات من الواردات • واستنادا لذلك فان هذه الطريقة تقدم اداه جيدة لدراسة اثر التوسعات الاستثمارية على كل من الناتج المحلي والتجاره الخارجيه (الصادرات والواردات) • والغرض الاساسي لذلك يكمن في استقـــلال القطاعات الدولية • فالتوسع في القطاع N مثلا لاتقيده عقبة عدم امكان توفير مستلزماته من منتجات القطاعات الاخرى طالما امكن استيرادها ، وينصرف نفس الامر على الفائـــض في الانتاج المتولد عن التوسع في هذا القطاع •

ويفترض هذا التقسيم أن فائض (عجز) التجاره الخارجيه مساويا للصفر فـــي القطاعات المحلية

وتصبح المشكلة البحثية القائمه ازاء دراسة آثار التوسعات في القطاعات الدوليـــة متمثلة في التالي :

---

(١)تنسب هذه الطريقة الى البروفيسور يان تنبرجن ولمزيد من التفصيلات يمكـــن الرجوع الى كثير من اعمال المؤتمر الدولي الخامس في المدخلات والمخرجات ، الذي عقد بفينيا في ابريل ١٩٧٤ تحت اشراف منظمة اليونيدو • انظر ايضا •

Tinbergin J : "The appraisal of investment projects: The Semi-Input-Output Method". INP. Memo. No. 159, Cairo, 1962.

Also: "The appraisal of Investment Projects". INP. Memo. No. 383, Cairo 1983.

تتألف اساسا من قطاعات البنية الاساسية ومن قطاعات المدخلات الوسيطة الاساسيـــة هذا عن الآثار المباشرة • وثمة علاقات تشابك غير مباشرة من خلال آنية تفاعل متغيرات وقطاعات الاقتصاد القومي في مجموعة •

اما علاقات القطاعات الدولية فتعكس نوعين من التدفقات ، اولهما التدفقات مـــن الناتج المحلي ، وثانيهما التدفقات من الواردات • واستنادا لذلك فان هذه الطريقة تقدم اداه جيدة لدراسة اثر التوسعات الاستثمارية على كل من الناتج المحلي والتجاره الخارجيه (الصادرات والواردات) • والغرض الاساسي لذلك يكمن في استقـــلال القطاعات الدولية • فالتوسع في القطاع N مثلا لاتقيده عقبة عدم امكان توفير مستلزماته من منتجات القطاعات الاخرى طالما امكن استيرادها ، وينصرف نفس الامر على الفائـــض في الانتاج المتولد عن التوسع في هذا القطاع •

ويفترض هذا التقسيم أن فائض (عجز) التجاره الخارجيه مساويا للصفر فـــي القطاعات المحلية

وتصبح المشكلة البحثية القائمه ازاء دراسة آثار التوسعات في القطاعات الدوليـــة متمثلة في التالي :

---

(١)تنسب هذه الطريقة الى البروفيسور يان تنبرجن ولمزيد من التفصيلات يمكـــن الرجوع الى كثير من اعمال المؤتمر الدولي الخامس في المدخلات والمخرجات ، الذي عقد بفينيا في ابريل ١٩٧٤ تحت اشراف منظمة اليونيدو • انظر ايضا •

Tinbergin J : "The appraisal of investment projects: The Semi-Input-Output Method". INP. Memo. No. 159, Cairo, 1962.

Also: "The appraisal of Investment Projects". INP. Memo. No. 383, Cairo 1983.

ولاشك ان مثل هذه المعالجة تفترض توفر المعلومات الخاصة بمعاملات التاتج / رأس المال للقطاعات المختلفة ، سواء الحالية ام المتوقعة

وتجدر الاشارة الى ان هذه الطريقة تسمح من الناحية المنهجية بان نأخذ في الاعتبار الفجوة الزمنية للاستثمارات . الا ان ذلك قد يدخل تعقيدات على بناء النموذج وعلى قاعدة بياناته بما يخل من البساطة التي تتمتع بها في مقابل نموذج الفجوة الزمنية الديناميكي .

ولدراسة آثار التوسعات الاستثمارية الجديدة في مرحلتي الانشاء والتشغيل آتيا يمكن تطوير نموذج " الفجوة " وهو نموذج المدخلات والمخرجات في صورته الدينامية

ويسمى نموذج المدخلات والمخرجات الديناميكي الذي يستوعب الفجوة الزمنية للاستثمار والذي سنطلق عليه تجاوزا نموذج الفجوة الزمنية ، لدراسة كل من آثار الانشاء وآثار التشغيل لحزمه استثمارية ، تتفاوت فيها الفجوات ، الزمنية لانشاء المشروعات ويبرز فيها على وجه الخصوص التالي :

أ - وجود مشروعات ذات فجوة زمنية (اوفترة ابطاء زمني) طويلة ، بمعنى ان عملية التفريخ لها تستغرق وقتا طويلا ، قد يمتد لما بعد الافق الزمني للخطة الخمسية .

ب - وجود مشروعات اما في وضع الانتهاء من الاستثمار (نتيجة انها بدأت قبل اعداد الخطة) او للقصر النسبي لفترات التفريخ لها بالمقارنة بغيرها من المشروعات ، بحيث يتوقع لها ان تبدأ انتاجها في احدى سنوات الخطة .

حـ - وجود مشروعات بدأت في الانتاج بالفعل منذ السنه الاولى للخطة ، اوايه سنه تالية .

د - وجود مشروعات ذات فترة ابطاء طويلة نسبيا لكن يتوقع دخول اجزاء منها في مرحلة التشغيل الفعلي . ويعجز التحليل الاستاتيكي واداواته عن اعطاء تصور آني

للاثار المختلفة لجملة هذه المشروعات معا . أو ان اتباعه يقتضي بذل جهـــد مضاعف علاوة على اهمال علاقة التأثير المنعكس للناتج على التغير فى رأس المال .

وكما بينا من قبل فان مثار الاهتمام الاساسى هو الاستثمارات فى الاصـــول الانتاجية الثابته الجديدة ، وهى التى يمكن النظر اليها بلغة بناء النماذج على انها متغيرات داخلية ، وهو مايعادل الاستثمارات غير المستقلة ، اى التى لايمكن فصـــل التغيرات فيها عن التغيرات فى مستوى الدخل وكيفية التصرف فيه .

كما يمكن تقسيم الاستثمارات من حيث علاقتها بالافق الزمنى للخطة للمجموعات التالية

١ - استثمارات مرتبطة باستكمال مشروعات بدأت قبل الخطة الخمسية (K_o)

٢ - " مرتبطة بانشاء مشروعات تدخل الانتاج خلال فترة الخطة (K_p)

٣ - " مرتبطة بمشروعات تدخل مجال الانتاج بعد انتهاء الافق الزمنـــى للخطة (K_f)

ومن بين الثلاثة مجموعات من فئات الاستثمار يلاحظ ان K_o ، K_p هى التى تؤثر مباشرة على مستويات (قيم الانتاج) خلال فترة الخطة .

وعلى ذلك فقيم متغيرات الطلب النهائى فى فترة الخطة فى النموذج الاستاتيكى للمدخلات والمخرجات تتكون من العناصر التالية

$$y_i = \bar{y}_i + k_{pi} + k_{fi} \quad , \qquad (10)$$

وهنا يلاحظ ان $\bar{y}_i$ هى التى سوف تعامل كمتغير خارجى فقط فى حالـــة النموذج الديناميكى بينما k_{fi} ، k_{pi} تعامل كمتغيرات داخلية . وعلى ذلك فان

$$\bar{y}_i \leqslant y_i$$

ووفقا لهذه المعالجة ، ونتيجة للفصل بين k_{fi} ، k_{pi} يمكن ايضا دراسة العلاقة بين كل منهما . وهذا هو اخذ شروط الديناميكية وهو مايميز نموذج الفجوة عن النموذج الدينامى المبسط الموضح فى العلاقة (10) السابقة .

ولو نظر للاستثمار الكلى بشكل عام فى السنه t اللازم القيام به حتى يمكن ادخال المشروع الاستثمارى فى السنه (τ)

وفقا للصيغة التالية :

$$K(t) = \sum_{\tau=1}^{t+\theta} K(t,\tau) , \qquad (11)$$

حيث ترمز θ لطول فترة التفريخ

فانه منها يمكن اشتقاق قيم كل من K_f ، K_o كالتالى

$$K_o(t) = \begin{cases} \sum_{\tau=t}^{\theta} K(t,\tau) , & t \leqslant \theta \\ o & t > \theta \end{cases} \qquad (12)$$

$$K_b(t) = \begin{cases} \sum_{\tau=t}^{t+\theta} K(t,\tau) & t > \Omega - \theta \\ =o & t \leqslant \Omega - \theta \end{cases} \qquad (13)$$

حيث τ ترمز للسنه الاخيرة من الخطة

اما مجموع الاستثمارات في كل سنه من سنوات الخطة فهو كما يتبين من الملحق رقم (3) المرفق ، يمكن صياغته كالتالي :

$$\Delta \Phi (\tilde{\tau}) = \sum_{t=\tilde{\tau}-\theta} K(t, \tilde{\tau}) , \qquad (14)$$

ويلاحظ ان معرفة احجام الاستثمارات في كل سنه من سنوات الخطة ، لايجب معرفة المعاملات الحدية لرأس المال / الناتج لكل قطاع (او مشروع) في كل من سنوات الخطه حتى يمكن تطبيق النموذج الدينامى (G) المنوه عنه من قبل .

وهنا لايجب ان يقعدنا تعرض محاولة راجنار فريش في تطبيق نموذجه الدينامى للمدخلات والمخرجات لعدم امكانية تطبيقها العملي ، فقد حالت دون ذلك عدة اسباب في مقدمتها : (١)

١ - أن نموذج فريش لم يكتف بكونه نموذجا ديناميا للمدخلات والمخرجات ، بل اخذ شكل صياغة نموذج برمجه خطية . وهنا فان احد الصعوبات التي قابلت عملية بنائه هي صياغة دالة الهدف وصياغة مجموعات القيود على الاستثمارات التي في مرحلة بدء التفريخ ، والقيود على استثمارات التي في التفريخ بالفعل من قبل الخطة وكذلك القيود العوامل الخارجيه ، وعلى صافي الدائنية - والمديونية وغيرها من انواع القيود .

---

(١) انظر في تفصيلات هذا النموذج وتطويراته مذكرة خارجيه رقم (٣٨٠)

Ragnar Frisch: How to plan?

كذلك فان بناء النموذج وآليات عمله رغم محاولة فريش مواءمتها للتفق وآليـــــات عمل الواقع الاقتصادى المصرى ذانت بعيدة بعض الشئ عن ظروف هذا الواقع • فالنموذج تطوير لنموذج اعد على النرويج ولقى محاولة للتجريب فى ظروف الاقتصاد الهندى • وهو يفترض درجة عالية من التشابك القطاعى غير متوفرة فى الاقتصاد المصرى ،كما يفتـــرض درجة عالية من حساسية استجابة المتغيرات الاقتصادية لم تنك متوفرة ايضا فى اولـــى مراحل التخطيط للتنمية •

اذن يرجع احد العوامل الاساسية فى عدم امكان الاستخدام العملى للنموذج الى هياكل وظروف بناء النموذج ذاته ، (٢)

٢ - ثمة مشكلات عملية ايضا حالت دون امكان التغلب فى خلال تلك الفترة منها نقص الامكانيات الحاسبة وعدم توفر دقة وانتظام وملاءمة البيانات لمتطلبـات النموذج وكذلك عدم توفر الكادرات المهيئة لاستخدامه •

وعلى الرغم من محاولات تذليل مثل هذه الصعوبات ،فان استخدام مثل هذا النموذج قد اصطدم بصعوبة هامة اخرى وهو عدم اقراره من قبل سلطات اتخاذ القرار للاسباب الموضحة وصعوبة استيعابه • وكذلك لتناقض الاسلوب الامثلية مع المنهج الذى ساد وقتها والقائم على التجربة والخطأ على اساس من طريقة تتابع المراحل (٣)

---

(٢) انظر فى تفصيل مثل هذه الامور الى دراسة د • سعد حافظ المقدمه لليونسكو فى الحلقة النقاشية الاقليمية ٢٦-٢٩ اكتوبر ١٩٨٢ بالرباط تحت اسم

Modelling Approaches and their Use in planning. (Rabat. 26-29, Oct. 1982).

(٣) انظر كلامن د • محمد محمود الامام - التخطيط الجزئى مذكرة ٩٣٥ - معهـد التخطيط القومى ١٩٦٩ وكذلك مسلسل رقم (١١) من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية " تطوير اساليب التخطيط الخمس باستخدام البرمجة الخطية •

ولسنا فى هذا المجال فى معرض تقييم عدم ملاءمة بعض الادوات والطـــرق لظروف التخطيط فى فترة مغايرة • انما مانود التأكيد عليه ان التعديلات المقترحه هذه على النموذج الدينامى المبسط (١) دون اغفاله فى الطموح • ودون القفز على ظروف الواقع وامكاناته تعطى اداه منهجية وتحليلية لدراسة آثار انشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية الجديدة على الاقتصاد القومى فى اطار مخطط متخطيـــة العقبات العملية المتمثلة فى عقبات البيانات والمعلومات والامكانات الحاسبة • كذلك فان مثل هذا التعديل المقترح يتجنب الولوج فى المشكلات النظرية والعملية لصياغة دالة هدف قومية اوترجيح بعض القيود على غيرها •

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول غيرها من المقترحات والصياغات • ارجع لدراســة دادبان نمذجة العمليات الاقتصادية القومية ، المرجع السالف الذكـــــر الفصل الثامن •

خاتمـــــــة

تمحورت الدراسة حول تحليل الاستثمارات في الفترة منذ بداية الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ وحتى سنه ٨٣/ ١٩٨٤ وتحديد أهم اتجاهات نموها المطلق (اجمالا وتفصيـــلا وعلى المستويين الكلي والجزئي) وكذلك النسبي ، وتحليل هيكلها وابراز اهم المعوقـــات التي واجهتها ، وتحليل علاقات التغير في الاستثمار بالتغيرات في الناتج ، وذلك من اجل دراسة امكانات الاقتصاد القومي في استيعاب مزيد من الاستثمارات الجديدة .

وعلى ذلك فلم تكتف الدراسة برصد نمو الاستثمارات وتفسير العوامل المسببه لهـــا بل تعدت ذلك لمناقشة العوامل المحددة للنمو ذاتها والتي يمكن ان تمثل قيدا على قدرة هذا الاقتصاد على الاستيعاب .

بل وأبعد من ذلك فقد تناولت الدراسة بالتحليل المنهج ذاته وتحديد اوجـــه القصور فيه وسبل تطويره . وسوف نركز في هذه الخاتمه على أهم نتائج الدراسة بشكل موجز والمقترحات الخاصة بامكانات تطويرها في المستقبل والتوجهات الاساسية لهذه التطويـــرات ومتطلباتها المختلفة .

اولا : فيما يتعلق بنمو الاستثمارات واتجاهاته :

ابرزت الدراسة مجموعة من النتائج الاساسية يتعلق بعضها باتجاهات نمو الاستثمارات والتغيرات التي طرأت عليها بين الفترات الزمنية المختلفة ، والآخر يتعلق بآفاق هـــذه الاستثمارات ، واوجه القصور التي تحتاج لمزيد منها والتي يمكن ان يشكل غيابها قيـــدا على النمو الاقتصادي في المستقبل سواء في قطاعات الانتاج او البنية الاساسية . كذلك فقد بنهت الدراسة الحاجة الى منهجية مميزة لدراسة كفاءة توزيع الاستثمارات بين القطاعات وبيـن السنوات المختلفة .

وتتمثل اهم هذه النتائج في التالي :

١ - ان تطور الاستثمارات مستبعد منها قيم التغير في المخزون وقيمة الاراضي) في الفترة الممتدة منذ بداية الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ وحتى ١٩٧٤ كان يهدف لتصحيح اختلال الهيكل القطاعي الاقتصادي وذلك عن طريق التوسع في الاستثمار في القطاعات السلعية وقد برز ذلك من خلال تحليل الاوزان النسبة لاستثمارات - القطاعات المختلفة ومعدلات نمو كل منها .

٢ - انه على الرغم من عدم توفر البيانات عن الاستثمارات الحربية في البنية الاساسية وبخاصه شبكة الطرق والنقل والاتصالات . فان نصيب هذه القطاعات من الاستثمار لم يسك محدودا رغم انه لم يك كافيا استنتاجا من دراسة حالة هذه المرافق وهو مايتضح فيما بعد . وايا كان الامر فمجموع الاستثمارات في القطاعات السلعية وقطاعات البنية الاساسية يشكل النسبة الغالبة من الاستثمارات الكلية خلال هذه الفترة ولكل سنه من سنواتها .

٣ - وتدل النتيجتان السابقتان . استنادا لادوات التحليل الرياضي المبسطه الى امكان زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي (الانتاج الموسع) حيث تترجم الاستثمارات في هذه القطاعات الى زيادات محسوسة في الناتج المادي اوعلى الاقل الحفاظ على الطاقة الانتاجية على ماهي عليه .

٤ - وتبين البيانات المتاحه ان نمو الاستثمارات لم يك منتظما بشكل عام حيث ان الفترة ٦٦-١٩٦٨ كانت تمثل خروجا على الاتجاه العام بسبب عامل الكساد الذي ساد قبل حرب ١٩٦٧ مباشرة والحرب ذاتها وتبعاتها المباشرة على اعادة تخصيص الاولويات الاستثمارية .

٥ - وتبين المقارنه بين السنوات المختلفة لهذه الفترة . رغم ان الاتجاه العام لها يكاد يكون واحدا وجود اختلافات في الدرجة وليس في الجوهر بين مجموعات السنوات حيث ان ملامح هذا الاتجاه العام كانت ابرز في خلال فترة الخطه الخمسية الاولى

عنها فى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ • سواء من حيث النمو المطلق للاستثمارات ومعدلات نموها ، ولتذبذب الاتجاه ذاته • الا ان الجدير بالتأكيد عليه هو عدم تغير الاتجاه العام رغم ماتفرضه الحرب من اعادة تخصيص لاولويات الانفاق الاستثمارى

٦ - اما في الفترة من ٧٤ حتى نهاية الثمانينات فتشهد انكسارا فى الاتجاه العام فى اتجاه مزيد من التحويل على الاستثمار فى كل من قطاعات الخدمات الاجتماعية والخدمات الانتاجية •

وصحيح ان جزءا يعتد به من استثمارات الخدمات الانتاجية يبذل فى مجالات البنية الاساسية والتي لازالت فى حاجة الى مزيد من الاستثمار ، وانها ذات اثار مباشرة وغير مباشرة مواتية على الانتاج الا ان محدودية الاستثمار النسبى فى القطاعات السلعية (قياسا بالفترة السابقة ، وباحتياجات التوسع الانتاجي فى المستقبل) لاتعطى امكانيات لتكرار الانتاج الموسع فى المستقبل •

٧ - وبدراسة مصادر تمويل الاستثمارات ، فاننا نجد اتجاها عاما منذ بداية الخطة الخمسية الاولى حتى الان والذى يتمثل فى فجوة المدخرات المحلية - الاستثمارات واتساع هذه الفجوة ، الامر الذى يتمثل فى نتيجتين اساسيتين اولهما الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى عن طريق الاقتراض او الاستثمار المباشر ، وثانيهما التمويل التضخمي • وكلا المصدرين يعكسان الاتى :-

أ - ان المشكلة الاساسية لاتكمن فى نقص مقدرة الاقتصاد القومى على استيعاب استثمارات جديدة بقدر ماهى مثلة فى التمويل •

ب - ان التمويل التضخمي او بالاعتماد على قروض اجنبية يعني غل يد راسم السياسة (اوالمخطط) على التوسعات الاستثمارية في المستقبل . فالتمويل التضخمي يقلل من امكانات الادخار الاختياري ، علاوة على عدم توفيره للاستقرار الاقتصادي وهو شرط اساسي للنمو ، ناهيك عن اثاره الاجتماعية اما المصدر الثاني ، فيغل يد المخطط في الاستثمار المستقبل عن طريق اعباء المديونية الخارجيه ، خاصة أن الفترة بعد السبعينيات قد شهدت بروز ظاهره تمويل الاستهلاك بالقروض الخارجيه ، ناهيك عن ارتفاع الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل الى اجمالي القروض .

يضاف الى الظاهرة السابقة ارتفاع نسبة المكون الاجنبي في الاستثمار نتيجة استيراد المعدات والالات وفي بعض الاحيان الخبرة (وهي الظاهره التي تمت بعد ١٩٧٤) ومن ثم فان التمويل التضخمي سوف يؤثر على اسعار الصرف ، ومن ثم فانه يعد قيدا على العملة الاجنبية ، مما يؤدي الى مزيد من الاعتماد على القروض الاجنبية .

وبشكل عام فان هذا يقتضي اجراء دراسة مستفيضة مستقلة حول امكانيات تعبئة المدخرات المحلية في مصر سواء بالسيولة المحلية او الاجنبية ، وهو ما يقتضي دراسة شكل توزيع الدخل من جهة ، وانماط الانفاق للمجموعات الاجتماعية المختلفة وكذلك للقطاع العام والقطاع الحكومي من جهة اخرى . كذلك يقتضي دراسة امكانات تعبئة الفائض الممكن (الكامن) .

٨ - حرصت الدراسة على استبعاد التغير في المخزون للتركيز على دراسة مكون الاستثمار في الاصول الثابته وهو مايضيف للطاقة الانتاجية بالفعل ، الا ان صعوبات فصل بيانات المخزون من رقم الاستثمار الاجمالي توجد بدرجة اوبأخرى .

ويبين توزيع الاستثمارات بين مكوناته المختلفة الى ارتفاع رقم الاحلال والتجديد

في الخطة الخمسية الجارية وذلك بسبب تقادم الطاقة الانتاجية ، التقني والانتاجي - وقد لعب دورا في ذلك في السنوات السابقة اهمال عمليات الصيانة والاحلال وغيرها بسبب نقص الموارد الاستثمارية المالية اعادة تخصيص الاولويات للحرب . الا ان ثمة صعوبة تتمثل في تحديد قيمة احلال الاهلاك ، حيث قد يغري ذلك بالاهلاك محل أصول يمكن ان تستغل لفترات زمنية اطول ، كما انه قد يغير من طبيعة المشروع الانتاجية مثل حالات احلال الات - صناعة الملابس محل الات نسيج مثلا .

هذا وقد اظهر التحليل التاريخي لتوزيع الاستثمار على مكوناته العينية ارتفاع الاهمية النسبية لبند المباني والتشييدات والتجهيزات بالمقارنة بالبنود الاخرى خاصة الالات والمعدات والعدد . الا انه يلاحظ تقارب الاهمية النسبية في السنوات الاخيرة فعلى سبيل المثال كان نصيب هذين البندين خلال ٨٢/٨١ - ٨٣/٨٢ ٦ر٤١٪ ، ٢ر٤٠٪ من اجمالي الاستثمار الثابت الاجمالي على التوالي . ولاشك ان هذا يمثل تطورا ايجابيا حيث تزداد الطاقة الانتاجية مع زيادة التخصص للالات والمعدات والعدد . هذا مع ضرورة الاشارة الى اختلاف الاهمية النسبية للمكونات العينية الرئيسية من قطاع لآخر ، بل من نشاط اقتصادي لآخر والنتيجة التي يمكن الخروج بها من ذلك هو العمل على ترشيد الانفاق الاستثماري على بند المباني والتشييدات والتجهيزات قدر الامكان ودون ان يكون لذلك آثاره السلبية على كفاءة استخدام الالات والمعدات المتاحة ومناخ الانتاج بصفة عامه .

ثانيا : فيما يتعلق بقيود الاستثمار :

ركزت الدراسة في دراسة قيود الاستثمار بصفة اساسية على محددات النمو المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية وعلى قيود البنية الاساسية والمحت الى القيود المالية . اما القيود المتمثله في المعوقات الادارية والتنظيمية ، والقيود التي مردها عدم اتساق السياسات الاقتصادية والمالية وبعضها البعض فقد تجاوزتها الدراسة لعدة عوامل لعل في مقدمتها ان هناك صعوبه في الفصل بين الاستثمارات المالية والاستثمارات العينية . علاوة على ان دراسة مثل هذه

الاعتبارات كانت تقتضي في الاساس مناقشة الحالات التفصيلية لمعوقات تنفيذ الاستثمارات على مستوى المشروعات ، وعلى مستوى الاجراءات الفردية لاستخلاص القواعد العامه التي تحكمها ، وهو مايخرج عن نطاق وطبيعة الدراسة . الا ان ثمة ملاحظات عامه في هذا الصدد يمكن عرضها في حينها .

١ - ولعل النتيجة الاساسية في هذا المجال ان محددات النمو المادية والممثلة في الموارد العينية ، على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات التفصيلية وخاصة قطاعات الزراعه والري واستصلاح الاراضي والبنية الاساسية لاتمثل قيدا على الطاقة الاستيعابية في الأجلين القصير والمتوسط واخذا في الاعتبار مستوى الفن الانتاجي السائد ، وبافتراض ان حزمة السياسات الاقتصادية والمالية سوف تظل على نفس توجهاتها العامه . بل ان الدراسة قد ابرزت ان محددات النمو هذه تمثل مجالا استثماريا مرغوبا لو لم تحل الموارد المالية دون ولوجه . وربما تكون احد العقبات القابلة للتذليل هي اجراء تعديلات على بعض تفصيلات السياسات النقدية والائتمانية وسياسات الفائدة والسياسات الضريبية والسياسات التي من شأنها الحد من جماح التضخم وتحقيق حد ملائم من الاستقرار السعري . والمحك الأساسي في جذب الاستثمارات لهذه المجالات هو مدى ماتحققه من معدل عائد مناسب ، وهو رهن بتفاعل العوامل المذكورة وفي مقدمتها تأثير السياسات على قوى السوق .

٢ - وثمة ملاحظة هامة في هذا الصدد مفادها ان احجام الاستثمار المطلوبة تفوق بكثير مستوياتها السائدة والمخططة ، وتمثل هذه القطاعات (الانشطة) اعناق زجاجات لعملية التنمية ليس فقط هذه القطاعات بل قطاعات الاقتصاد القومي في مجموعها .

٣ - اما بالنسبة لقطاعات الصناعة ، فان تحليل قدرة الاقتصاد القومي على الاستيعاب فيها لاتحكمها عوامل التكلفة العائد المحاسبية لكل مشروع صناعي فردي ، بقدر مايحكمها موقع الصناعات (الانشطة) المطلوب الاستثمار فيها من حيث درجة

تشابكها مع غيرها من القطاعات والذى من شأنه ان يؤثر فى كل من التكلفة والعائد لكل مشروع فردى ، وأيضا فى العائد الاجتماعى للاقتصاد القومى بالمؤشرات القوميه كمزيد من فرص العمل ، اوخلق قيمة مضافة جديدة ، او تقليل الاعتماد على العالم الخارجى او توفير العملات الاجنبية النادرة ، وغيرها من المؤشرات وفقا للاوزان المعطاه لها .

والوصول لخريطة تفصيلية لتحليل أهم اتجاهات ومجالات استيعاب الطاقات الجديدة غير ممكن فى اطار المنهج المبسط الاستاتيكى حيث انه لا يتيح امكانات قياس كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة . وهو ماكان مثار اهتمام الفصل الاخير من الدراسة والذى سنعرض أهم نتائجه لاحقا .

لكن ثمة مؤشرات هامة لوجود قدرة كافية للاقتصاد القومى على استيعاب طاقات استثمارية جديدة فى صناعات الغذاء ومواد البناء ووسائل النقل والالات الزراعيه والاسمدة والمبيدات وغيرها .

والمعيار الاساسى الذى يحكم نمو الطاقات الانتاجية فى هذه القطاعات يتمثل فى تجدد الطلب على منتجاتها نتيجة للنمو السكانى ونمو الدخل وايضا للنمو الحضرى .

وثمة شق هام من النمو مستمد من النمو فى قطاعات الزراعه واستصلاح الاراضى والبنية الاساسية . ومن ثم فيمكن عند دراسة امكانات التوسع فى هذه القطاعات التمييز بين الطلب الذى مصدره الزيادات الطبيعية (النمو التلقائى) فى المتغيرات المذكورة ، والطلب المشتق من نمو القطاعات المعتمدة على منتجات هذه الصناعات .

وتؤكد مؤشرات السوق وخاصة مؤشرات الربحية الجدوى المالية لهذه المشروعات . كما يبين تحليل الوفرة والندرة النسبية للموارد الفعلية لهذه الصناعات امكان الاعتماد على مصادر محلية متوفرة نسبيا فى اوسع نطاق مع احتمالات استيراد بعض المكونات المحدودة .

وتشكل مجالات الاستثمار الصناعي مناطق اغراء في الاجل الطويل اخذا في الاعتبار قيود التوسع الزراعي الافقي نتيجة محدودية الموارد الارضية والمائية .

٤ - وتشكل قوة العمل في الاجلين القصير والمتوسط بتركيبها النوعي الحالي (وليس من زاوية الكم) قيدا على استيعاب طاقات جديدة ، وهنا يلزم ان نبرز أن هذا النوع من القيود قابل للتغلب عليه بشكل جزئي على الاقل من خلال سياسات التدريب والهجرة ، وتوزيع قوة العمل ، وباحداث تعديلات على قوانين التعيين والمعاشات وبالتأثير على سياسات الاجور . يضاف الى ذلك امكان تحقيق تغير ملموس في الاجل المتوسط اعتمادا على ادخال تطويرات وتعديلات على سياسات التعليم .

اما في الاجل الطويل فان قوة العمل تمثل أحد العوامل المشجعة على توسيع الطاقات الانتاجية من زوايا عدة اهمها :

أ - اهمية خلق فرص للعمالة المتزايدة خاصة لاحتمالات تشبع اسواق العمل الاقليمية (العربية والافريقية) البديلة .

ب - أن العمالة من الناحيتين الكمية والنوعية تشكل العنصر الديناميكي الاساسي المحقق للنمو بما في ذلك نمو الطاقات الانتاجية .

الا ان تحويل قوة العمل لعامل محفز على توسيع الطاقات الانتاجية وليس عبئا ضاغطا على الموارد الادخارية (زيادة الاستهلاك) مرتهن بعدة امور منها :

* احداث التغييرات الملائمة في نظام التعليم لخلق قوة عمل ذات انتاجية مرتفعة .
* تدبير تكنولوجيا ملائمة للتغيرات في قوة العمل .

٥ - يظل احد القيود الاساسية التي تعمق امكانات استيعاب الطاقات الانتاجية الجديدة مجموعة المعوقات المتعلقة بالسياسات والمعوقات الادارية والتنظيمية .

أ - وفيما يتعلق بالنوع الاول من المعوقات يلاحظ وجود بعض ملامح التناقض او على الاقل عدم التنسيق بين السياسات التي قد تنعكس على الاستثمارات. منها على سبيل المثال التناقض او عدم التنسيق بين سياسات التجارة الخارجية (عدم تقييد الواردات ، والاستيراد بدون تحويل عملة) وبين سياسات تشجيع الصناعة المحلية . وكذلك عدم الاتساق بين السياسات التجارية وسياسة سعر الصرف الامر الذي يؤثر على درجة وفرة مصادر تمويل المكون الاجنبي .

ب - كما يلاحظ وجود اختلاف ليس فقط بين السياسات وبعضها بل السياسات من جهة والادوات والاجراءات المترجمة لها لواقع فعلي من ناحية اخرى ، مثل عدم الإتساق بين السياسة الضريبية وكفاءة الجهاز الضريبي الامر الذي يؤثر على امكانات تعبئة المدخرات .

ج - اما المعوقات الادارية والتنفيذية فمظاهرها متعددة ، وهي كما سبق والمحنا تتوقف على عدد كبير من العوامل كما انها تتباين من مشروع استثماري لمشروع آخر . ولعل اهم ملامحها (على سبيل المثال) تبرز في التالي :

* وجود فجوة زمنية بين القرارات وبين تنفيذها مما يؤثر على كفاءة تحقيق الاستثمارات.
* وجود تضارب بين الاولويات الاستثمارية للمشروعات الامر الذي قد يؤدي الى تحقق استثمار وتوقفه لحين انتظار تنفيذ استثمار من المفروض ان يحقق السبق الزمني عليه .
* عدم استكمال الكثير من المشروعات الاستثمارية بسبب عدم التخطيط لتمويل المراحل التالية منها . وهو مايدخل في اطار النظرة الشاملة عبر الزمان للبرامج الاستثمارية .
* وجود معوقات للتنفيذ في قطاعات اخرى اساسية key تؤدي لاختناقات رغم وعي المخطط بتجاوز مثل هذا النوع من الاختناقات .

* مشكلات التباطؤ والتعقيد الادارى التى تؤثر على مرونة وسرعة التنفيذ والتى مردها كثير من العوامل الراجعة لادارة المشروعات الاستثمارية ولتعدد جهات اتخاذ القرارات ولتداخل الاختصاصات بين الجهات المختلفة الى اخر ذلك من العوامل .

ثالثا : فيما يتعلق بمنهج دراسة كفاءة المشروعات الانتاجية :

وقد اولت الدراسة الفصل الاخير منها لمناقشة مقترحات منهجية دراسة كفاءة المشروعات الاستثمارية . ويلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من توفر بعض المحاولات التجريبية عند اعداد الخطة الخمسية الاولى فيما يتعلق بكل من المنهج والطريقة الا ان الممارسة العملية لم تفد كثيرا من الخبرة التجريبية ومن ثم فالمنهج السائد في دراسة المشروعات الاستثمارية يستفاد منه ضمنا مايلى :-

١ - أنه منهج جزئى ، يدرس المشروعات الاستثمارية من وجهة نظر جزئية ، ثم يعيد تقييمها في صورة توازنية عامة اخذا فى الاعتبار آثارها المباشرة فقط دون الآثار غير المباشرة

٢ - انه منهج يستند لمؤشرات مالية (مؤشرات التكلفة / العائد) وهذا مستمد من الطابع الجزئى لها ، وسيادة الاساليب المعتمدة على دراسات الجدوى . ويلاحظ افتقاد اساليب تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور اقتصادى قومى يأخذ الاولويات الاقتصادية والاجتماعية الكلية رغم وعى المخططين باهمية هذا الاخير الا انه لم توجد ترجمة عملية له .

٣ - انه منهج ستاتيكى ، لايدرس التفاعل بين مكونات القرارات الاستثمارية عبر افق زمنى ما (الافق الزمنى المتوسط) .

ومن ثم فقد قدمت الدراسة اكثر من طريقة فى اطار منهج يتسم بقدر من الشمول والنظرة الكلية الدينامية مستندة فى ذلك الى عدة معايير اهمها :

أ - الافادة من الخبرة التجريبية المتاحة .

ب - قيود البيانات وطبيعتها وايضا قيود الحاسبات الآلية والكادرات البشرية

حـ - درجة سهولة اوصعوبة استيعاب المنهج والطريقة لدى متخذى القرارات .

وقد عولت الدراسة فى ذلك كثيرا على نموذج المدخلات والمخرجات فى صورته التقليدية المفتوحة (الاستاتيكية) وايضا الدينامية وكذلك على نموذج المدخلات والمخرجات الجزئى كأدوات بديلة .

ولعل محور الاهتمام الاساسى فى المنهج المقترح يكمن فى التميز بين مراحل انشاء المشروعات الاستثمارية (مرحلتى الانشاء والتشغيل) الى جانب التميز بين مستويات التحليل (الديناميكى والاستاتيكى) ويرجع ذلك بالنسبة لمراحل انشاء المشروعات لاختلاف احتياجات المشروعات الاستثمارية ، وطبيعة القرارات وطبيعة العمليات وكذلك الاثار على بقية المكونات الاقتصادية القومية الاخرى ، عنها فى مرحلة التشغيل .

اما التميز من حيث الديناميكية والاستاتيكية فهو ضرورى لطول فترات تسريح المشروعات ، ولتداخل فترات انشاء المشروعات فى القطاعات المختلفة بين السنوات المختلفة . وكذلك للتداخل بين فترات بدء بعض المشروعات فى الاستثمار وبدء بعضها الآخر فى الانتاج .

وقد أولت الدراسة عناية اساسية بالتطويرات الواجب احداثها فى قاعدة البيانات من حيث مستوى تفصيل البيانات وانتظامها وملاءمتها للنماذج المختلفة . وايضا من حيث اعداد هذه البيانات وحساب مجموعات المؤشرات المطلوبة .

والعبرة الاساسية للحكم على مثل هذا المنهج المقترح هو اجراء دراسة تطبيقية مفصلة حال ضيق الوقت من ناحية ، وطبيعة موضوع الدراسة الحالية من ناحية اخرى دون انجازها ، وهو مايمكن اجراؤه فى دراسة تطبيقية مفصلة لاحقة .

ملحـــــق رقم (١)

جداول احصائيـــــــــــة

ملحق جدول رقم (١)

توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى على القطاعات الاقتصادية والرئيسية

(القيمه بالمليون جنيه وباسعار السوق الجاريه)

السنوات	القطاعات السلعية						قطاعات الخدمات الانتاجية				قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية				
	الزراعه والرى	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد	مجموع القطاعات السلعية	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التجاره والمال والتامين والسياحة	مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	الاسكان	المرافق العامه	الخدمات الاخرى	مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية	الاجمالى العام
١٩٦٠/٥٩	٢٩٫٥	٤٩٫٣	—	٦٫٢	٠٫٨٥	٨٥٫٠	٣٥٫٨	—	٣٥٫٨	٣١٫١	٧٫٥	١٢٫٠	٥٠٫٦	١٧١٫٤
١٩٦١/٦٠	٣٨٫٢	٦٧٫٨	—	٥٫٦	—	١١١٫٦	٧٤٫٨	—	٧٤٫٨	١٩٫١	٧٫٧	١٢٫٤	٣٩٫٢	٢٢٥٫٦
١٩٦٢/٦١	٥١٫٩	٥٠٫٣	—	٦٫٣	—	١٠٨٫٥	٧١٫٢	٥٫٠	٧٦٫٢	٣٧٫٨	١٠٫٧	١٨٫٤	٦٦٫٩	٢٥١٫٦
١٩٦٣/٦٢	٧٣٫٨	٨٠٫٥	—	١١٫٩	٣٫٥	١٦٩٫٧	٥٣٫٨	٣٫٧	٥٧٫٥	٣٧٫٦	١٣٫٥	٢١٫٣	٧٢٫٤	٢٩٩٫٦
١٩٦٤/٦٣	١٠٢٫١	١٠٥٫٤	—	٣٥٫٦	٤٫٥	٢٤٧٫٦	٤٥٫١	٤٫٦	٥١٫٦	٣٢٫٤	٨٫٢	٢٧٫٦	٧٣٫٢	٣٧٢٫٤
١٩٦٥/٦٤	٨٢٫٤	٩٨٫٢	—	٥٣٫٢	٤٫٥	٢٤٣٫٣	٤٨٫٦	٤٫٢	٥٢٫٨	٣٠٫٠	١١٫٠	٢١٫٣	٦٢٫٣	٣٥٨٫٤
١٩٦٦/٦٥	٨٠٫٦	٩٨٫٦	—	٦٠٫١	٦٫٧	٢٤٦٫٦	٥٢٫٢	٢٫٧	٥٤٫٩	٤٦٫٧	١٢٫٢	١٧٫٠	٧٥٫٩	٣٧٧٫٤
١٩٦٧/٦٦	٨٠٫٧	٩٦٫٦	—	٦٧٫٨	٣٫٩	٢٤٩٫٠	٤٥٫٢	٢٫٥	٤٧٫٧	٤١٫٥	٨٫٤	١٢٫٢	٦٢٫١	٣٥٨٫٨
١٩٦٨/٦٧	٦١٫١	٨٤٫١	—	٥٢٫٠	٥٫١	١٩٨٫١	٣٧٫٧	٠٫٦	٣٨٫٣	٤١٫٢	٤٫١	١٠٫٥	٥٥٫٨	٢٤٢٫٢
١٩٦٩/٦٨	٦٥٫٦	٩٨٫٠	—	٣١٫٠	٢٫٦	١٩٧٫٢	-٦٧٫٣	٢٫٧	٧٠٫٠	٤٥٫٣	٥٫٢	١٥٫٠	٦٦٫٠	٣٣٣٫٢
١٩٧٠/٦٩	٦١٫٠	٨٨٫٧	٣٠٫٥	٢٧٫٣	٣٫٥	٢١٠٫٨	٧٠٫١	٤٫٢	٧٥٫١	٣٦٫١	١٠٫٩	١٧٫٩	٦٤٫٩	٣٥٠٫٨
١٩٧١/٧٠	٥٣٫٠	٨٩٫٢	٣٢٫٧	٢٢٫٧	٨٫١	٢٠٦٫٥	٨٠٫٣	١٠٫٠	٩٠٫٣	٢٦٫٣	١٦٫٤	١٦٫٠	٥٨٫٧	٣٥٥٫٥
١٩٧٢/٧١	٤٤٫٢	١١٦٫٤	٢٣٫٤	٢١٫٥	٥٫٥	٢١١٫٠	٧٩٫١	٥٫٥	٨٥٫٤	٣٠٫٣	١٦٫٨	٢١٫٥	٦٨٫٦	٣١٥٫٠
١٩٧٣	٥٧٫٠	١٢٥٫١	٢٨٫٣	٣٠٫١	٢٫٥	٢٤٥٫٧	١٢١٫١	٣٫٢	١٢٥٫١	٤٠٫٨	٢٢٫٧	٢٩٫٢	٩٢٫٧	٤٦٣٫٥
١٩٧٤	٥٣٫٧	١٩١٫٨	٧٢٫٧	٣٠٫٦	١٠٫٣	٣٥٩٫١	١٨٨٫٤	٧٫٥	١٩٥٫٩	٥٢٫٤	٢٨٫٦	٤٤٫١	١٢٥٫١	٢٨٠٫١
١٩٧٥	٩٣٫٦	٢٨٣٫٤	١٢٠٫٢	٥١٫٨	٣٠٫٥	٥٧١٫٥	٢٧٨٫٣	١٥٫٢	٣٩٣٫٥	١٧٤٫٦	٤٥٫٦	٧٢٫١	٢٩٢٫٣	١٢٦٥٫٣
١٩٧٦	٩٧٫٢	٣٧٢٫٧	١٨٢٫٧	٥٩٫٥	٢٩٫٦	٧٩١٫٧	٢٦٦٫٩	٢٦٫١	٣٩٣٫٠	١٢٦٫٢	٤٥٫٠	٩٤٫٢	٢٦٥٫٤	١٤٥٠٫١
١٩٧٧	١٤٣٫٤	٥٤٩٫٧	٢٠٢٫٢	١٠٦٫٦	٤٧٫٨	١٠٤٩٫٧	٤٣٥٫٧	٢٩٫٤	٤٦٥٫١	١٢٣٫٢	٦٤٫٣	١٣٦٫٠	٣٢٣٫٥	٨٣٨٫٣
١٩٧٨	١٨٢٫٣	٧٥١٫٨	١٩٧٫٨	٢٠٠٫٥	١٢٩٫٣	١٤٦٦٫٧	٦٧٧٫١	٣٦٫٩	٧١٤٫٨	١٥٢٫٩	٩٥٫٠	٢٠٨٫٤	٤٥٦٫٣	٢٦٣٧٫٨
١٩٧٩	٢٥٥٫٨	١٩٣٫٥	٤٤١٫١	٢٢٩٫٨	١٥٩٫٤	٢٠٧٩٫٦	٨٨٩٫٠	٧١٫١	٩٦٠٫١	٢١٥٫١	١٦٣٫١	٢٨٩٫١	٦٦٧٫٣	٣٧٠٧٫٠
١٩٨٠/٨٠	٢٧٠٫٢	١٢٨٨٫١	٦٠٦٫٤	٤٨١٫٥	١٨٤٫٠	٢٩٣٠٫٢	١٨٦٫١	١٩٩٫١	١١٨٥٫٢	٦٥٩٫٨	٣٠٠٫٥	٢٥٨٫٧	١٢١٩٫٠	٥٢٣٤٫٤
١٩٨١/٨١	٤٥٠٫٤	١٢٧٧٫١	١٠٠٧٫٢	٣٧٢٫٠	٢٣١٫٩	٣٣٤٦٫٦	١١٩٠٫٧	٢٥٨٫٤	١٤٤٩٫١	٦٦٨٫٠	٣٨٨٫٠	٤٣٤٫٨	١٤٩٠٫٨	٦٢٨٦٫٥
١٩٨٢/٨٢	٤٨٢٫٣	١٤٩٩٫٠	٩٩٠٫٧	٥٤٧٫٩	٢٢٤٫٢	٣٧٤٤٫١	١٧٦١٫٨	٢٠٧٫٤	١٩٦٩٫٢	٨٨٤٫٨	٣٦١٫٣	٣٣٦٫٧	١٥٨٧٫٨	٧٣٠١٫١
١٩٨٣/٨٢	٥٣١٫٨	١٤٤٥٫٧	١٢١٢٫٧	٥٠٩٫٢	١٨٠٫٦	٣٨٨٥٫٠	١٨٥٤٫٣	١٨٩٫٩	٢٠٥٣٫٢	٨٢٨٫٤	٥٥٤٫٣	٤٢٧٫٠	١٨١٠٫٢	٢٧٤٨٫٤
١٩٨٤/٨٣														

الشورى — ج م ع تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن " سياسات الاستثمار خلال الفترة ٥٩/١٠ — ٨٢/٨٣ ، يونيو ١٩٨٥ وبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

جدول رقم (٢)

توزيع الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل على القطاعات الاقتصادية والرئيسية

"القيمه بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريه "

السنوات	القطاعات السلعية							قطاعات الخدمات الانتاجية				قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية				الاجمالى العام
	الزراعه والرى	الصناعه والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد والبناء	مجموع القطاعات السلعية	النقل والمواصلات والتخزين	قناة السويس	التجاره	المال والتأمين	فنادق والمطاعم والسياحه	مجموع قطاعات الخدمات الانتاجيه	الاسكان	المرافق العامه	خدمات حكومية	خدمات اخرى	مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	
١٩٦٠/٥١	٤٠٥ر٠	٢٥٦ر٤	—	٨ر٩	٤٧ر١	٧١٨ر٢	٩٢ر١	—	١٢٩ر٢	—	—	٢٢٢ر٠	٧٣ر٠	٦ر٤	—	٢٦٥ر٠	٣٤٤ر٦	١٢٨٥ر٢
١٩٦١/٦٠	٤٠٢ر٧	٢٨٥ر٦	—	١٢ر٢	٤٤ر٢	٧٤٤ر٧	١٠٢ر٢	—	١٤٥ر١	—	—	٢٤٧ر٣	٧٣ر٨	٦ر٨	—	٢٩٠ر٩	٣٧١ر٥	١٣١٣ر٦
١٩٦٢/٦١	٣٧٣ر٠	٣٠٩ر١	—	١٦ر٣	٧٣ر٦	٧٧٢ر٨	١١٦ر١	—	١٥١ر٦	—	—	٢٦٨ر٥	٧٦ر٢	٧ر٠	—	٢٨٦ر٦	٣٦٩ر٨	١٤١١ر١
١٩٦٣/٦٢	٤٢٥ر٢	٣٥٠ر١	—	١٨ر٤	٨٣ر٥	٨٧٨ر٠	١٣٢ر٢	—	١٥٤ر٠	—	—	٢٨٦ر٧	٧٧ر٦	٧ر٤	—	٣١٣ر١	٣٩٨ر١	١٥١٢ر٨
١٩٦٤/٦٣	٤٧٥ر٠	٣٩٢ر٣	—	١٩ر٣	٩٦ر٠	٩٨٢ر٦	١١٢١ر٣	—	١٥٦ر٢	—	—	٣١٦ر٧	٧٨ر٧	٧ر٦	—	٣٥٤ر٠	٤٤٠ر٣	١٧٣٩ر٦
١٩٦٥/٦٤	٥٨٢ر١	٤٢٣ر٤	—	٢٣ر٢	٩٢ر٦	١١٢١ر٣	١٧٦ر٠	—	١٦٨ر٠	—	—	٣٤٤ر٠	٧٤ر٩	٨ر٢	—	٤١٤ر٢	٤٩٢ر٣	١٩٦٢ر٦
١٩٦٦/٦٥	٦٠٨ر٥	٤٦١ر١	—	٢٤ر٣	٩٤ر٩	١١٨٨ر٨	١٩٦ر٦	—	١٨١ر٥	—	—	٣٧٨ر٠	٧٦ر١	٩ر٢	—	٤٥٧ر٥	٥٤٢ر٨	٢١٠٩ر٢
١٩٦٧/٦٦	٦١١ر٠	٤١٥ر٨	٦١ر٦	٢٥ر٢	٩٤ر٣	١٢٠٧ر١	٢٠٤ر٨	—	١٠٥ر٠	—	—	٢٧٩ر٠	٧٩ر٠	١ر٤	—	٤٨٢ر٠	٥٧٠ر٠	٢١٧٦ر٠
١٩٦٨/٦٧	٦٤٤ر٤	٤٠٤ر٦	٥٥ر٧	٣٥ر١	٨١ر٧	١٢٢١ر٥	١١٥ر٦	—	٤٠٥ر٠	—	—	٤٢٠ر٠	١١٣ر١	٩ر٠	—	٤٢٢ر٧	٦٤٥ر٧	١٨٧ر٨
١٩٦٩/٦٨	٦٨٨ر٣	٤١٨ر٠	٨٥ر٩	٣٥ر٧	١١٠ر٣	١٣٣٨ر٢	١١٦ر٣	—	٢١٥ر١	—	—	٣٣٢ر٢	١١٥ر٦	١٠ر٨	—	٥٤٢ر٦	٦٦٩ر٠	٢٧٣٩ر٤
١٩٧٠/٦٩	٧٧١ر١	٥١٤ر٥	٦٣ر٧	٤١ر٨	٦٥ر٨	١٤٥٧ر٧	١٣٠ر٨	(٠ر٩)	٣٠١ر٦	٥٤ر٨	٤٥ر١	٥٣١ر٤	١٨٣ر٥	١٣ر٠	٤٣٤ر٢	١٨٤ر٥	٨١٥ر١	١٨٠٤ر٢
١٩٧١/٧٠	٧٧٤ر١	٥٦٨ر٤	٧١ر٧	٤٠ر٠	٦٦ر٧	١٥٢٠ر٩	١٤٥ر٧	(٠ر٩)	٣٢٧ر٢	٦٠ر٢	٤٧ر١	٥٧٩ر٣	١٨٦ر٥	١٤ر١	٤٨٢ر٩	١٩٣ر٣	٨٧٦ر٨	٢١٧٧ر٠
١٩٧٢/٧١	٨٥٤ر٣	٦٠١ر٤	٦١ر٨	٤٧ر٨	٦٨ر٥	١٦٣٣ر٧	١٥٥ر٦	(١ر٤)	٣٤٧ر٧	٦٨ر٧	٥١ر٤	٦٢٢ر٠	١٨٨ر٠	١٤ر٥	٥٤٠ر٧	٢١١ر٠	١٥٤ر٢	٣٢٠٩ر٩
١٩٧٣	١٠٦٢ر٢	٦٤٠ر٣	٤٧ر٣	٤٤ر٣	٨٧ر٣	١٨٨١ر٤	١٦٧ر١	(١ر٤)	٣٩٧ر٧	٨٥ر٧	٥٥ر٠	٧٠٤ر١	١٩٦ر٠	١٦ر١	٥٠١ر٩	٢٢٦ر٦	٩٤٠ر٦	٣٥٢٦ر١
١٩٧٤	١٢٧٩ر٦	٧٤٦ر٢	١١١ر٠	٤٨ر٠	١٢٨ر٧	٢٣١٣ر٥	١٨٥ر٣	(٢ر١)	٥١٢ر٥	١١٧ر٣	٧٦ر٢	٨٨٥ر١	٢٠٢ر٨	١٧ر٢	٥٤٦ر٥	٢٣٤ر٥	١٠٠١ر٠	٤١٩٩ر٦
١٩٧٥	١٤٦٨ر١	٨٨٧ر٦	١٤٩ر٠	٦٩ر٢	٢٤٢ر٥	٢٨١٦ر٤	٢١٩ر٦	٣٨ر٨	٦٢٠ر١	١٥١ر٣	٩٩ر٢	١١٢٩ر٨	٢٠٨ر٧	١٨ر٦	٦٢٨ر٩	٢٥٨ر٩	١١١٥ر١	٥٠٦١ر٣
١٩٧٦	١٧٤٤ر٢	٩٩٣ر١	٢٤٦ر٩	٧٥ر٠	٢٧٩ر٠	٣٣٣٨ر٢	٢٥١ر٧	١٤٠ر٩	٧٧٩ر١	١٧٤ر٦	١٢٦ر٦	١٤٨٠ر٩	٢٢٢ر١	٢٠ر٥	٨٠٦ر٢	٢٩٦ر٣	١٣٤٥ر١	٦١٦٤ر٢
١٩٧٧	٢٠٣٧ر٦	١١١٩ر٦	٤٦٧ر٨	٨٣ر١	٣٥٧ر٥	٤٠٦٥ر٦	٣٢١ر٦	١٦٩ر٢	٩٢٨ر٩	٢٥٢ر٥	١٣٣ر٦	١٨٠٥ر٨	٢٤٣ر٥	٢٣ر١	٩١٢ر٨	٢٤٩ر١	١٥٢٨ر٥	٧٣٩٩ر٩
١٩٧٨	٢٢٨٥ر٨	١٣١٨ر٩	١٢٦ر١	٩٤ر٠	٥١٧ر٦	٤٨٤٢ر٤	٣٩٤ر٩	٢٩٣ر٩	١١٤٥ر١	٣٩٠ر٦	١٦٢ر٢	٢٣٩١ر٧	٢٦١ر٨	٢٦ر٦	١٠٨٥ر٤	٤٠٥ر٣	١٧٧٩ر١	٩٠١٣ر٢
١٩٧٩	٢٥٣٠ر٠	١٦٥٠ر٤	١٩٠٧ر٧	١٠٢ر٣	٧٢٠ر٥	٦٩١٠ر١	٤٨٣ر٠	٤١٦ر٠	١٥٣٨ر٥	٥١٤ر٦	١٨٩ر٧	٣١٤١ر٨	٢٨٧ر٠	٣٠ر٠	١٢١٤ر٨	٤٨٣ر٢	٢٠١٥ر٠	١٢٠٦٧ر٧
١٩٨١/٨٠	٣٢٦٢ر٠	١٩٠٤ر٥	٢٩٢٢ر٤	١٣١ر٥	٧٤٠ر٠	٩٠١٠ر٤	٥٧١ر٤	٥٩٢ر٠	٢١٤٨ر٤	٥٧٧ر٠	٢٢٠ر٠	٤١٠٩ر٦	٢٩٧ر٦	٣٨ر٠	١٧٧٥ر٠	٥٧٧ر٧	٢٦٨٨ر٣	١٥٨٠٨ر٣
١٩٨٢/٨١	٣٧٤٢ر٤	٢٦٧٠ر٢	٢٦٦٨ر٠	١٢٧ر٧	٩٠٩ر٠	١٠١١٧ر٣	٦٤١ر٧	٢٤٣٠ر٠	١٣٨١ر٨	٢٢٧ر٤	٢٢٨ر١	٥٨٣١ر٤	٣٧٣ر١	٥٠ر١	٢٣٦١ر٩	٨٣٧ر٢	٣٦٢٢ر٣	١٩٥٧١ر٠
١٩٨٣/٨٢	٤٢٣٧ر٨	٣٣١٩ر٨	٢١٥٨ر٨	١٦١ر٠	١١٠٦ر٧	١١٧٨٤ر١	٢٣٨٧ر٥	٦٨١ر٨	٢٩٠٢ر٤	١٧٦٠ر٢	٢٩٣ر١	٧٠٩٠ر١	٤٧٠ر٨	٥٥ر٢	٢٧٤٤ر٣	١٠٦٠ر٤	٤٣٣٠ر٧	١٣٢٠٥ر٧
١٩٨٤/٨٣	٤٨١٨ر٧	٤٠٣٤ر٣	٣٢٥٨ر٠	٢٠٤ر٨	١٣٤١ر٥	١٣٦٥٧ر٣	١٣٨٢ر٢	٥٧٦ر٠	٣٤٠٠ر٠	١١٠٤ر١	٢٦٢ر٨	٨٣٠٣ر٤	٥٠٤٣ر٥	٦١ر٢	٣٢٠٦ر٦	١٣١٩ر٦	٥١٧٠ر٦	٢٧١٨١ر٦

جدول رقم (٣)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى بين القطاعين العام والخاص

السنـــــه	القطاع العام	القطاع الخاص	الاجمـالى
٦١/٦٠	٩٤ر٣	٥ر٧	١٠٠ر٠
٦٢/٦١	٩٤ر٤	٥ر٦	١٠٠ر٠
٦٣/٦٢	٩٤ر٣	٥ر٧	١٠٠ر٠
٦٤/٦٣	٩٤ر٤	٥ر٦	١٠٠ر٠
٦٥/٦٤	٩٤ر٤	٥ر٦	١٠٠ر٠
متوسط الفترة	٩٤ر٤	٥ر٦	١٠٠
٦٦/٦٥	٩٢ر٦	٧ر٤	١٠٠ر٠
٦٧/٦٦	٩١ر٨	٩ر٢	١٠٠ر٠
٦٨/٦٧	٨٥ر٦	١٤ر٤	١٠٠ر٠
٦٩/٦٨	٨٧ر١	١٢ر٩	١٠٠ر٠
٧٠/٦٩	٨٩ر٢	١٠ر٨	١٠٠ر٠
٧١/٧٠	٨٩ر٧	١٠ر٣	١٠٠ر٠
٧٢/٧١	٨٩ر٩	١٠ر١	١٠٠ر٠
٧٣/٧٢	٩١ر٨	٩ر٢	١٠٠ر٠
متوسط الفترة	٨٩ر٥	١٠ر٥	١٠٠
٧٤	٩٠ر٤	٩ر٦	١٠٠ر٠
٧٥	٨٥ر٣	١٤ر٧	١٠٠
٧٦	٧٩ر٥	٢٠ر٥	١٠٠
٧٧	٨١ر٦	١٨ر٤	١٠٠
٧٨	٤٧ر٨	٥٢ر٢	١٠٠ر٠
٧٩	٧٦ر٥	٢٣ر٥	١٠٠ر٠
٨١/٨٠	٧٩ر٠	٢١ر٠	١٠٠ر٠
متوسط الفترة*	٨٤ر٦	١٥ر٤	١٠٠ر٠
٨٢/٨١	٨٠ر٨	١٩ر٢	١٠٠ر٠
٨٣/٨٢	٨١ر٥	١٨ر٥	١٠٠ر٠
متوسط الفترة	٨١ر١	١٨ر٩	

* باستبعاد عام ١٩٧٨ حيث تبدو النسبة شاذة

المصدر : حسبت عن تقرير مجلس الشورى ، جدول ــ مرفق ٨ صفحه ١٢٠

جدول رقم (٤) تطور المعاملات الحدية لرأس المال / العمل

السنوات	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١
المتوسط العام	٤٤٥ر١	١٧٣ر٧	١٤١٧ر٩	١٦٤١ر٨	١٢٤٠ر٦	١٦٢٢ر٥	٠١٨٣٠ر٤	٢٥٧٤ر٤	١٤٩٠ر٢	١٥٦٨ر١	١٥٣٧ر٠	٢١٦٩ر٢
القطاعات السلعية	٣٠٩ر١	٧١١ر٩	١٢٦٧ر٤	٢٠٠٠ر٠	١٨٨٣ر٤	١٩٥٤ر٠	٢٠١٨ر٣	٥٠١٥ر٢	١١٢١ر١	١٣٠٧ر٧	١٥٧٨ر٧	٢٧٠٥ر٣
الخدمات الانتاجية	١٤١٨ر٢	١٧٣١٨ر٢	١٨٣٧ر١	١٤٣٧ر٣	١٤٥٤ر٥	١١٧٥ر٦	١٣٢٥ر١	١٥٩٥ر٨	٥٠٧٢ر٥	٣٩٧٣ر٥	٢١٩١ر٧	٢٠٦٧ر٩
الخدمات الاجتماعية الشخصية	٤٦٩ر٠	٥٦٦٩ر٥	١٥٧٠ر٥	١٠٩٠ر٩	٤٨٦ر	١٤٧١ر٤	١٢٩٠ر٨	١٤٣٢ر٦	١٩٤٦ر٩	١٤٩٥ر٩	٩٨٩ر٩	١٠٩٧ر٦

تابع جدول رقم ( ) تطورا لمعاملات الحدية لرأس المال / العمل

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠ر٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	١٩٨٤/٨٣
المتوسط العام	٢٤٦٢ر٨	٢٩٥١ر٧	٣٤٨٦ر٦	٣٦٨٠٤ر٦	٧٦٦٢ر٨	٧٥٧٤ر٠	١٠٧٧٦ر٢	٥٢٠٤ر٣	٦١٠٢ر١	١٧٤١٥	
القطاعات السلعية	٧٨٧٥	٥٤٢٠	٣٤٨٦ر٨	٩١٢١ ج	١٧٢٦٤ر٨	٧٣٨١ر٥	١١٢٤١ر١	١٤٨٦٩ر٢	١٧٣٨٧	٢٨٠٩٢	
قطاعات الخدمات الانتاجية	٢٥٦٨ر٨	٣٧٨٣ر٢	٤٤٦١ر٥	٦٧٧٥ر٩	٧٠١٥ر١	٩٢٢٣ر٢	٢٤٩٣٧ر٧	٤٤١٦ر٦	٩١١٤ر٩	١٨٦١٠ر٠	
قطاعات الخدمات الإجتماعية الشخصية	٨٥٦	٨٩٣ر٥	٢٦٩٤	٣٨٦١ر٥	٢٨٦٧ر٩	٣٨٧٠ر٢	٥٥٥١ر٦	٢٢٥٩ر٩	٢٤٣٦ر٨	٩٢٧٧ر٨	

المصدر : تقرير مجلس الشورى ـ المرجع السالف الذكر ص ١٩٠ ـ ١٩١

ملحق رقـــم (٢)

معيار المفاضلة بين أوجه الاســـــتثمار

١ ـ تعتمد فى هذا المعيار على المفاضلة بين الاستثمارات التى من شأنها توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومن ثم تؤدى للتوسع فى الاستثمارات فى المستقبل، وبين تلك التى تخدم أغراضا نهائية ٠

ويصعب فى حقيقة الأمر وفقا لمنهج موريس دوب الفصل التام بين الاستثمار فى قطاعات الانتاج والاستثمار فى قطاعات الاستهلاك ٠ ومما لاشك فيه وجود أنشطة يمكن الحكم على كونها أنشطة تغذى الاستثمار مثل صناعة الآلات وبنـاء السفن وغيرها ، وأنشطة تغذى الاستهلاك مثل كثير من الأنشطة الزراعيـــة والصناعات الغذائية ٠ لكن الى جانب هذه الأنشطة توجد الانشطة التالية :

أ) أنشطة صناعية تنتج سلعا قد توظف فى أغراض الاستثمار أو أغـــراض الاستهلاك مثل انتاج صفائح الحديد المدرفلة أو أسياخة والتى تتوجـه اما لانتاج سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار

ب) نشاط التشـــييد ٠

جـ) أنشطة النقل والاتصالات ٠

وهذه الانشطة الأخيرة فى ب،جـ وغيرها من الانشطة قد تخدم الأغراض المختلفـــة ٠

وفى ظل مثل هذه الصعوبات المنهجية فضلنا تقسيم القطاعات نفسها الـى قطاعات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فى زيادة الناتج القومى وقطاعات تساعـد على التأثير ، أولا تؤثر بشكل مباشر فى زيادة الناتج القومى ٠

٢ ـ الفروض الاساسية التى يستند لها المنهج ومدى واقعيتها ٠

يفترض المنهج المستخدم ضمنا الآتى :ـ

١) التساوى بين قيمة المعامل المتوسط والمعامل الحدى لرأس المال للناتج ٠

ويكون مثل هذا الفرض ملائما للواقع اذا ما تحققت الشروط التالية ٠

أ ـ الكبر النسبى لحجم وقيمة رأس المال

ب ـ ضآلة التغيرات الحدية فى رأس المال

وعلى الرغم من عدم توفر مثل هذه الشروط فى أغلب الأحوال خاصة عند المراحل الأولى للتنمية ، فان مثل هذا الفرض لا يخل بقيمة التحليل ، خاصة أن قيم الناتج (سواء الجزئية المتحققة فى المجموعة القطاعية) أو الكلية (على المستوى القومى) محيده ضمنا جنى علاقة ، التالية (١)

بعبارة أخرى فالصيغ المستخدمة فى المكارنة تستبعد علاقة رأس المال الناتج سواء كانتا العلاقة حدية أم متوسطة .

٢) أما الغرض الثانى الأساسى فهو يتمثل فى تساوى معاملات رأس المال / الناتج فى كلى المجموعتين من القطاعات .

٣) ويتمثل الغرض الثالث فى ثبات هذا المعامل . (خاصة خلال الفترة المتوسطة) . ويمكن قبول فرض ثبات معاملات رأس المال / الناتج عبر الزمن / ، بل ان هذا الغرض اكثر ملاءمة للواقع نظراً لأن تغيرات الفن الانتاجى بطيئة خاصة اذا ما كانت الاستثمارات جديدة ، علاوة على ان تغيرات انتاجية العمل عادة ما تكون نتيجة تدريب يستغرق فترة طويلة أو اعادة تنظيم العملية الانتاجية وهذه لاتحدث بصورة مستمرة ، أو لتطوير نظام التعليم ذاتة وهو أيضا متغير بطئ التغيير .

أما الغرض القائل بتساوى معاملات رأس المال للمجموعتين القطاعيتين فهو فرض يصعب قبوله بنفس السهولة ، وان كان من الممكن افتراضة لتستقيم المكارنة . وان كان من الأفضل احداث تغيرات فى الصنيع المستخدمة فى المكارنة بما يسمح بأن نأخذ فى الاعتبار معاملات مختلفة لرأس المال . وهو مثار دراسة أخرى مستقلة .

٣ - حالات النموذج الثلاث : -

أولا : حالة تساوى i_1 ، k_1 أى عندها $i_1 = k_1$

وهذا يعنى أن : $I_1/I = K_1/K$, (2)

وهذا يترجم للتالى استنادا لفروض النموذج الاتى :

ولما كان معامل رأس المال / الناتج فى القطاع (١) مساويا لنظيرة من (٢) ·
ولما كان معامل رأس المال مساويا لمعامل الاستثمار فاننا يمكن أن نصيـــغ العلاقة (٢) السابقة كما يلى :

$$\frac{I_1 / \frac{I_1}{\Delta Y_1}}{K_1 / \frac{K_1}{Y_1}} = \frac{I_2 / \frac{I_2}{\Delta Y_2}}{K_2 / \frac{K_2}{Y_2}} = \frac{I / \frac{I}{\Delta Y}}{K / \frac{K}{Y}} \quad , \qquad (4)$$

ومنها :

$$\Delta Y_1 / Y_1 = \Delta Y_2 / Y_2 = \Delta Y / Y \qquad (5)$$

وهو ما يعنى ان معدل نمو الناتج فى المجموعة القطاعية الأولى يتســاوى مع معدل نمو الناتج فى المجموعة الثانية ومع معدل نمو الناتج القومى ·

ثانيا : عندما تكون : $i_1 > k_1$

فان هذا يمكن اعادة صياغته بنفس الطريقة السابقة المبينة فى أولا ، ومنــه نحصل على العلاقة التالية · $\frac{\Delta Y_1}{Y_1} > \frac{\Delta Y}{Y}$ ، $\frac{\Delta Y_1}{Y_1} > \frac{\Delta Y_2}{Y_2}$ (6)

بعبارة أخرى يكون معدل نمو الناتج فى قطاعات الانتاج المادى (المجموعة القطاعية الاولى) أعلى من معدل نمو الناتج فى المجموعة الثانية ومن معــدل نمو الناتج القومى فى مجموعة · ومن شأن هذا تعجيل النمو فى المستقبل واتاحة مزيد من فرص الاستثمار الجديدة ·

ثالثا : اما عندما تكون $i_1 < k_1$ فان هذا يعنى ان تكون :

$$\frac{\Delta Y_1}{Y_1} < \frac{\Delta Y_2}{Y_2} < \frac{\Delta Y}{Y}$$

وهذه ترجمتها انخفاض معدل الناتج فى المجموعة القطاعية الأولى عن نظيره فى المجموعة الثانية وعن معدل نمو الناتج القومى (*) ·

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثامن من / اقتصاديات التخطيط ـ د · عبد الفتاح قنديل دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨١ ·

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيليه لمقومات التنمية الاقليميه بمنطقة جنوب مصر. (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر. (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لأفاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربيه. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979

(٩) دراسة تحليليه لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦). (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه فى جمهورية مصر العربيه. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليليه للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ـ ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩. (ابريل ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل أنتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية . (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى . (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى . بين مصر والهند ويوغوسلافيا . (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية . . (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)